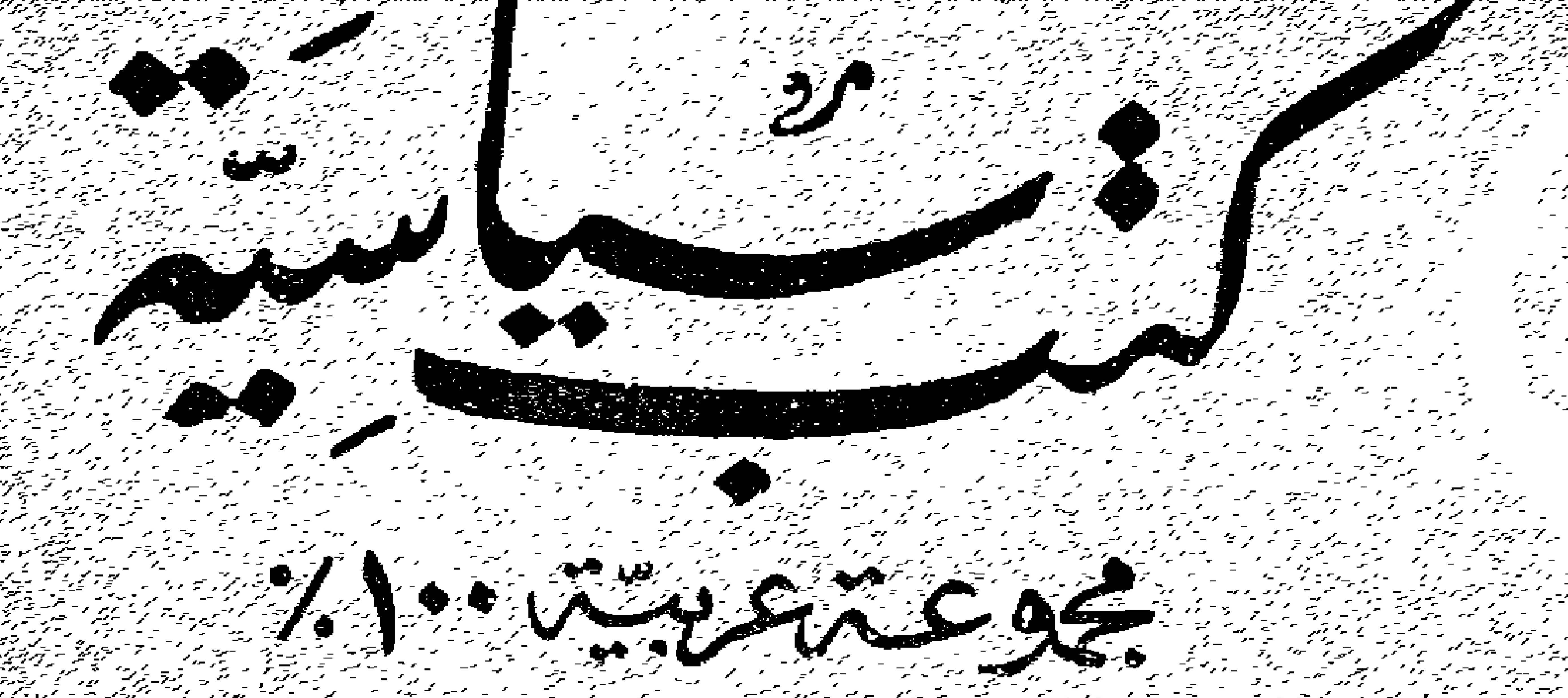


العنصرية والسياسة

مبدأ المشاركة فى اتحاد روديسيا ونياسالاند

بقلم : ادوارد كليج

ترجمة : محمود الشرقاوى

مراجعة : حسين الحوت



اهداءات ٢٠٠١
أ.صلاح راتب
القاهرة

كتب سياسية

العنصرية والسياسة

مبدأ المشاركة فى اتحاد روديسيا ونياسالاند

بقلم : ادوارد كليج

محمود الشرقاوى

مراجعة : حسين الحوت

تقديم

قضى ادوارد كليج مؤلف هذا الكتاب الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٤ فى روديسيا الشمالية، كما أن عمله كعالم فى التربة فى خدمة ادارة البحوث البريطانية أتاح له القيام بجولات متعددة فى أنحاء روديسيا الجنوبية ونياسالاند • وفى عام ١٩٥٦ عاد مرة ثانية الى المنطقة (روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند) فى بعثة علمية تابعة لمعهد العلاقات العنصرية بلندن . وقد هيأت له هذه الظروف مجتمعة دراسة المشاكل القائمة فى المنطقة •• وهى المشاكل التى يرجعها كلها الى أسباب عنصرية وخلافات أصيلة بين أطماع المستوطنين الاوروبيين ومطالب الوطنيين الافريقيين • ومن ثم جاءت تسميته لهذا الكتاب الذى نقدمه اليوم ..

وهو يعرض هنا موضوع الخلاف بين العنصرين الأبيض والاسود فى روديسيا ونياسالاند عرضا تاريخيا يتحدث فيه عن استيطان القبائل الافريقية الكبرى مثل الباروتسى والبمبا والبنجوني فى المنطقة وعن عادات هذه القبائل ونظمها وأساليب حياتها ، ثم عن قدوم الأوروبيين أولا بصفة مستكشفين وتحولهم بعد ذلك تجارا ومستعمرين وأخيرا كمستوطنين يتخذون لأنفسهم حقوقا فى ملكية البلاد وادارتها تضيع بجانبها حقوق ابناء البلاد من الافريقيين .

ويتناول المؤلف البحث فى كثير من المواقف بطريقة موضوعية لا مأخذ عليها ، ولكنه لم يستطع التخلص كلية من التحيز لبنى قومه البيض ، كما لم يستطع أن يسمو بنفسه على نزعة التفوق العنصرى المتينة التى يعترف فى مقدمة كتابه بأنها أصل البلاء • فهو يصف الحياة القبلية بالخمول والجمود ومعارضة التقدم ومزاولة السحر والوقوع تحت تأثير أرواح السلف • كما يصف الأفريقيين عندما يفزعون الى الاحزاب لرفع ظلم أو للحصول

على بعض حقهم بأنهم مشاغبون لا يحترمون سلطة القوانين ولا يعترفون بالنظام .

وهو ينقل عن المستوطنين رأيهم فى أن الافريقى بطبيعته جاهل متخلف لا يصلح لممارسة حق الانتخاب ، وينسى او يتناسى أن هذا الافريقى اذا أتيحت له الفرص فهو لا يقل عن الاوروبى مستوى في جميع المجالات . وأمامنا من هؤلاء الافريقيين فى المنطقة التى يتحدث عنها : الدكتور باندا فى نياسالاند وكواندا فى روديسيا الشمالية والبرت لوتولى فى اتحاد جنوب افريقية .بل لقد نال البرت لوتولى جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦١ .. وهو فى اسره !

والافريقى حائر بين المستوطنين الذين أهدروا كرامته واغتصبوا حقوقه وبين بريطانيا التى تفرض عليه رعاية أو وصاية هو فى غنى عنها ، وهى فى الوقت الذى تعلن فيه أن أى دستور يضيع حقوق الافريقيين لا سبيل الى تطبيقه ، تعلن من ناحية أخرى أن عليها التزامات للمحافظة على مصالح البيض ولا تكتفى بذلك بل تشتت زعماء حزب المؤتمر الوطنى الافريقى، وتفرض بمساعدة المستوطنين وتأييدهم الاتحاد فرضا على روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وتمضى فى تنفيذ هذا الاتحاد بالرغم من معارضة الافريقيين وامتناع مندوبيهم عن حضور مؤتمر لندن سنة ١٩٥٣ الذى تقرر فيه انشاء هذا الاتحاد .

ان نسبة البيض الى الافريقيين فى روديسيا الجنوبية هى ١ : ١٣ ، وفى روديسيا الشمالية ١ : ٤ وفى نياسالاند ١ : ٤٨ ومع ذلك فان الاقلية الضئيلة من البيض فرضت بمساعدة بريطانيا اتحادا على الاغلبية الكبرى من الافريقيين برغم كل المحاولات التى بذلتها هذه الأغلبية لمنع انشاء الاتحاد .

وبعد أن قضت بريطانيا والمستوطنون على نفوذ حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحزب زمبيا أصبح الجو خاليا أمام العناصر الأوروبية وحكومة المحافظين فى بريطانيا وادارة حكومة اتحاد روديسيا ونياسالاند لتفسير مبدأ المشاركة بما يحفظ للرجل الأبيض سيطرته الكاملة فى هذه المنطقة وما على الافريقى

فى الاتحاد الا الصبر حتى يجىء يوم يقرر فيه الرجل الأبيض أن الافريقى أصبح أهلا لحكم بلاده » أو على حد قول روى ولنسكى رئيس وزراء اتحاد روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند « حتى يبلغ الافريقى مستويات البيض فى ثقافته وتصرفه » !!

ان فى اتحاد روديسيا ونياسالاند سبعة ملايين ونصفا من السكان وكلهم من الافريقيين باستثناء ٢٧٠ الفا فقط من الاوربيين. واذا كانت بريطانيا والمستوطنون في الاتحاد يريدون حقا الاخذ بمبدأ المشاركة فلا سبيل الى ذلك الا بحصول الافريقى على حقوقه الانتخابية الكاملة ثم مساواته بالرجل الأبيض .. أى بالأقلية .. وليس هذا بالمطلب الكبير !!

اننا اذ نقدم هذا الكتاب اليوم فى هذه السلسلة ٠٠ فاننا نعرضه بحالته .. وبالطريقة التى رسمها المؤلف له .

وليس معنى ذلك اننا نشاركه فى آراءه وأفكاره .. وما أساء به الى الافريقيين .

ولكن ليس لنا أن نخفى عن القراء ما يراه الغير فينا ٠٠٠ حتى نتخذ من ذلك العبرة والعظة ٠

ومهما يكن من أمر المؤلف ٠٠ فان القارىء سوف يلاحظ دون شك أنه قد أنصف الافريقيين فى أكثر من موضع او على الاقل قد حاول ذلك محاولة واضحة ٠٠ ولكن كما سبق القول انه لم يتمكن أن يسمو بنفسه على عقيدة الرجل الابيض فى التفرقة العنصرية !!

حمدى حافظ

الفصل الأول

مقدمة المؤلف

من أعظم المشكلات العالمية المحيرة ، والهامة فى الوقت نفسه الاحتكاك والصراع الناجم عن الاتصال الوثيق ما بين عنصرين أو أكثر لكل منها أنماط ثقافية خاصة ، وتضمنها الوحدة السياسية نفسها ، وأن يجتمع الى هذه الانماط الثقافية المتباينة اختلاف فى الميزات الطبيعية كلون البشرة خاصة ، مما يزيد هذه المشكلات تعقيدا • والمثل الحى لذلك هو الاتصال القائم ما بين الشعوب الأوربية الأصل والشعوب الملونة فى العالم وفضلا عن ذلك فانه فى بعض الأحيان نظرا لتفوق الأوربى فنيا فقد عمد الى اختيار القوى السياسية والاقتصادية مؤسسا من ثم جهازا اداريا واجتماعيايحد من اتصال الجنسين ومن فرص النشاط للغالبية غير الأوربية ، ومثل هذا الاضطهاد العنصرى فى ظل الاتجاهات العالمية السائدة خليق بأن يتزايد أثره شدة على العلاقات الدولية •

واذا كانت مساحات واسعة من العالم مأهولة بشعوب ملونة متخلفة قد سقطت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فريسة للدول الاستعمارية بغرب أوربا، فقدتغير الحال الآن اذ لم تعد لهذه الدول السيطرة العالمية فضلا على أن كثيرا من الدول التى كانت مستعمرة بجنوب شرق آسيا قد تمكنت من تحقيق استقلالها السياسى فكان هذا فى ذاته كافيا لاثارة رغبة جارفة فى الشعوب التى مازالت مستعمرة للإسراع بتحقيق استقلالها ، كما تسبب فى أن الدول الحديثة الاستقلال يزداد عددها بالمجالس العالمية وهى دول ذات حساسية خاصة لمسائل الاضطهاد العنصرى والامتهان سواء أكان حقيقيا أم ضمنيا •

وفى ظل التقسيم الحالى للعالم الى كتلتين متعارضتين تقود احداهما الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ، والاخرى يقودها

الاتحاد السوفيتي ، أصبح لهذه الدول الحديثة الاستقلال مركز ذو أثر وأهمية نظرا لمحاولة كل من الكتلتين اجتذابها الى دوائر نفوذها .

وتتجسم هذه المشكلات مجتمعة في القارة الافريقية في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث لازالت غالبيتها تحت حكم الادارات الاستعمارية الاوربية . ومع هذا فقد بدأ اتجاه القوى السياسية يتحول الى أيدى الشعوب الافريقية الغاضبة . فبالنسبه لدائرة النفوذ البريطانية حقق ساحل الذهب استقلاله عنها فخرجت (غانا) الى الوجود سنة ١٩٥٦ وتوشك (نيجيريا) (١) أن تتبع خطواتها نفسها فكان ذلك كمغناطيس يجذب مشاعر افريقية بأسرها وخاصة الزعماء السياسيين الافريقيين في المناطق التي لازالت مستعمرة بالقارة الافريقية - غير انه في الطرف الجنوبي الأقصى للقارة اتحاد جنوب أفريقية كدولة مستقلة وفيها تتركز القوة السياسية تركزا تاما في أيدى الاقلية الاوربية .

ويقع اتحاد روديسيا ونياسالاند جغرافيا ما بين هذين الطرفين وفي هذا الاتحاد أعلى نسبة للاوربيين اذا استثنينا اتحاد جنوب افريقية ، وتلتزم بريطانيا حماية مصالح الافريقيين في اقليمين من الاقاليم المكونة لهذا الاتحاد وهما روديسيا الشمالية ونياسالاند المحميتان البريطانيتان ، ولا تتمتع حكومة الاتحاد نفسه أو أى من حكومات الاقاليم المكونة له بالاستقلال حتى الآن ، ويكون الاتحاد بذلك منطقة متوازنة ما بين غانا من ناحية وجنوب أفريقية من ناحية أخرى ، ويكون الهدف من انشائه هو سياسة رسمية لخلق نوع من التعاون العنصرى .

ولقد ولد هذا الاتحاد مع ذلك وسط صراع سياسى عنيف ، فالاتحاد السياسى ما بين المحميات وروديسيا الجنوبية يضعف من قدرة الحكومة البريطانية على حماية المصالح الافريقية في مواجهة المستوطنين الاوربيين الذين هم أكثر تقدما والمتفوقين فنيا . ومن ناحية أخرى عضدت تكوين هذا الاتحاد الجماعات الاوربية المستوطنة بالاقاليم

---

(١) استقلت نيجيريا فى سنة ١٩٦٠

الثلاثة المكونة له ، وآزدها كذلك جانب كبير من الرأى العـــام البريطانى ووجهة نظرهم فى ذلك أن هذا الاتحاد هو بمثابة مفتاح لمجتمع متعدد العناصر فى افريقية . وعلى ذلك ينتظر ان يصبح وضع دستور الاتحاد ما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ فرصة لنضال سياسى حاد . وتقوم حاجة ملحة بسبب هذه الآراء المتعارضة الى صرد موضوعى لمشكلات الاتحاد الحقيقية وللسياسات المتبعة فيها .

وانه لمن التبسيط الساذج ان تعزى مشكلات الاتحاد الى سوء نية الاوربيين أو الى تخلف الافريقيين ، فالجماعات الاوربية فى وسط افريقية تعيش عن سعة فى حياتها الاجتماعية وعاداتها ومميزاتها ومستوياتها المادية الرفيعة التى تحققت فى المملكة المتحدة ، وكثير من أفرادها فى الحقيقة هم مهاجرون جـدد من بريطانيا ، فليس من المعقول أن تؤدى مجرد رحلة بحرية وانتقال الى وسط افريقية الى قلب معتقداتهم وعاداتهم السابقة ، غير أن الحياة فى الاتحاد والعمل فى صـــــلة وثيقة مع الافريقى تقنع الاوربى سريعا بالفارق لا بين مستويات حياته وتلك التى للافريقى فحسب بل كذلك بالاختلاف الكامل لاتجاهات كل جنس فى أنواع النشاط جميعها من حيث الاقبال على العمل والمواظبة والفراغ والعلاقات العائلية والطموح • ومع هذا تظل أسباب هذه الفوارق كتابا مغلقا حتى مع حياة الاوربى المتصلة بالافريقى • فالغالبية العظمى لا تعرف عن الافريقى الا تصرفـــاته فى مناطق النفوذ الاوربية وهى معرفة تغذيها ثروة من القصص الفكاهية • أما المعرفة بطريقة حياته بين أهله وعشيرته فتكاد تصل الى درجة الجهل •

وعلى امتداد مساحة روديسيا ونياسالاند مازال الافريقيون يعملون فى نطاقهم الفطرى ، وغالبيـــة الذين يعملون فى المـدن ولدوا وشبوا فى مناطق قبلية • فما هو أثر ذلك على الطموح والاتجاهات للعلاقات العائلية والاخلاق ؟ وكيف تأثرت هذه باستيطان الاوربيين وخاصة بحركات التصنيع وانشاء المدن ؟ ولو حاولنا ان نعدد ذلك بالقبائل الافريقية فى اتحاد روديسيا ونياسالاند لشكل هذا دراسة واسعة. ومن حسن الحظ أننـا فى غـير حاجة الى ذلك فالاتحـاد ليس دولة موحدة والقوى المادية تظل فى أيدى الحكومات الاقليمية ، وفى الوقت

الذى يواجه فيه كل اقليم المشكلات العنصرية نفسهافان نوع العلاقات العنصرية يختلف وفقا لدرجة التصنيع وطبيعة ودرجة استيطان الاوربيين والسياسات التى تتبعها كل حكومة. وعلى ذلك فان دراسة أحد الاقاليم المكونة للاتحاد بافتراض وجود درجة ملموسة من الاستيطان الاوربى والتصنيع تزودنا بالاسس الرئيسية التى يتيسر على هديها فحص جوهر المسألة من حيث أثرها على الحياة القبلية الافريقية، وبهذا يمكن قصر الدائرة على روديسيا الشمالية والجنوبية. ومن الاهمية بمكان ان نذكر دور الحكومه البريطانية فى الماضى وفى الحاضر، وخاصة مدى تأثيرها بالنسبة لدستور الاتحاد. واذا اعتبرنا هذه العوامل فانه يمكن قصر الدراسة على روديسيا الشمالية، وهذه هى الحقيقة وهى مفتاح الاتحاد من عدة أوجه فهى من المحميات ولكن المستوطنين الاوربيين أصبح لهم فيها معيار مادى قوى. وهى تحتوى على أعظم المشروعات الصناعيةفى الاتحاد الا وهى مناجم النحاس وهى صناعة تعدينية ذات أهمية حيوية للمنطقة بأكملها ، وفضلا عن ذلك فقد نشأت هذه الصناعة منذ تاريخ بعيد نسبيا فكان أن أصبح لعمليات التصنيع وانشاء المدن أثر أكثر وضوحا على المجتمعات القبلية الافريقيه من التقدم المماثل فى روديسيا الجنوبية .

وليس ما سبق الا تلخيصا وافيا للدراسة الآتية وشرح لمكوناتها ويتضمن البحث المميزات التى تعكسها المجتمعات القبلية على الشعوب الافريقية قبل الادارة البريطانية، ثم يتلو ذلك أثر السياسات الادارية المتبعة وتأثير الاستيطان الاوربى على كلتا السياستين والمجتمعات القبلية وتقويم ذاتية الافريقى . وقد وجهت عناية خاصة للعلاقات بين الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا الشمالية والمستوطنين الاوربيين والمجتمعات الافريقية قبل انشاء الاتحاد . وبعد ذلك على هدى الاتجاهات والميول المتكونة ، قمنا بدراسة ما حققه اتحاد روديسيا ونياسالاند بالنسبة لسياسة تبادل التعاون ما بين العناصر والآراء المتعلقة بدستور الاتحاد وما ينتظر أن يجىء به المستقبل .

الفصل الثانى

لمحة عن الحياة القبلية الأفريقية

لايعرف بالضبط التاريخ الذى توغلت فيه أول الشعوب الافريقية الى المنطقة التى سميت فيما بعد بروديسيا الشمالية ، ولكن يمكن القول انه فى حوالى سنة ١٥٠٠ م اجتاحت المنطقة موجات مهاجرة من الشمال من الشعوب المتكلمة بالبانتو .

ولم يتح للمنطقة أن يشملها الاستقرار بعد ذلك بل ظلت عرضة لغزوات القبائل المهاجرة ثم لا يكاد الغازى ينعم بالاستقرار حتى تغزوه بدوره موجات جديدة وهكذا .

وقرب نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر تمكنت أربع قبائل محاربة قوية من توطيد أقدامها وهى قبائل « لوندا » و « باروتسى » و « بمبا » و « نجونى » . ولايعرف بالضبط التاريخ أو الطرق التى سلكتها القبائل الثلاث الاولى فى الوصول . ويعتقد أن قبيلة « بمبا » وهى فرع من قبيلة « لوبا » القاطنة بمقاطعة كاتنجا بالكونجو احتلت موطنها قرب نهاية القرن السابع عشر عابرة نهر « لوابولا » ومتجهة شمال مستنقعات « بنجويلو » قبل أن تنشىء نهائيا قرية للزعيم الاكبر بمنتصف هضبة تنجانيقا على مسافة غير بعيدة من الموقع الحالى لمركز الحكومة الادارية « بكاساما » فى المقاطعة الشمالية . وحالما استقرت قبيلة « بمبا » عمدت الى توسيع دائرة نفوذها مكتسحة القبائل التى هى أقل قوة مثل قبيلة « بيزا » وانتهى الامر بأن أصبح تحت قبضتها جميع المنطقة الواقعة بين البحيرات الاربعة : تنجانيقا ، نياسا ، مورو ، بنجويلو .

أما قبيلة لوندا ، فقد نشأت أصلا فى الكونغو بعيدا فى الشمال الغربى عبر « لوالايا » وخلال هجرتها القبلية انقسمت أقساما ، اذ قام كل من ولدى زعيمها الهرم « مواتايا مقو » بقيادة جيش لغزو

أراضي جديدة . وتمكن أحدهمـا وهو « كازمبي » من عبـور نهر « لوابولا » وهزيمة شعب « أوشي » قرب بحيرة « مويرو » واستقر في وادي « لوابولا » وهو برتغالي الاصـل من أوائل أولئك الذين توغلوا في وسط افريقية ، وقام في ســـنة ١٧٩٦ بزيارة بلاط «كازمبي» خلال رحلة اكتشافية له من «تيت» في افريقية الشرقية البرتغالية . أما الابن الآخر «مورو كونتاندا » فقد قاد جماعته الى الجنوب الغربي واستقر بها قرب منابع نهر « زامبيزي » وتقع قرية زعيمهم التي ما زالت تعرف بالاسم التقليدي « مورو كونتاندا » في الكونغو .

ولا يعرف الا القليل عن التـاريخ الاول لقبيلة « باروتسي » التي تقطن وادي نهر زامبيزي في أعالي الوادي على مقربة من شلالات فكتوريا ، برغم أنها كانت أولى القبائل التي اتصل بها «ليفنجستون» شمال الزامبيزي . وانشأ ليفنجستون في رحلته الثانية علاقات ودية مع « سبتوان » الذي كان وقتئذ حاكمـا لاراضي الباروتسي وكان سبتوان في الاصل زعيما لقبيلة كالولو « وهي فرع من شـعب « بازوتو » وموطنه على مسافه ألف ميل من أراضي الباروتسي . وقد هزم في احدى المعارك ففر هائما على وجهه هو وأتباعه وعبروا نهر زامبيزي واستقروا في منطقة هضبة « تونجا » بروديسيا الشمالية . وعندما اندلعت الحرب الاهلية ما بين الباروتسي اجتاح سـبتوان وقبيلته كالولو أراضي الباروتسي وغزتهـا وأصبح سبتوان ملكا للباروتسي وأصبح الكالولو الحكام المميزين . وبعد موت سبتوان تجدد الصراع على السلطة وتمكن الباروتسي أخيرا من الثورة والقضاء على حكامهم من الكالولو .

وكانت قبيلة نجوني آخر القبائل القوية المحاربة التي وطدت أقدامها بالمنطقة مرتحلة شمالا شأن الكالولو من الجزء الجنوبي للقارة وعندما هزم شاكا ، زعيم الزولو ، زويدى زعيم نيدآندوى ، فرت جماعات من قبيلة نيدا ندوى شمالا وتمكنت جماعتان منها على الاقل من الرحيل حتى زامبيزي وعبرت احداهما بقيادة زوآنجندابا نهـر الزاميزي في ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٣٥ وهو تاريخ رسخ في الاذهان بسبب كسوف الشمس الـذي صادف أن حدث فيه . واستمرت الجماعة في الرحيل شمالاً حتى وصلت الى بحيرة تنجانيقا حيث توفي زوانجندابا . وبعد موته انقسمت عدة أقسام يرأس كلا منها زعيم

جديد ورحلت احداها شمالا حتى بحيرة فيكتوريا ـ نيانزا ، وثانية جنوبا الى نياسالاند الوسطى وثالثة الى مايسمى بعد ذلك بروديسيا الشمالية ، شاقة طريقها عبر مملكة « البمبا » ملتحمة معها فى معركة استمرت بضعة أيام لتستقر نهائيا فى المنطقة التى أصبحت بعد ذلك حدود روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وبوصول قبيلة نجونى تحدد وضع القبائل الرئيسية فى روديسيا الشمالية بالصورة التى وجدها المكتشفون والصيادون الآوربيون الأوائل . فكانت كل من هذه القبائل المحاربة تحتل منطقة معينة لها عليها ادارة وسيطرة ولو أنه لم تكن لها حدود دقيقة . وكانت كل قبيلة ترسل جماعات غازية من محاربيها الى الاراضى المجاورة للسلب والنهب وجلب الاسرى وهكذا تعرضت قبيلة تونجا لغزوات الباروتسى من الغرب والماتابل من الجنوب فأصبحت فى سنة ١٨٩٠ شعبا كسيرا مغلوبا على أمره سرقت مواشيه وأسر رجاله فى أراضى الباروتسى أو الماتابل .

وعلى هذا النحو من حياة تلك القبائل غازية طورا ومغزوة طورا آخر فى هذه الحياة التى فرضت على هذا العدد من القبائل ـ ونكل منها عقائدها وتقاليدها وعاداتها ـ يصبح من المستحيل استخلاص المميزات العامة للمجتمع الافريقى القبلى قبل مجىء الاوربيين . ومع ذلك فقد أشار لورد « هيلى » انه « برغم تباين الجماعات فى افريقية فانه توجد مميزات معينة تفرق ما بين العقائد التقليدية الافريقية ، وتلك التى ترجع الى المدنية الغربية ويكفى لايضاح هذه المميزات ، الاشارة باختصار الى تنظيم وتكوين اثنين من أكثر قبائل روديسيا الشمالية أهمية وهما « بمبا » و « نجونى » فبرغم ان كلتيهما من القبائل المحاربة فانه توجد أوجه خلاف هامة ما بين طرق كل منهما فى الحياة ، وفضلا عن ذلك فقد تأثرت كلتاهما الى درجة كبيرة بالطلب على الايدى العاملة فى الصناعة .

ومن الوجهة الزراعيه تعد المنطقة التى تقطنها قبيلة « بمبا » قاحلة وقد قاست المنطقة فترة طويلة لعدم سقوط الأمطار وكانت الأرض غير خصبة وعرقلت ذبابة (تسى تسى) عمليات تربية الماشية ولقد اتبعت البمبا طريقة بدائية فى الزراعة للتغلب على هذه

المصاعب كانت مناسبة فى حد ذاتها لتلك الظروف اذ كانت القبيلة تختار كمزرعة منطقة مجاورة للقرية وتقوم باقتلاع الاشجار الموجودة التى فيها وتكومها فى المنتصف ثم تشعل فيها النار . فكان الرماد الناتج بمثابة السماد اللازم للذرة العويجة وهو المحصول الزراعى الرئيسى ويصعب من الوجهة الموضوعية وصف البمبا بأنهم قوم من الزراع فالبلطة هى سلاحهم الاساسى فى الحصول على الطعام وحكمهم على صلاحية الارض للزراعة لا يستند الى طبيعة التربة بل الى أنواع الاشجار النامية فيها وكانت هذه الطريقة تتطلب حرق ما يقرب من اثنى عشر فدانا من أراضى الغابات للحصول على فدان واحد يمكن استغلاله فى الزراعة .

ونظرا لان هذه الطريقة كانت كل ما تعرفه البمبا لاكساب الأرض خصبا فقد تعين عليهم تكرارها بصورة مستمرة مما أدى الى امتداد مناطق الزراعة بعيدا عن القرية ٤ أو ٥ أميال من القرية . وهذا يؤدى الى الهجرة من القرية لمنطقة من أراضى الغابات الجديدة حيث تبدأ دورة أخرى مماثلة تماما . وهكذا تنتقل قرية البمبا كل خمس أو ست سنوات الى موقع جديد على مسيرة خمسة أو ستة أميال فى العادة من موقعها القديم . ولما كانت كثافة السكان شديدة الانخفاض والارض التى فى متناولهم لاحد لها فلذلك لم تتضمن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الطريقة أقل خطر . فعلى مر الزمن كانت الغابات التى أقتلعت اشجارها وحرقت تعود الى النمو قبل أن ترجع القرية الى هذا الموقع الذى سبق لها استعماله مما يسمح للارض باستعادة خصبها بالطرق الطبيعية .

ولقد كان من الطبيعى ان يترتب على هذه العجلة الدائمة فى الانتقال التزام البمبا بحدود معينة فى نمط الحياة الذى تتبعه . اذ اضطر افرادها الى اختصار ممتلكاتهم المادية بسبب هذه الهجرة المستمرة فضلا عن عدم وجود دواب نقل لديهم . وكانوا يأخذون فى الاعتبار عند بناء بيوتهم ان أقصى مدى لحياتها لن يتجاوز الخمس أو الست سنوات فشاع الفقر بينهم نتيجة لذلك وعاشوا جميعا نوعا واحدا من الحياة . فكان مجتمع البمبا من المجتمعات التى يعيش فيها كل فرد فى النوع نفسه من الاكواخ ويزرع المحصولات نفسها

ويتناول انواع الطعام نفسها اى انه كان مجتمعا مؤسسا على حياة قروية تتوثق فيها الروابط بين جماعاته الصغيرة • ويتضح من هذا انه تحت مثل هـذه الظروف كان للبمبا ميزان للقيم مغـاير لتلك السـائدة فى المجتمعات التى هى أكثر تقدما بأوربا الغربية . ووفقا لما تقوله الدكتورة رتشاردز كان أشـــد ما تصبو اليه القبيلة هو الغزو وفتح الاراضى والحصول على الجزية من القبائل الكسيرة المهزومة واذا كان طموح القبيلة يتركز فى الغزو وطموح الفرد فى الطعن والنزال فلا عجب ان أصبحت حياة المعارك هى أعلى ما ترنو اليـه أنظار القبيلة • وحتى سنة ١٩٣٠ ، برغم ان مثل هذه الحياة أصبحت مجرد ذكريات ، فان رجال البمبا عنـــدما سئلوا عن الصفة التى يعدونها من ميزات قبيلتهم قبل مجىء الرجل الابيض أجمعــوا على أنها الشجاعة والاستهانة بالموت • أما أوجه النشاط الزراعى فكانت محتقرة لديهم عدا عملية قطع الاشجار لتهيئة المزارع لـمـا تتضمنه من خطر •

وكان أكثر المقاييس أهمية لثروة الرجل ومركزه هو عدد الاتباع الذين يدينون له بالولاء وفى حالة الزعيم دون احتساب عائلته كان أتباعه يتكونون من الذين يجلبون له الجزية • وهذا العمل كان يقوم به شباب المنطقة التى تستظل بسلطانه فضــــلا على هؤلاء الذين أوقعهم فى الاسر خلال الغزوات أو المعارك التى يقوم بها • فكلمـا زاد عددهم مجتمعين عظم مركز الزعيم ، والحصـول على اتبـاع فى بلاطه كان على الزعيم أن يقوم باطعامهم، اذ كان من تقاليد مجتمع البمبا ان اعطاء الطعام المجهز يعد بمثابة مكافأة وأجر عن الخدمات التى تسدى بالمعنى الذى يحصل فيه الاوربى على نقود أجرا عمـا يؤديه من عمل، وعلى هذا يمكن القول بأنه وفقا لعادات البمبا تتضمن زيادة الثروة تناقضا ظاهرا • فلكى يزيد الزعيم اتباعه يتعين عليه أن يكون قادرا على توزيع المزيد من الطعام والجعـة ، وانتاج هـذا المزيد من الطعام والجعة يتطلب عددا أكبر من الاتباع ، ومع ذلك فمثل هذا التنـاقض لم يحدث فى الحقيقة فأتبـاع الزعيم كانوا يدينون له بالولاء أساسا بسبب مايعتقدونه من تمتعه بقوى خارقة للطبيعة يسخرها لازدهار الارض ولخـــير اتباعه ورعاياه • اذ هو فى نظرهم الوارث للارواح، الحارس لسلسلة الزعماء المتوفين من أجداده والمالك

للآثار المقدسة للقبيلة ، وبذلك أصبحت له القوة على مخاطبة آلهة القبيلة والقيام بالطقوس اللازمة التى يعتقد شعبه ان أنتاج الطعام يتوقف عليها. فاذا تأخر المطر أو ازداد خطر تخريب الجراد للمزروعات فان السبب الوحيد الذى يقفز الى أذهان البمبا أو مرجع ذلك الى سخط أرواح السلف وعن طريق استرضائها فقط وباستعادة رضائها يمكن تعميم الخير للقبيلة . وهكذا فان الزعيم الأكبر هو الوريث والحارس لأرواح السلف من الزعماء والحلقة العليا ما بين العالمين المادى والروحى وهو يعتقد انه يستحوذ بين يديه على رفاهية القبيلة كلها فاذا ما عن له أن يمتنع عن التوسط لدى الآلهة أو يوجه افعاله بطريقة تجلب سخط أجداده فان القبيلة كلها تصبح فى خطر .

وبالمثل كان كل فرد فى القبيلة مسئولا عن أرواح أجداده ويمكنه أن يجلب فى دائرته قدرا من المصائب اذا لم يراع الطقوس الصحيحة للقبيلة وتقاليدها ، وبهذا التوحيد للمعتقدات قامت وحدة القبيلة ولذلك كان من اللازم اتخاذ أشد الاحتياطات لضمان مراعاة عادات القبيلة وتقاليدها باخلاص وكانت هناك طبقة متوارثة خاصة من الموظفين تسمى الباكابيلو وجلهم من نسل ملكى يوكل اليها اتخاذ وتنظيم كل الاحتفالات المركزة فى حياة الزعيم الأكبر فضلا عن قيامهم بما يشبه المجلس الاستشارى للقبيلة كافة .

وبالاضافة الى القوى الخارقة للطبيعة التى يتمتع بها الزعماء فقد كان يزيد من شأن سلطانهم القوة المادية التى يسيطرون عليها فى صورة محاربين مسلحين ، ونتيجة لذلك أصبح لديهم سلطة الحياة أو الموت بالنسبة لرعاياهم يقومون بقتلهم أو يتخذونهم أسرى أو يبيعونهم وفى حالة النساء يهبونهن للزواج . وكان نظامهم القانونى يمنحهم الحق فى القضاء على ما يستاءون منه وفى مراقبة تنفيذ عملية تقديم السم وكانت الاراضى من الوجهة النظرية ملكا لهم والسخرة فى العمل فرض على الجميع ، ولا يتيسر لاى فرد من البمبا أن يرتقى مركزا اجتماعيا عظيما أو يحصل على مميزات اقتصادية ما لم يكن من أقرباء الاسرة المالكة أو من المقربين اليها .

وكما فى حالة الزعيم فان ثروة رجل البمبا العادى كانت تقاس كذلك بعدد أتباعه بغض النظر عن مركزه الاجتماعى الذى يحدده مدى صلته بالزعيم من ناحية الدم أو غيره ، وتعدد الاتباع بتوقف على قدرة

الرجل على توزيع الطعام والجعة الا أن الرجل العادى لا يملك طلب تسخير غيره للعمل لديه فقوته الاقتصادية على العكس تتركز فى تكوين عائلته. ذلك أن نواة كل من قوى البمبا هى الاسرة المتسببة الى الاب والمكونة من رب الاسرة وبناته المتزوجات وأزواجهن وأولادهن ويكون الجميع ــ وفقا لمدى عددهم ــ وحدة اقتصادية، واذا ماقام شاب من البمبا بخطبة فتاة فانه ينتقل الى قريتها ويعترف بأبيها كرأس للعائلة ويعمل تحت امرة حمية ونتاج عملهم المشترك يذهب الى مخازن العائلة للحبوب التى تشرف عليها الام بصفتها المسئولة عن ملاحظة اطعام العائلة بأجمعها • أما ابنتها الحديثة الزواج فانها تستمر كعهدها قبل الزواج مجرد مساعدة وعاملة تحت اشراف أمها ولا يسمح للزوجين بحياة منزلية منفصلة خلال السنين الاول للزواج •

ويتضح من هذا ما للحظ من دور كبير فى تحقيق أمنية رجل البمبا فى تكوين أتباع له اذ أن الاساس الجوهرى لذلك هو وجود نسبة كبيرة من البنات فى العائلة فاذا ساعده الحظ فآجلا أو عاجلا يقصده الخطاب لطلب ايديهن واذا ماكثر أصهاره فانه يمكنه أن يبدأ فى توزيع الهدايا من الطعام أو الجعة وبذلك يعرف بالكرم ورجاحة العقل ومع الزمن تنجب البنات أطفالا وتجتذب بناتهن بدورهن الخطاب وفى النهاية يصبح للرجل عدد كاف من الاقرباء الذين يدينون له بالولاء فيقوم بانشاء قرية لنفسه قد تجتذب حينئذ أقرباءه البعدين وبهذه الطريقة كانت تتكون قرى البمبا •

ومن أهم المناسبات فى السنة الزراعية للبمبا هى قطع الاشجار تهيئة للأرض لموسم الزراعة ولم يكن ذلك يستغرق الا شهرا أو شهرين من العام ولا ينتظر من الرجل على أى حال أن يتفوق فى عملية الزراعة فهو محارب أولا وقبل كل شىء والفخر والتقدير مبعثه حياة المعارك لا القدرة على استعمال الفأس أو البلطة • وبعد انتقاله الى قرية زوجته المستقبلة يعيش الرجل منفردا أول الامر وان كان يسمح لهما أحيانا بالنوم سويا اذا ما أثبت الزوج المأمول جدارته بالاحترام أو التقدير وبرغم أن فتيات البمبا تعقد خطوبتهن ما بين سن العاشرة والثامنة عشرة فان مراسم الزواج لا تعقد حتى يبلغن سن البلوغ وحتى هذا الحفل يعد أقل

أهمية من الحفل الذى يعقبه والذى يحدد دخول الفتاة فى حيـــاة النضج • أما اذا أهملت الفتاة قبل هذا فان ذلك يعد اســاءة بالغة لأرواح السلف وبعد اتمام هذه الاحتفالات يسمح للفتاة بالعـــودة الى كوخ زوجها وان كان من الممكن استرجاعها فى أى وقت خلال سنى الزواج الأولى اذا ما ثبت عدم صلاحية الزوج • قبل اجراء مراسم النضج يمكن انهاء الزواج بسهولة اذا تبين عدم نجاحه أما بعد ذلك فعلى الرغم من أن هذا العمل الخطير يمكن اتخاذه الا أن عائلة الفتاة تبذل كل ما فى وسعها لاستمراره لان الطلاق بعد حياة النضج يعد تحقيرا للفتاة كعروس •

وهذا الموقف الذى تظل فيه العروس يعد جزءا وثيق الارتباط بالجماعة العائلية المتماسكة ويقوم أبوها وأقرباؤها بحمايتهـــــا وارشادها على حين يظل الزوج ضعيف الصلة بهم فلا يتوطد الزواج فى أنظار أفراد العائلة الا بعد عدة ســـنوات يتوقف عددها على طبيعة الزوج وعدد من أنجب من الاطفال فعلى الزوج أن يبين ماديا وعاطفيا أنه يلتصق فى انسجام مع أسرة زوجته وعامل على استمرارها وتوطيدها وتلتقى عملية التحول هذه بتغير فى أهداف الرجل ومطامعه من تطلعه الى أن يصبح محاربا الى رجل عائلة مســـتقر يتوق الى تحقيق الاســتقلال المنزلى وتكوين اتبــاع لشخصــه وحالما يعترف أخيرا بتماسك الزوجية وهى مناسبة تحدد باحتفال يصـبح للزوج الحق فى اقامة مزارع لنفسه ولزوجته ويعهد اليها القيام بتجهيز وتوزيع مئونة الحبوب التى تملكها • وحتى بعد هذه المرحلة النهائية فى تطور الزواج عنــد البمبا فان علاقة الزوج بزوجته لا تحمـــــل الا أضعف الشبه بعلاقة زوجين سعيدين أوربيين ففى مجتمع البمبا يشغل كل من الرجال والنساء أماكن منفصلة ولا تذوب هذه الحواجز الا فى أثناء الليل وفى سن الهرم وماذلك الاظاهرة لميزة أخرى لمجتمع البمبا فكل فرد له مكانتـــه وعمله المعين وعلاقات الاقرباء بعضهم ببعض والالتزامات القانونية التى تربـــط بينهم تحددها وتنظم تقاليدها مجموعة من التقاليد الاجتماعية فالشاب مثلا اذا جاء للاقامة بقرية زوجته يظل معتبرا غريبا ودخيلا ويمكن ان تؤخذ منه زوجته اذا لم يستجب لمطالب صهره غير أنه يتعين معاملته بالاحترام الصحيح فمن حقه أن يزود بطعام حسن وسخى يقدم له فى سلة نظيفـــة

مغطاة فاذا ساءه الطعام الذى يعطى له فقـد يذهب الى المدى الذى ينهى فيه الزواج ذلك أن البخل فى تقديم الطعام يعد سبة. وتدلل دكتورة ريتشاردز على قوة هذا لتقليد بما روته من ان امرأة عجوزا من البمبا تكاد تكون على حافة المجاعة أعدت آخر صحن لطعام تملكه وأرسلته الى زوج ابنتها برغم أنه كاتب حكومة ثرى نسبيا ذلك أن المجاعه لا تقاس بالحقوق المشروعه لزوج ابنتها .

وعادات البمبا فى الطعام توضح هـذا التقسيم فى القبيلة فالكبار لا يتناولون الطعام الا مرة واحدة فى المساء اذ أن كثرة الأكل خليقة بالاطفال وغير الناضجين والطعام الرئيسى فى الوجبة هو عصيدة ثقيلة مصنوعة من مطحون الذرة العويجة يساعد على التبلع بها مرق اللحم وان كان عش الغراب يستعمل أحيانا فى الطعام تبعا للفصول وهذه الوجبة المسائية تعد منتهى الحياة اليومية ففى مجتمع رتيب ورسمى فى بساطته يكون للطعام أو الشراب شأن عظيم ويكـون هذا ايذانا بانقسام مجتمـع البمبا الى جماعات محدودة فيجتمع الرجال فى أقسام تبعا للسن ودرجة القرابة والصداقة فيتناول الكبار الطعام معا فى احدى «شرفات الكوخ» على حين يتقاسم الشباب سلال الطعام تحت المظلة المقامة خصيصا لهم أما النساء فلا يتبعن هذا التقسيم بل تتناول نساء كل عائلة الطعام معا ولا تقوم احداهن بالأكل وحدها كما لا يتناول الرجال والنساء الطعام معا فى العلن والجهرة .

وبالمثل يقسم العمل بين الجنسين فعلى الرجال قطع الاشجار واصلاح المنازل واقامة الاسوار حول المزارع لحمايتها من الحيوانات الضارية أما واجبات النساء فتتطلب مزيدا من الوقت والجهد فعليهن البحث عن الماء والخشب والنار وطحن الحبوب باستعمال مدق بدائى من الخشب وجمع المواد التى يصنعن منها الحساء وجنى المحصول وتخزين الحبوب بالاضافة الى معظم عزق الأرض والواجبات المنزلية بوجه عام . ويراعى هذا التقسيم فى العمل بدقة ، فاذا كان واجب الرجل قطع الأخشاب للوقود فعلى المرأة أن تحملها الى القرية وقـد ترتب على ذلك أن المرأة حملت أثقال عمل القرية المنزلى والزراعى مما كان له عواقبه وآثاره الهامة .

والسنة عند البمبا تنقسم الى فصلين محدودين فمن نوفمبر الى

ابريل فصل الأمطار وهو فصل الزراعة والجنى ومن ابريل الى اكتوبر فصل الجفاف وفيه تجهز المزارع وتقطع الاشجار ويقام باصلاح المنازل وقرب انتهاء موسم المطر يكون العمل الزراعى على قدم وساق من جنى المحصول الى حمل الحبوب من المزارع الى مخازن القرية

وبعد ذلك بقليل يبدأ موسم قطع الأشجار وهو عمل مكلف به الرجال ويقام قبله احتفال عظيم ببلاط الزعيم الأكبر متبوعا باحتفالات أقل بساطة فى كل من قرى البمبا حيث يدعو الرؤساء أرواح السلف الى تأمين سلامة رجالهم فى عملهم الشاق الخطر ونجاحهم فى عملياتهم وتنتهى واجبات الرجال بانتهاء عملية قطع الاشجار أما الواجبات الباقية فمع انها ليست خطرة الا أنها طويلة وشاقة اذ تتضمن سحب الاغصان الى منطقة مركزية وتكويمها تمهيدا لحرقها ويقوم بها النساء وهذه الاعمال الاضافية اذا جمعت الى الدورة اليوميه مع جمع الطعام وتجهيزه وجنى المحصولات توضح مدى العبء الذى ترزح النساء تحته خلال هذه الفترة وقد ترتب على ذلك أن النساء لا يملكن تجهيز الطعام أحيانا دون أن يشكو رجال البمبا من ذلك وفى الواقع أنه لم يحدث أبدا أن تذمروا فالرجل عند عودته من المزرعة أو من الصيد لا يسكن الى كوخه بل يترك بلطته أو فأسه هناك ويذهب فى الحال الى المكان الذى تعود أن يأكل فيه وينتظر هناك متجاذبا الحديث مع أصدقائه حتى يحل الوقت الذى يحضر فيه الطعام فاذا تخلف مجىء الطعام فانه يتقبل الموقف دون أدنى تذمر ذلك أن حياة المحاربين لها منطقها كما أن لها كبرياءها وعزتها ·

وهذا التسليم بالقدر والرضا المحتوم من مميزات طبيعة البمبا وتزداد وضوحا اذا ما فحصنا الدورة السنوية لحياة القبيلة · فبدء موسم الجفاف بجانب أنه الفترة التى يعظم فيها النشاط الزراعى فهو موسم الخير كذلك فالمحصول يكون قد جمع حديثا والذرة موفورة لعمل العصيدة والجعة وبهذا كان الموسم وقتا للمسرات والبطون الممتلئة وعب الجعة والرقص ووفرة الجعة هى الدليل على كرم الضيافة وتقوم كل قرية خلال الفترة من مايو الى أغسطس بعمل الجعة مرة فى الاسبوع على الاقل ويتناوب النساء هذه العملية ·

وبعد انقضاء شــهر أغسطس يشح مخزون الذرة اذ برغم التدرب الطويل الذى يسبق الحيــاة المنزلية المستقلة فان فتيات البمبا عاجزات عن حسن استهلاك المؤن بحيث تكفى الحاجة طـول العام فبعد الحصاد مباشرة يستهلك جانب كبير من مؤن الحبوب فى المسرات والحفلات وتصدم النساء بنضوب احتياطهن من الحبــوب بالنسبة للاشهر الطويلة قبل الحصــاد الجديد فيعملن على اقتضـاب عمل الجعة ويبدأن فى اتخــاذ الحيطة حتى اذا ما حل أول سـقوط الامطار فى نوفمبر يصبح تخمير الجعة عمــلا نادرا نظرا لنضوب مخزونهن من الذرة ويبدأ النساء والأطفال فى ارتياد الغابات بحثا عن عش الغراب البرى ويبلغ هذا البحث ذروته فى فبراير ومارس اذ لا يصبح فى المتناول غير قوالح الذرة من المحصول الناضج ومـــا شابه ذلك ! وهذه الفترة هي شـــهور الجوع كما يسميها البمبا . الجوع الذى يصيب القبيلة الى حد كبير أو قليل كل عام .

وبرغم انخفاض خصب التربة فالاراضى التى فى متناولهـم موفورة وكان من المنتظر أن تعلمهم الخبرة مقدار مايجب زراعتــه من الارض بحيث يكفى المحصول احتياجاتهم وهـــذا التجاوز للوفرة مع الجوع كجزء من دورة سنوية كان من الواجب أن يصبح حافزا كافيا الا أنه فى الحقيقة لم يتبادر الى ذهن البمبا وجود هذه العلاقة ما بين المساحة المنزرعة ومقدار المحصول الناتج بل كانوا يعتقدون بسلطان ماوراء الطبيعة على الارض فتؤتى بثمارها او تكفها وفقـا لما اذا كانت أرواح الاجداد راضية او ناقمة . وبمثل هذه الطريقة فأى كارثة تلحق بالعائلة ليس لها الا سبب واحد وهو تقصير فى احترام أرواح الاجداد .

وقد أصبحت البمبا فريسة لأعمال السحر لأنهـا تؤمن بقوة هذه القوى الخفية فاتخذت من السحر وسيلة دفاعية وهجومية فكان الطعام والذرة خاصة يخضـــع لاعمال الســـحر حتى يكفى حاجة الموسم ويضع السحرة قرونا فى مخازن حبوبهـــم لتجذب حبوب الآخرين وتطلق الطيور السوداء خلال الليل للغرض الشرير نفسه وللوقاية من هذه المصائب الساكنة والخارقة للطبيعة كان استعمال السحر المضاد هو الوسيلة الوحيدة فاحدى الشعائر تقام لحـفظ

المخزن ممتلئا وأخرى ليشبع الطعام فى وعاء صغير جوع العائلة بأكملها •

بل وامتد السحر الى كافة نواحى حياة البمبا ونشاطها • فاذا كانت الحبوب فريسة خداع الساحر فكذلك حياة الانسان نفسه وزوجته وعائلته بحيث أصبح السحر لعنة مجتمع البمبا وممزق نفسها وجلا وخوفا • واتجه تفكير البمبا دائما نحو السؤال ولم كنت أنا ؟ لماذا يصيب سوء الحظ والمرض والحوادث هذا الشخص لا الآخر ؟ لأن قوة خارقة للطبيعة أثارها شخص معين بسريرته الشريرة فتوجهت بالذات الى هذه النهاية • واذا سقط فرع شجرة على رأس أحد الأشخاص فذلك سببه ليس تآكل الفرد وقوة الجاذبية بل هذه التعويذة الساحرة التى أتاحت لهذا الفرع بالذات ان يسقط فى هذه اللحظة المعينة وهكذا تشابكت حياة البمبا فى هذا المركب المخيف من الشك والخوف من التعاويذ السحرية والسحر المضاد •

وهناك سبب آخر فى عدم محاولة البمبا زيادة محصولهم من الحبوب بزراعة مساحات أكبر اذ تستلزم تقاليد القبيلة مشاركة الطعام ويجب مساعدة أى فرد فى العائلة أصابه سوء الحظ • ولما كان من المستحيل اخفاء امتلاء أحد مخازن الحبوب فى الوقت الذى تضبت فيه المخازن الاخرى فى مثل هذه المجتمعات القروية الصغيرة فمن ثم يقل الحافز فى زراعة مزيد من المحصول اذ أن النتيجة المحتومة هى وصول اقرباء زاهدين فى العمل بالمستوى نفسه والامتناع عن مشاركة الطعام مع قريب تعد جريمة خطيرة • ووزرا أزاء أرواح الاجداد لذلك فان الجميع يعملون على اتباع هذا التقليد بدقة وعلى أى الحالات فان ازدياد نجاح أحد الاشخاص عن الآخرين يحرك الشكوك بان هذا النجاح سببه ومبعثه السحر •

وهذه العوامل المتشابكة من التقاليد الاجتماعية والقوى الخارقة للطبيعة لم تتسبب فى جعل الجميع عند مستوى مادى واحد والعيش فى عجلة دائرية من الجوع والشبع فحسب بل انها خلقت كذلك مجتمعا تضعف فيه الفردية وتقمع ومن الطبيعى فان هذه العوامل اثرت فى اتجاهات البمبا بالنسبة للعمل فالعمل

القوى المنظم لا يعرفه الرجال برغم أن النساء اضطرتهن مجـــرد الحاجة الى مزاولة أعمال أكثر طولا وشــدة • وخـــــلال دراسات الدكتورة ريتشاردز للبمبا سنة ١٩٣٠ عملت فى أحدى المبرات على توقيت عملهم فوجدت أن الرجال المسنين يعملون أربعة عشر يوما فى كل عشرين يوما على حين اشتغل الشبـــــــان سبعة فقط وكان متوسط وقت العمل ثلاث ساعات للرجال وستا للنساء وحتى خلال الموسم الاكثر نشاطا لم يشتغل الرجال أكثر من أربع ساعـــات يوميا ويتوقف العمل تماما فى مناسبات الزواج والموت وسفـــر عمال السخرة لقرية الزعيم ووصــــول الاقرباء للزيارة وبعض هـــذه المناسبات يستأهل احتفالا والاحتفال الكبير قد يستمـــــر يومين كاملين وتستخلص الدكتورة ريتشاردز من دراستها ان البمبـــا تقضى خمسة أشهر من العام دون مزاولة أى نشاط •

ويختلف تكوين قبيلة « نجونى » بسبب طريقتها فى الحياة عن قبيلة البمبا فبرغم أن البمبا زاولت الزراعــة المتنقلة الا أنهــا تعد أمة مستقرة لمعيشتها فى بقعة معينة أما « نجونى » فهى عنــدما غادرت موطنها الاصلى أصبح أفرادها لاجئين وفقــدوا الكثير من نسائهم وماشيتهم فكانت مهمة المحاربين لا مجرد ايجاد وطن جديد بل كان عليهم كذلك اعادة بناء القبيلة وخلق وحدة اجتماعية من جديد ولم يكن لهـم سبيل الى ذلك الا الحرب والنزال فبرغم الهزيمة التى تسببت فى تشريدهم فقد كانوا أشد بأسا من معظم القبائل التى التقوا بها خلال رحلتهم الى الشمال ولذلك فقد بدءوا فى شن الغارات بصورة منتظمة للغزو وجلب الاسرى فكانت المــــاشية تغتصب ليعوضوا بها ما فقدوه ونساء القبائل المهزومـــــة تسبى وتصبح فى القبيلة كزوجات وهكذا بدأت عملية اعادة بناء شعب النجونى •

ونتيجة لهذا النمط من الحياة والحاجة الى التوسع العــــددى السريع فان التكوين القبلى للنجونى استلزم أن يكون مرنا وقابلا للتشكيل فكانت المراكز الهامة فى التكـــوين السياسى للقبيلة يشغلها أفراد الاسرة الملكية وزوجاتهم وحكام المقاطعات وقوادهــم وقبل حلول الادارة البريطانية بزمن قليل كانت توجد أربع قـــرى ملكية هامة يسكن كلا منها عدة آلاف وكانت ثلاث منها تحكمهــا

زوجات الزعيم الكبير مبيزنى الأول ، والرابعة يحكمها أخوه ويتصل بهذه القرى الملكية عدد من حكام المناطق المسئولين عن مجموعة من القرى الصغيرة ويساعد كل شخص من أصحاب النفوذ بعض النقباء الذين يقومون بالواجبات العامة المتعلقة بالقبيلة بأكملها أو يكونون مسئولين عن رعاية قوى زوجات الزعيم الاكبر وحفظ النظام فيها وتورث كل هذه المراكز فى تسلسل عن الاب .

ومزاولة تعدد الزوجات كانت جوهرية للنجونى للتوسع السريع فالرجل المهم يقوم بتقسيم زوجاته المتعددات الى مجموعات كل منها تتألف من نصف دستة ويعين اتباعا لكل مجموعة بحيث أن كلا من هذه الاقسام يتكون من زوجة رئيسية وزوجات أقل منها ومن أبنائهن بخلاف الخدم ومنهم الاسرى فى المعارك وداخل كل قسم يمكن لكل ابن بل وللخدم كذلك أن يكون مجموعة لنفسه ويقوم الأشخاص المهمون من النسل الملكى بانشاء قرى ملكية جديدة بطريقة مماثلة وهكذا تتسع القبيلة عن طريق عملية التقسيم السابقة ومنعاً من ضعف تماسك القبيلة نتيجة لهذه العملية فان شباب القبيلة يستدعون فى كتائب محاربة تزود القبيلة فى الوقت نفسه بقوة محاربة فعالة .

ويتضح من ذلك ان التنظيمات القبلية الاساسية بكل من البمبا والنجونى مختلفة جذريا ففى تقاليد النجونى تكون الاقامة حيث يوجد الأب والنسب يرجع اليه وعند الزواج تذهب المرأة للاقامة مع عائلة زوجها أما البمبا فهى على العكس من ذلك فالإقامة تكون حيث توجد الام والتسلسل يرجع اليها والرجل فيها يرث الجد للأم أو العم للام . ولا تعد قطعان الماشية مظهراً للثراء فحسب بل هى حيوية فى تحقيق الالتزامات الاجتماعية بما فى ذلك دفع مهر العروس وبرغم هذه الفوارق فانه توجد مع ذلك سمات واضحة من التشابه بين الآراء الرئيسية للشعبين فمثلا معظم الاسرى الذين اندمجوا فى شعب النجونى من قبائل فيها الانتساب للأم ومع ذلك فقد امتصتهم القبيلة بنجاح ولم تقم حوائل هامة دون تقدم الاسرى فالرجال منهم كانوا يجندون فى الكتائب المناسبة لهم وكان ميسورا لهم الارتقاء الى المراكز الهامة فى الدولة .

وهكذا تنزل كلتا القبيلتين الى حياة المعارك فى أفضل المنازل وكانت كلتاهما تتكون من مزارعين بدائيين ولم يكن بهـــا طبقات اجتماعية تبعا للثروة المادية فنمط شعب النجـــونى يضمن عدم الملكية الفردية للارض وكذلك الحال عند اليمبا فالارض هبة من الطبيعة ولكل أفراد القبيلة الحق فى زراعتها والاستمتاع بثمارها واذا كانت هناك ملكية للارض فللقبيلة كمجموعة وخاصة للزعيم الاكبر الحامى لشعبه دون أن توجد فكرة ملكيته الخاصة لها وكانت توجد بالطبـع بعض القواعد الخاصة باستعمال الارض وتخصيصها فكان رئيس القرية يحدد للفرد المكان الذى يزرع فيه • ولكن لم تكن هناك حدود فى أرض اليمبا ولم تكن هناك منازعات على حدود المزارع المختلفه فالمعارك على الارض علامة على سوء التربية •

وتقدمن كلتا القبيلتين أرواح الأجداد فالأساس فى وحدتهم ومصدر قوة زعيمهم هو هذا الاعتقاد فى أرواح السلف من الزعماء الإكابر والخوف منها ولذلك كانت كلتا القبيلتين شديدة الاهتمام بما وراء الطبيعة وباعمال السحرة •وكان يوجد فى كلتيهما تقسيم جامد على مدى خط الجنس وتعتبران ان رابطة الدم لا الزواج هى الرباط الدائم وبهذا المستوى العام من الفقر الذى فرضه عليهـم افتقارهم الى المهارة الفنية وطبيعة البيئة ومعتقدات القبيلة وعاداتها عاشت كلتا القبيلتين أولا فى الحاضر وليس لأى منهما لغة مكتوبة او أى خبرة بالاعمال المنتظمة •

الفصل الثالث

بداية الصـــــــــدام

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت عنـــاصر جديدة فى التسرب الى هذا النمط من الحياة الافريقية مابين غزاة ومهزومين فقد وصل تجار الرقيق الى الاراضي التى أصبحت فيما بعد روديسيا الشمالية من الســـواحل الشرقية والغربية اذ عبر العرب هضبة تنجانيقا وقبائل « اليـار » وهم فـــرع من شعب البانتو هاجر واستقر فى نياسالاند الجنوبية والبرتغاليـون وبعض الافريقيين من جنـــوب وادى الزامبيزى فى الشرق ومن انجولا فى الغرب وقد تمكن العرب من التوغل داخليـا من زنجبار ومراكز أخرى على الساحل الشرقى ونجحوا فى اقامة سـيطرة سياسية على القبائل الافريقية الضعيفة التى تعترض الطـرق التى يسلكونها للتجـــارة أما القبائل الاكثر قوة مثـــل البمبا أولوندا فاكتفوا بتبادل التجارة معهـــا فيعطونهـــا البنادق والمنسوجات مقابل الرقيق وسن الفيل . ولقد عملت هذهالتجارة فى الحقيقة على قوة زعيم البمبا الاكبر « شيتيموكولا » اذ امتد بذلك احتكاره التقليدى للعاج الى احتكار السلاح فضـــلا عن أن المنسوجات التى يتاجر فيها الغرب تشتد الرغبة فيها فبتوزيعه لها كمكافأة عن الخدمات الهامة ، ازدادت يد الزعيم قوة على القبيلة • والحاجة الى الاسرى اما للاتجار فيهم أو لحمل العاج الى الساحل اذا ما أضيف اليها الرغبة فى القماش والسلاح وبعد المسافة وامتداد المنطقة ووحشية غارات المحاربين فان هذا كله قد تسبب فى هلاك مخيف للارواح . ومع هـذا ، لم تحـدث تجارة الرقيق تغيرا جوهريا بين قبائل روديسيا الشمالية بل قوت على العكس المميزات البارزة للنظام القائم فزادت من قوة القبائل المحاربة وعجلت فى ابادة الضعيف منها •

ويختلف عن ذلك أمر مجىء البعثات التبشيرية فقدحفزت

رحلات « دافيد لفنجستون » الاستكشافية ، بعثات التبشير من مختلف الطوائف ومختلف الجنسيات الى التوغل فى القارة المجهولة هادفة ــ بعكس طلاب الصيد والرحالة ــ الى انشاء مراكز اقامة دائمة بين القبائل للتأثير على معتقداتها ونظمها فى الحياة . وقد قدر لفنجستون أن المسيحية وحدها ليست قادرة على تمدين افريقية وأنه يتعين فتح القارة السوداء للتجارة المشروعة وما ذكره عن الامكانيات الاقتصادية للقارة اثار اهتماما كبيرا . وفى الحقيقة كان اكتشاف الماس عند « كمبرلى » فى مقاطعة الكاب حوالى آخر سنة ١٨٦٠ هو الذى ركز الانتباه على الاهمية الاقتصادية للقارة وازداد ذلك باكتشاف الذهب فى الترنسفال .

وفى سنة ١٨٨٩ عمل جون سيسيل رودس ملك صناعات الذهب والماس على تكوين شركة جنوب افريقية الانجليزية لاستغلال الاتفاقية التى عقدها مع « لوبنجولا » الزعيم الاكبر لقبيلة ماتابيلى ومد المصالح البريطانية شمال اللمبوبو وفى هذا الوقت كان رودس قد اشترى اتفاقية أخرى حصل عليها أصلا «هارى ديو » من ليوانيكا الزعيم الاكبر للباروتسى والذى تقع غالبية اراضيه شمال الزامبيزى . وفى سنة ١٨٨٩ عين هارى جونستون قنصلا لانجلترا فى افريقية الشرقية البرتغالية وصرحت له وزارة الخارجية بالتوغل داخليا وكتابة تقارير عن المشكلات مع العرب والبرتغال وتوقيع معاهدات مع الزعماء الوطنيين . وقال جونستون « نظرا لما أعلمه من اتساع المساحات التى كان على أن اقطعها لتوقيع المعاهدات وعدم استطاعتى بمفردى الوصول الى كافة أجزاء أواسط أفريقية رغبت فى أن أكلف شخصا يمكنه ان يمثلنى وينوب عنى فى الاراضى التى تقع بعيدا عن طريقى وخاصة فى زامبيزيا الوسطى والاراضى الواقعة بين نياسالاند وباروتسى وكانت الشبكة تضيق من الجنوب والشرق وكانت قبيلة النجونى تشغل منطقة شديدة الاهمية تحدها انهار شير ، لوانجوا ، زامبيزى ، وتقع على الطريق الذى يسلكه البرتغاليون من موزمبيق للداخل والذى يقع بعد امتداد المصالح البريطانية فى نياسالاند مابين دائرتى النفوذ البرتغالية والبريطانية

ويضاف الى ذلك ان أراضي النجونى تتميز بخصبها وخلوها من ذباب التسى تسى وبجوها البارد اللطيف لوقوعها على الهضبة العالية وبهذا كانت صالحة للاستعمار الابيض وكان زعيمهما الاكبر مبيزنى كغيره من الزعماء الاقوياء قد تعددت له زيارات صائدى الاتفاقيات • وفى نوفمبر سنة ۱۸۸۸ أصدر الحاكم العام لموزمبيق تعليماته الى كارل ويز - وهو تاجر ألمانى كان على صلة بمبيزنى - برياسة بعثة برتغالية الى بلاط الزعيم حيث أحسن استقباله وقام بتوزيع الاعلام البرتغالية على الزعيم وأبنائه فكان هذا فى نظر البرتغاليين دليل خضوع واستسلام • غير أنه فى سنة ۱۸۹۱ منحت وزارة الخارجية البريطانية شركة جنوب أفريقية الانجليزية تصريحا بامتداد عملياتها شمال الزامبيزى فاختطت الحدود الغربية لنياسالاند ما بين نهرى الشير والزامبيزى وصدق على ذلك فى سنة ١٨٨٥ فى مؤتمر برلين • وأخيرا خططت الحدود فى الاتفاقيه الانجليزية البرتغاليه الموقعة فى ۱۱ من يونيو مابين مناطق النفوذ الانجليزية والبرتغالية • وقد وضعت هذه الاتفاقية مبيزنى فى دائرة النفوذ الانجليزية وشطرت الحدود التى خططت ، اقليم نياسالاند الى جزأين غير متساويين وقع أكبرهما غرب هذه الحدود .

وبرغم وقوع أراضى مبيزنى فى دائرة النفوذ الانجليزية فقد أمكن لكارل ويز الحصول على عدد من الاتفاقيات مع الزعماء الموجودين بالمنطقة التى يسيطر عليها مبيزنى ومع ذلك قبل توقيع الاتفاقية الانجليزية البرتغالية وادعى أيضا أنه حصل على اتفاقية شفوية من مبيزنى فى ۱۱ من نوفمبر سنة ١٨٨٦ وان هذه الاتفاقية أكدت فى ١٤ من ابريل سنة ١٨٩١ • فمقابل الحقوق المطلقة هى أعمال التعدين والاخشاب والمياه والسكك الحديدية وافق ويز على أن يدفع لمبيزنى مائتى جنيه سنويا وواحدا فى المائة من الارباح . وبمقدرته المزدوجة كمندوب امبراطورى لنياسلاند ومدير ممتلكات الشركة صاحبة الامتياز وهو الاسم الذى اطلق على شركة جنوب افريقية الانجليزية قام جونستون بانشاء نوع من محكمة اقليمية تسجل فيها الاتفاقات التى تعقد مع الزعماء الوطنيين جميعها حيث ان هذه الاتفاقيات لا تكفى فى ذاتها لتكوين حق ثابت فى ظل القانون الآنجليزى • فطلب كارل

ويز Karl Weise من جونستون تسجيل اتفاقياته فرفض هـذا الاخير مما دعا ويز الى السفر لاوربا حيث حاول أن يحصـل على تأييد لاتفاقياته • ومن السخرية انه وجد هـذا التأييد فى لندن فتكونت سنة ١٨٩٣ شركة موزمبيق للذهب والاراضى والعقـود لاستغلال اتفاقيـات ويز وبحث مندوبوها مع وزارة الخارجيـة الانجليزية أمر تسجيل هذه الاتفاقيات ، فأشارت عليهم بالالتجاء الى المحكمة فى نياسالاند وهنـاك أخطروا بأن شركات أخرى هى شركة جنوب أفريقية الانجليزية وشركة البحـيرات الافريقية قد سجلت سنة ١٨٩١ معاهدات أخرى تغطى المساحات التى تشملها اتفاقيات ويز • وبعـد فترة فتحت دائرة المفاوضات ما بين شركة جنوب أفريقية الانجليزية وشركة موزمبيق وأمكن وصولهما الى اتفاق يقضى بأنه فى مقابل التنازل عن الحقوق التى تخولها اتفاقيات ويز تمنح شركة جنوب افريقية الانجليزية شركة موزمبيق حقوقا على الاراضى والمعادن فى مساحة ١٠٫٠٠٠ ميل مربع شـمال شرقى روديسيا وهى منطقة تشمل النجونى وتأسسـت شركة جديدة هى الشركة الممتازة لاستغلال الاراضى فى الشـمال وكان لشركة جنوب أفريقية الانجليزية مصالح مادية فيها •

وقبل توقيع الاتفاقية وصلت المجموعة الاولى لرجـال شركة موزمبيق الرسميين الى «تيت» فى افريقية الشرقية البرتغالية فى طريقها الى شمال شرق روديسيا ونظرا لان شركة جنـوب افريقية لم تكن قد أسست ادارة هناك فان أول أوربيين دخلوا أراضى مبيزنى على أسـاس أنهم مندوبون ذوو هدف تجـارى بحت • ولقد أحسن الزعيم استقبالهم الا أنه مع الوقت كان لا بد من تولد الاحتكاك • فقد استمر النجونى فى دورتهم فى الغارات والسلب ونهب مخازن حبوب جيرانهم مما أزال شعور الاطمئنان لدى الاوربيين ولم يمكنهم من مزاولة الاتجار فى سـلام وكان الاوربيون بدورهم يعملون على اهانة ذوى الحيثيـه من النجونى بصورة مستمرة • فامتلأت نفوس الطرفـين بالتحدى والسخط وخاصة نفوس مجاوريـ النجونى الذين كانوا يعتبرون نزنجـو وريث مبيزنى وأكبر ابنائه رمزهم الاعلى • واثر حادث كان نزنجو طرفا فيه ثار جزء من النجونى واعتدوا على جماعة من الاوربيين فى قاعة صغيرة فأرسلت قوات امبراطورية من نياسالاند قضت

على الثورة فى سهولة وأسرت تزنجو الذى أعدم بعد محـــاكمة قصيرة ودمرت عــــددا كبيرا من القرى كاجراء تأديبى ونهبت عدة آلاف من ماشية النجونى وارسلتها الى نياســالاند • ويذكر المعمرون من النجونى ان ١٩ من ينايرسنة١٨٩٨ هو التاريخ الذى وصل فيه الاوربيون وهو نفسه تاريخ هزيمتهم •

وفى بقية شمال شرق روديسيا تأسست بسهولة ادارة شركة الامتياز • وبقطع جونستون فى نياسالاند والنشاط الالمانى فى تنجانيقا لطرق اتجار العرب ، أمكن القضاء على بقايا العرب فى الركن الشمالى الشرقى للمنطقة مابين سنتى ١٨٩٦ و ١٨٩٩ واستسلم كازمبى زعيم قبيلة لوندا لقوات امبراطـــورية من نياسالاند سنة ١٨٩٩ •

أما فى الغرب فقد كانت الامور أكثر يسرا اذ وقع ليوانيكا الزعيم الأكبر للباروتسى اتفاقا مـــع روبرت ثورن كوديون المقيم البريطانى بها لادارة روديسيا الشمالية الغربية وبعد مفاوضات عدة وقع ليوانيكا عددا من المعاهدات مع شركة جنوب أفريقية الانجليزية ما بين سنتى ١٨٩٨ و ١٩٠٩ ، أصبح بمقتضاها للشركة حقوق على أراضى شمال غرب روديسيا جميعها وفى خـــلال ســـنوات قليلة أصبحت المنطقة شمال الزامبيزى تحت ادارة شركة جنوب افريقية الانجليزية وسحقت القوى المحـــاربة للنجونى وزالت أيام محاربى البمبا واللوندا والباروتسى وتساوى جميع الافريقيين من محاربين وأسرى وأصبحوا جميعا تحت امرة أسيادهم الاوربيين •

وبرغم بعد مدى هذه التطورات فانها لم تقف عند هذا الحد فشركة جنوب افريقية الانجليزية هى شركة تجارية ينتظر حملة أسهمها عائدا كافيا لاستثماراتهـــم وعندما عبر الطـــابور الاول من الرواد نهر اللمبوبو الى أراضى ماشونا راودت الامال النفوس فى ثروات مماثلة لتلك التى اكتشفت فى « كمبرلى » فاكتشف الذهب ولكن بمقادير أقل مما اكتشف جنوب «اللمبوبو» وسرعان ما أصبحت المنطقة الجديدة عبئا ماديا على الشركة اذ لا يكاد يوازن الدخل المصروفات الادارية وزادت نفقات الخط الحـــديدى الذى كانت الشركة تمـــده شمالا فضـــلا عن ثورات

قبائل ماشونا وماتابيلى فى روديسيا الجنوبية التى قتل بسببها عدد من المستوطنين الاوربيين .

فعملت الشركة ـ كوسيلة لزيادة دخلها ـ على فرض ضريبة تقدر بثلاث شلنات على كل ذكر رشيد من الوطنيين فى شمال شرقى روديسيا ، وعلى كل زوجة خلاف الأولى وذلك عام ١٩٠٠ وفى السنة التالية طبق هذا القانون على روديسيا الشمالية الشرقية وتراوحت الضريبة أول الامر مابين خمسة وعشرة شلنات ووصلت الى عشرة شلنات أخيرا سنة ١٩١٤ وكان من المتعين دفع هذه الضريبة نقدا برغم فقر اقتصاديات القبائل وجهلها تماما بالنقود وبذلك ارغمت الضرائب معظم ذكور الافريقيين على البحث عن عمل بأجر . ولما كانت فرص العمل فى مناطق القبائل قليلة فقد كان عليهم الهجرة الى حيث توجد المشروعات الاوربية وبرغم فرض الضريبة لمقابلة نفقات شركة الامتياز فى ادارة روديسيا الشمالية الغربية والشمالية الشرقية فانها أدت الى اجبار الافريقيين على ترك قراهم والبحث عن عمل بأجر وخاصة فى روديسيا الجنوبية حيث توجد فرص أكبر للعمل ونقص فى الأيدى العاملة .

ولقد واجهت الشركة عددا من المصاعب فى ادارتها للقبائل مثل تنوع لغات الافريقيين وجهلها لعادات القبائل ونظمها وقلة النقود والحاجة الى الاداريين المهرة فاستخدمت الشركة لاغراضها الخاصة التنظيمات السياسية القبلية الموجودة . فاعترفت بالزعماء المهيمنين وفى القبائل الضعيفة اختارت البارزين منهم وعينتهم زعماء وبذلك تغيرت الاوضاع فبعد أن كان هؤلاء زعماء حقيقيين اصبحوا مجرد موظفين اداريين تعترف بهم الشركة للمدى الذى تتعارض فيه سلطاتهم مع مصالحها .

وبالمثل ، لم يعد يسمح للزعماء بمزاولة سلطاتهم من الناحية القضائية للتعارض الجذرى ما بين الأسس التى يقوم عليها القانون القبلى والقانون الانجليزى . فبوجه عام نجد أن معظم التشريعات القبلية ذات طبيعة مدنية وفى معالجة الجرائم يعول الزعيم مع مجلس الكبراء على تعويض العائلة المجنى عليها على حساب الجانى وعائلته دون اضرار لشخصه فالقاتل من البمبا

او من قام باتلاف مزارع عائلة يمكن أن يحرم من حريته ويصبح كعبد للعائلة المجنى عليها . وفى كثير من القبائل كان يعاقب على الزنا بالموت ومراسم السم كان يستخدمها الزعماء لاكتشاف السحرة • وقد اعتبرت مثل هذه العقوبات مناقضة للقانون الطبيعي وقواعد العدالة ولذلك وضعت اقامة العدالة بين أيدي المندوبين الاوربيين • الا ان اتساع رقعة البلاد وتأثر السكان جعل من المستحيل على المندوبين النظر فى القضايا المدنية البسيطة فتركوها للزعماء واكتفوا بالقضايا الجنائية والاعتداء على التشريعات المحلية كخرق عقود العمل وعدم دفع الضريبة ونشطت الجماعات التبشيرية فى نشر المسيحية بين القبائل وتعديل القبيح من أوجه الحياة القبلية من حيث الديانة وطرق الاحتفالات وتعدد الزوجات فضلا عما أدخلوه من طرق الزراعة الحديثة ونظم المبانى وانشاء المدارس فكان نتيجة هذا التوقف التقليدى للحياة القبلية • وكان فى الوقت نفسه محاولة النبذ المرذول من العادات الوطنية وتعويد الوطنيين على عادات الرجل الابيض دون أن تبذل محاولة متعمدة لتحطيم المجتمعات القبلية ومع مراعاة ندرة رؤية الاوربيين واقامة الطرق والسكك الحديدية بعيدا عن المناطق المأهولة بالقبائل المحاربة لتجنب أى صدام على نطاق واسع .

ومع هذا ، فقد أدى توسع ادارة شركة جنوب افريقية الانجليزية شمال الزمبيزى الى صدام مباشر بين نوعين من الحياة ومجموعتين من القيم ومدنيتين مختلفتين • فحب الحرب والنزال عند القبائل يتنافى مع مصلحة الشركة فى السلام ورغبة الاوروبى فى أن يقوم عماله الافريقيون بالعمل بجد ونظام يصطدم بالنظام الذى سارت عليه القبائل وانتظار الطموح من الافريقى يتعارض مع النظام الذى قام عليه المجتمع القبلى والمؤسس على عدم وجود المنافسة المادية • ومن الواضح أن أية محاولة لتغيير الحياة القبلية الافريقية كان من الواجب تركيزها على ثورة اقتصادية فالارض كانت الحصن النهائى الذى تستند اليه طريقة حياة القبيلة وكذا الطرق المعينة التى تزاول بها الزراعة والى أن يمكن تغيير هذه الطرق فانه يتعذر اتخاذ أى حركة فعالة نحو القيم الاوربية بعيدا عن قيم القبيلة .

وهذه العوامل لم يحسن اعتبارها الرواد الاوربيون الاول بل كان الافريقى فى انظارهم متوحشا أنقذ من براثن الهمجيــة ولم تجر دراسات علمية على الاجناس وتكوين القبـــائل المختلفة . ولقد كانت قبيلة النجونى هى اكثر القبائل التى لقيت شرا ونكرا من الاوربيين فقد نهبت معظم مواشيها خلال الثورة وتدهورت قطعان القبيـــلة من اثنى عشر الف رأس الى ألف رأس فقـط . ومع حلول السلام اقام التجار باراضى النجونى حملات مليئـة بالبضائع الرخيصة كان أفراد النجونى يقايضون عليهـا بمواشيهم فظهرت الحاجة الى النقود ووضحت الفوارق مابين البضـائع المعروضة والاذواق الجديدة وبهذا كان الطلب على البضــائع الاستهلاكية الاوربية فى الحقيقة القوة الايجابية الوحيدة التى حولت الافريقى من القيم التقليدية للقبيلة الى تلك التى يرغبهـــا الاوربى .

غير أنه كان ينظر الى هذا البنــاء الاقتصادى على أنه ملك فى أيدى الاوروبيين وانهم يقيمون عالما جديدا لانفسهم أما الافريقى فهو مجرد أداة لاقامة هذا البناء دون أن يصبح عنصرا له ويظل محله فى قرية القبيلة وكانت فكرة تخطى هذه الفوارق بين العناصر أكثر مما يحتمله العقل والمنطق . واذا كانت هذه هى اتجاهات الاوربى فقـــد كانت كذلك بالنسبة للافريقى . فالخـــوف كان يسيطر على الطرفين فكان الاوربى يخشى ثورة الوطنيين وكان الافريقى يخشى الأوربى لتفـــوقه الفنى وعلى أى حـــــال لم تكن لدى الافريقى أية آمال متعلقة بالمتلكات المادية وحيث تولدت الرغبة فى البضائـــع الاستهلاكية الأوربية فلم تكن مرتبطة بالحاجة الى العمل الشـــاق المنظم وهو الضرورة الاساسية لتحقيق الرغبات وهكذا فمن ترك من الافريقيين للعمل بعيــدا عن قريته عاد اليهـــا بأقصى مايستطيع من السرعة .

وبرغم هذه المتناقضات وعدم تقـــدير الطرفين للنتائج الطويلة المدى المنبعثة من اتصالهما فقد بدأت عملية فى اتجــــاه واحد . فمع وجود هذا الاتصال بين الطرفين فان بذور الفساد التى زرعت فى المجتمعات القبلية لابد وأن تتفشى معجلة بانهيــار التكوينات التقليدية فكان على الافريقى فرديا وجماعيا مزاولة

حياة جديدة اكثر تمشيا مع الظروف المتغيرة التى خلقها حلول الاوربى ففى حالة النجونى مثلا فاقت كثافة السكان المدى الذى يمكن أن تستوعبه الارض اذا اتبعت طرق النجونى فى الزراعة ونتيجة لذلك فان القبيلة خربت المنطقة التى تستوطنها مزيلة الغابات المظلة ومجهدة لخصب الارض ولم تكن هذه المسألة تقلق النجونى فى الماضى • فطالما كانت الارض تفقدخصبها تنتقل القبيلة الى الوجه العريض للقارة الافريقية ولكن شركة جنوبى افريقية الانجليزية عمدت الى تثبيت القبيلة فى منطقتها ثم هناك ايضا اتفاقيه أراضى الامتياز الشمالية التى تغطى منطقة النجونى فقد بدأ المستوطنون فى الوصول الى قلعة جيمسون مطالبين بأرض فى منطقة الاتفاقية .

وبرغم الحاجة الى ايدى عاملة وطنية فقد اعترض المستوطنون على وجود الافريقيين فى أرضهم لرغبتهم فى امتلاكها لانفسهم وهى فكرة غريبة تماما بالنسبة لعادات القبائل فى روديسيا الشمالية كما اعترضوا على ما تسببه طريقة النجونى فى الزراعة من تخريب . وعلى ذلك استدعى الامر الى ترحيل الوطنيين من منطقة الاتفاقية غير أنه نص فى مجلس روديسيا الشمالية الشرقية على انه اذا استدعت الامور ترحيل الوطنيين فانه يتعين توفير منطقة مناسبة عن النوع نفسه لهم . ولما كانت المساحة التى خصصت لاستيطان الاوربيين حوالى ٢٠٠ ميل مربع فقد شكلت سنة ١٩٠٣ لجنة لبحث الحاجة الى أرض جديدة للوطنيين وتم ترحيلهم الى المناطق التى حددت لهم .

واذا كان من الممكن تجاهل انهيار العادات الاجتماعية القبلية فان الشركة بحكم كونها عملا تجاريا تهتم بالمحافظة على ممتلكاتها فى خير حال بما فى ذلك الارض فاذا تضخم عدد الوطنيين فاز مصادرهم الاحتياطية تستهلك مالم يدربوا على الطرق الحديثة للزراعة ولما كان الاوربى مسئولا عن ادارة البلاد ويتحكم فى مصير الشعوب الافريقية فقد وقع هذا الالتزام على كاهله .

الفصل الرابع

اقامة الحزام النحاسى

الثورة الصناعية

لم يحدث اى تغيير كبير فى طبيعة القوى غير المشروعة ضد المجتمعات القبلية لفترة من الزمن وتم بنجاح انشاء الخط الحديدى الممتد من المقر الصغير للفنجستون على بعد سبعة أميال شمالى شلالات فكتوريا الى بوانا ماكوبرا على حدود مقاطعة كاتانجا بالكونغو • وبدأت المناجم فى هاتين المدينتين فى العمل وعلى مسار الخط الحديدى أقطعت الاراضى للاوربيين القلائل الذين هاجروا الى شمال الزمبيزى ونشأت مدن صغيرة بجوار محطات السكك الحديدية وتحتوى على فندق صغير ومكتب بريد ومحل للبضائع الاستهلاكية .

وبعيدا جهة الشرق ازداد بانتظام عدد الفلاحين الاوربيين فى منطقة قلعة جيمسون • وفى عام ١٩١٢ بعد عام واحد من أقامة ادارات روديسيا الشمالية الشرقية والشمالية الغربية وانشاء اقليم موحد منهما هو روديسيا الشمالية ادخلت زراعة الدخان فى المنطقة وكان لنجاحها المبدئى ماشجع على التوسع فيها • وبسبب قلة عدد الأوربيين ظلت الصلة بينهم وبين الافريقيين ضئيلة • ففى عام ١٩١١ كان عددهم ١٥٠٠ وزاد فى سنة ١٩١٤ الى ٢٣٠٠ غير أن هذه الزيادة المتواضعة كان لها بعض الآثر اذ ادت الى زيادة الحاجة الى الايدى العاملة الافريقية ومن ثم الى زيادة العوامل ذات الاثر الهدام على المجتمعات القبلية وفضلا عن ذلك فقد تسبب انشاء الخط الحديدى فى تحول ظاهر بالنسبة لاهمية مدخلى المنطقة فأفاد الجنوب على حساب الشرق . وهذا التغيير كان لابد وأن يخلف آثارا هامة فى المستقبل فبالنسبة للجنوب لم يقتصر الامر على أن روديسيا الجنوبية وجنوب افريقية أكثر تقدما فحسب بل فيهما كذلك عدد أعظم من الاوربيين المستوطنين

ولهم فلسفة سياسية سائدة تتلخص في صيانة الحضارة الاوربية ومن ثم فى الاحتفاظ بالقوى السياسية فى أيدى الاوربيين .

واستمر الحال على ذلك حتى حدث فى عام ١٩٢٥ ما غير روديسيا الشمالية تماما اذا اكتشفت خامات كبريتية للنحاس قرب « ندولا » بجوار حدود الكونغو ، ووجود خامات النحاس كان امرا معروفا منذ عدة سنوات وكانت له مناجمه العاملة عند « بوانا ماكوبوا » الا أنها كانت خامات أكاسيدية تقل فيها نسبة النحاس بحيث لا يجزى استغلالها مالم تكن الاسعار العالمية للنحاس مرتفعة . ولكن اكتشاف الخامات الكبريتية أسفل الخامات الاكاسيدية السطحية غير الموقف تماما فاستغلال خامات النحاس الكبريتية أيسر فنيا وأقل تكلفه . وعندما قدرت كميات هذه الخامات ، أقيمت أربعة مناجم هى : روان انتيلوب (لوانشيا) روكانا (كيتوى) موفوليرا ، نشانجا (شنجولا) ولما كان الخط الحديدى ينتهى عند بوانا ماكوبوا فقد استلزم الامر مده الى المناجم الجديدة . وبرغم شك الخبراء فى نجاح هذه العمليات نظرا لان المنطقة موبوءة بالدوسنتاريا والملاريا وفساد المياه فقد بدأت اقامة اول منجم (راون انتيلوب) فى أكتوبر سنة ١٩٣١ ولم يمر عامان حتى ظهر أول انتاجه من النحاس وبهذا تحول هذا الجزء من روديسيا الشمالية الذى يشبه أصبع الموز من غابة كثيفة قليلة السكان لا يستوطنها الا قبيلة « لا لا » الصغيرة الى منطقة صناعة ثقيلة سميت بالحزام النحاسى يتسابق اليها المئات من الاوربيين فتقام لهم على وجه السرعة مدن جديدة لايوائهم . واجتذاب مئات من الاوربيين يؤدى من ثم الى حاجه ملحه لآلاف من الافريقيين لسد احتياجات العمل بالشركات وبذلك تسبب الحزام النحاسى فى انقلاب بهذه المنطقة .

وحتى قبل ذلك كله كان عدد الافريقيين الذين اجتذبوا من قراهم يتزايد بانتظام . ففى سنة ١٩٢٠ على سبيل المثال كان ٥٥٠٠ من الافريقيين من روديسيا الشمالية يعملون بمناجم نحاس كاتنجا بالكونغو ويعمل منهم مالا يقل عن ٢٤٫٠٠٠ افريقى بروديسيا الجنوبية غير أن هذه الارقام تبدو كأقزام بعد بدء الحزام النحاسى ففى سنة ١٩٢٧ كانت شركات مناجم النحاس تستخدم ٨٥٠٠

أفريقي وزاد العدد الى ١١٠٠٠ أفريقي قرب نهاية العام وبعد سنة أخرى زاد الى ١٦٠٠٠ وفي آخرها ارتفع الى ٢٢٠٠٠ أفريقي وفي السنة التالية بعدما أصبح الانتاج في أوجه قفز بـ ٣٨٠٠٠ أذ يعملون خارج المنطقة ومعني ذلك أن ١٠٢٠٠٠ من الذكور الافريقيين مكتملي الصحة كانوا يعملون بالاجر خارج منازلهم وحرفهم التقليدية وهذا العدد يوازى ٣٧٪ من مجموع عدد السكان بالمنطقة كلها .

وبعد أن كان العمال الافريقيون يعملون بمقتضي عقود لستة اشهر يجبرون بعدها على العودة الى قراهم عادت شركات التعدين بعد ذلك فسمحت لهم باصطحاب زوجاتهم وعائلاتهم الى مدن التعدين اذا رغبوا وذلك زيادة في اطمئنان العامل ومن ثم الى اتقانه لعمله وبذلك ترك العامل الافريقي قريته بقفزة واحدة وأصبح من سكان مجموعات سكنية كبيرة أقامتها شركات التعدين لايوائهم .

ولنبحث ببعض التفصيل آثار هذه الثورة الصناعية على قبيلة البمبا التي كانت واحدة من المصادر الرئيسية للايدى العاملة اللازمة للحزام النحاسي . فالمجموعات السكنية التي أقيمت للعمال كانت مقسمة أحياء للعزاب وأخرى للمتزوجين وهو أمر ان بدا منطقيا من وجهة النظر الادارية فهو بمثابة انقلاب بالنسبة لعادات البمبا فلم يجد عمال البمبا في هذه المجموعات السكنية قرى صغيرة مكونة من عشرين أو ثلاثين كوخا بل وجدوا كمجموعات هائلة مقامة في خطوط منتظمة يقطنها لا دائرة العائلة التقليدية والاقرباء الادنون بل أغراب قد لا ينتمى الكثير منهم للقبيلة نفسها وأصبح الاعداء التقليديون جيرانا وزملاء عمل وكان عليهم أن يعملوا يوميا لافي قطع الاشجار أو الصيد في الغابة أو اصلاح الاكواخ بل في حفر الخنادق وملء العربات ومناولة اجزاء من معدات غريبة ولم تصبح مزاولة العمل أو الانتهاء منه وفق مزاجهم كما كان شأنهم بالقرية اذ كان يشرف على كل مجموعة من العمال اوربى يصيح بلغة غير مفهومة اذا ارتكب اى خطأ وبرغم عدم فهمهم لما يقول فقد تعلموا بسرعة أن كلمة الرجل الابيض هي القانون وأن الاوربى هو الحكم النهائي في حياتهم . وبالنسبة للنساء

كان التغير أعظم اذ سريعا ماذاب العالم الذى كان ملكهن فبعــد ماكانت المرأة فردا فى مجموعة صغيرة عليها تزويد العائلة بأكملها بالطعام والوقود والشراب اذا بها تجد نفسها وحيدة ومنعزلة فى محيط غريب يجاورها أغراب وتنحصر مسئولياتها فى اعــداد الطعام لزوجها وهذه المسئولية الفردية فى اعداد الطعام كانت تحدد نقطة هامة لمدى تقدم الزواج عند البمبا واللحظة التى يتوق اليها كلا الزوجين فيما يتحقق به الاستقلال ونهاية اعتمادهما المادى على عائلة الزوجة فكانت مناسبة يقام لها حفل ويرمز لها بايقاد النار فى الكوخ الجديد الذى يبنى لها خصيصا . وفى هذه المجموعات السكنية التى أقامتها الشركات تحقق هذا الاستقلال للمرأة كذلك ولكن بصورة مغايرة تماما لتقاليدها فهنا لا يقام احتفال دينى وعائلتها التى كانت مسئولة عن اقامته غــير موجودة ولذلك ثارت شكوك النساء عن مدى موافقة أرواح الاجداد على مثل هــذا الاستقلال مما أدى الى عودة مزاولى السحر الى الظهور ولكن فى ظروف مغايرة تماما لتلك التى كانوا يعملون فيها من قبل .

وكان يراعى استمرار عادات القرية ما أمكن فالرجال من قرية واحدة كانوا يميلون الى العمل سويا • وكثيرا ماكانت توجد مجموعة من عائلة واحدة فكان الطعام فى مثل هذه الحالات يعطى لزوجة واحد منهم لاعداده وبعد انتهاء العمل يتجمعون فى كوخـه ويتسامرون فى انتظار الطعام حتى اذا ما احضرت أوعية عصيدة الذرة وحساء اللحم تناولوه بطريقتهم القبلية وهم يثرثرون حول أوعية الطعام ويمد كل يده آخذا حفنة من عصيدة الذرة التى تشبه العجين ويشكلها بصورة كرة يغمســها فى الحســاء ثم يتناولها بسرعة • فالسكون والسرعة من مميزات وجبــاتهم ففى مجتمع متعود على مجابهه عجز سنوى فى كميه الطعام يعد هــذا سببا كافيا لالتزام السرعة والصمت • حقيقة ان الطعــام فى ظل الوضع الجديد تزودهم به شركات التعدين بصورة منتظمة ولكن السكون الذى كان يصاحب المجاعة فيما مضى ظل مخيما .

واذا كان عمل الرجال قد زاد عما كان فى القرية فان النساء قد زاد فراغهن فلم يعدن مسئولات عن جلب الماء من مجــرى بعيد . فالماء أصبح فى صنبور قريب ولم تعد هناك حاجة لعمل

المزرعة أو للبحث عن مواد للوقود فى الأراضى المجاورة للمجموعات السكنية • ومثل هذه الاوجه من النشاط التقليدى كان يسمح بها طالما أنها لاتمس قواعد الحياة الجديدة أما العادات الاخـــرى التى تتعارض مع النظام الجديد فقد قمعتها السلطات المســـئولة بالشركات بشـــدة • اذ كانت النســـاء فى مجتمع القرية هن المخمرات للجعة واذا كانت أشـــياء كثيرة قـــد تغيرت فى ظل الاوضاع الجديدة فلم يكن بينها مهارة النساء فى تحضير الجعة أو ظمأ الرجال اليها . ولما كانت الحبوب متوافرة على مدى العام والماء فى المتناول من الصنابير ووقت الفراغ متسع عنـد النساء فلذلك زاد النشاط فى اعداد الشراب ومن ثم افراط فى تناوله وما فى هذا من نتائج حتمية منها التشاجر والتسـكع والانقطاع عن العمل • واذا كان هذا كله لايترتب عليه ضرر مجتمع القرية فالحال هنا مختلف لان التنظيم الصناعى المعقد يعتمد على المواظبة والانتظام ولذلك فان الجعة تعد فى نظر مدير الاعمـال الاوربى من ألد الاعداء لاخلالها بفاعلية النظام الصناعى وتعكيرها لصفو السلام والأمن . فاتخـذت الاجـراءات لمكافحـة اعـداد النساء للجعة فأعطين الحبوب كاملة غير مطحونة حتى يستغرقن وقتا كبيرا فى طحنها ومنع اعداد الجعة الا بترخيص يصرح باعداد مقادير قليلة منها لتقديمها للاصدقاء فى عطلة الاسبوع والمخالف كان يغرم وأحيانا يطرد • وبرغم هذا لم تفلـح الاجراءات جميعها لان الجعة فى نظر البمبا لا ترتبط بفكرة الشر والخطأ بل هى أكثر من مجرد رمز للكرم وضرورة لتحقيق التزامات اجتمـاعية معينة وهى الوسيلة لمنح الهدايا ورمز الاحترام للزعماء والكبراء ؛ وهناك عامل آخر وراء انتشار الخمور فى المجتمعات ساكنة المدن وهو أن شدة جشع مثل هذه المجتمعات للمال تجعل من الخمور دخلا جديدا يتحقق أسرع وأسهل من العمل للاوربى فالخمـور بذلك توفر ماهو أكثر من المسرة ففيها العمل الناجح المربح •

ولقد تسبب هذا كله فى تغيير وجهة نظر الأوربى فأدخل نظام منح مكافآت مواظبة ومنح الاجر لا فى نهاية الاسبوع بل عند تمام ملء تذكرة مقسمة ثلاثين من الخانات بهدف توطيد القـــوة العاملة والعامل الذى يهجر عمله يطرد من المسكن الذى أعدتـــه له الشركة .

ولكن كل هذا الضغط والاغراء لم يحرز الا تقدما طفيفا من ناحية انتظام المواظبة اذ تكونت خارج ممتلكات الشركة وسلطتها قرى افريقية لارضاء رغبات العمال الافريقيين فأصبحت أوكارا لمعاقرة الخمر ولعب الميسر والدعارة بل وحتى فى مجموعات الشركة السكنية كان المشرف على تنفيذ القوانين بوليس كونته الشركة من الافريقيين ولم يكن هؤلاء أقل حبا فى الخمر وينظرون اليهـــا نظرة بنى جلدتهم فكان العمال الافريقيون يخشونهم لا لامانتهم فى تنفيذ تعليمات الشركة بل لانهم كانوا يستغلون سلطتهم فى ابتزاز الاموال من المخالفين •

واذا كان نظام منح الاجر بالسركى (التذكرة) يضمن المواظبة على العمل ثلاثين مرة فانه من ناحية أخرى يوفر للعمال مالا أكثر للانفاق ورغبة أشد فى الراحة • ولم يفلح التهديد بالطرد من العمل والمسكن فلم يكن العمال الافريقيون يعودون الى العمل الا بعد نفاذ نقودهم تماما ويلاحظ أنه كان من تقاليد البمبا مساعدة أى فرد فى الاسرة اذا عانى حاجة أو ضيقا واذا كان هذا النظام يوفر مستوى عاما للنشاط ويضمن خيرا ماديا للجميع فانه يحقـق ضمانا اجتماعيا يتساوى فيه الجميع فى الخير أو الحرمان فاذا امتنع فرد عن نجدة فرد آخر من عائلته ففى ذلك اهانة للارواح التى لابد وأن تنتقم من الجانى • وهذا التقليد ظل ساريا فى كافة المدن • فالشخص الــذى يطرد من عمله ومن ثم من مسكنه ، كان يذهب ببساطة الى « أخ » ويطلب استضافته فتمنح له خوفا من اغضاب الارواح وبذلك أصبحت عقوبة الطرد عديمة القيمة . وأصبحت المساكن العمالية مأوى للمطرودين • وليست هناك وسيلة لكشف أمرهم الا عن طريق رجل البوليس الافريقى فكانت أى غارة سريعا مايشيع أمرها فيحتمى المطرودون بالادغال المجاورة حتى اذا ماانتهت الغارة البوليسية عادوا من جديد .

ولقد كان للتزايد الهائل لهجرة شباب البمبا الاصحاء لقراهم للعمل بشركات التعدين أثر عظيم على القرية والحياة القبليـــة اذ ادى هذا الى اضعاف سلطة الزعماء وشوكتهم وانتهى عهد حياة الحرب والنزال والرجال المحـاربين واهتز الانتاج الاقتصـادى للبمبا اذ لم تعد تجد الرجال الكافين لاعداد المزارع فزاد العجز

فى انتاج الطعام ووصلت نسبة المهاجرين من الذكور الى ٦٠٪ أو ٧٠٪


وظلت القرية والمدينة فى نظر الافريقى عالمين منفصلين . فالرجال والنساء قد يأتون سويا فى المدينة والماء قد يجلب من الصنبور والجعة قد تتوافر طوال العام والتحرر من النظام القبلى قد يتحقق اذ أن هذا كله يختلط فى ذاكرة الافريقيين بغارات البوليس وصيحات الملاحظ الاوربى والعمل الشاق الذى هو عماد الحياة فى المدينة أما فى القرية فهو بين أهله وعشيرته يعيش بالعادات والتقاليد التى تعود عليها ويمارس حياة نشأ عليها منذ طفولته .

وعندما يعود شاب البمبا الذى لم يحتفل بتثبيت زواجه الى قريته يجد نفسه طبقا لتقاليد القبيلة مطالبا بالعمل تحت امرة صهره لانه مازال يعتبره جزءا من فريقه الاقتصادى فى حين انه يعتبر عودته الى القرية فرصة للراحة والاستجمام من اعباء العمل بالمنجم فيتمرد على هذا التقليد . ومن تقاليد القبيلة كذلك ابداء الاحترام للزعماء والشخصيات الهامة فى صورة هدية من الجعة غير أنه فى ظل الاوضاع الجديدة أصبحت الزوجات والاخوة ينتظرون من الزوج أو الاخ العائد من المدينة هدايا من البضائع الاوربية فكان الزوج اذا أعطى صهره هدية قيمة تعتبر بمثابة اعفاء له من العمل بمزارعه .

كذلك تأثرت تقاليد الزواج بتغيب هذا العدد الكبير من الرجال . فقبل مجيىء الاوربيين كان الزنا يعد من الجرائم التى تستوجب أقسى العقوبات ولما كان التقليد السائد هو أن يذهب الزوج للعيش بقرية زوجته بين عائلتها فلذلك كان من السهل اكتشاف الزنا ولكن هجرة الرجال على نطاق واسع تسببت فيما يمكن أن يسمى « مجاعة للرجال » مما أدى الى انتشار الزنا والى التهوين من عقوبته فطالبت الزوجات باصطحاب ازواجهن الى مقار أعمالهم البعيدة فاذا كان زواجهما لم يعلن بعد تثبيته فقد وجد من الانسب منحهما الحرية والاستقلال قبل السفر مهما كانت المرحلة التى وصلا اليها فى القياس التقليدى لتطور الزواج

فبذلك تحكم عرى الزوجيـة ويتجنب أى ازعاج لأرواح اسـلاف العائلة ·

وتأثرت أيضا الاحتفالات التى كانت تقام بمناسبة بدء موسم قطع الاشجار وكانت تبدأ باحتفال فخم بقرية الزعيم الاكبر تتبعه احتفالات أصغر بكل قرية يتراءسها كبير القوم ويفتحهـا بقطع أول غصن فلما هاجر الكثيرون لم يعد فى الامكان انتظار مثل هذا الحفل بل كان العمل يبدأ طالما يتوافر العدد اللازم له وبذلك اندثر التقليد بمضى الوقت ·


الكونغو
تنجانيقا
روديسيا الشمالية
نياسالاند
أنجولا
لوساكا
زومبا
سالسبوري
روديسيا الجنوبية
موزمبيق
افريقيا الجنوبية الغربية
بتشوانالاند

الفصل الخامس

تبلور الاطماع السياسية الأوربية

في الايام الاولى لادارة الشركة الانجليزية لجنوب افريقيـة . كان يوجد رباط اجتماعى وثيق بين الاوربيين فى ممتلكاتهم شمال الزامبيزى فكلهم كانوا روادا للمجهول تربطهم سويا العزلة وغرابة الوسط فضلا عما يجمعهم من ميراث ثقافي مشترك في مواجهة هذا التأخر الافريقي غير انه مع مر السنين بدأت عوامل الانحـلال بين المستوطنين من جهة والارساليات التبشيرية والشركة صاحبة الامتياز من جهة أخرى تبعا للاهداف التى يرمى اليها كل منهم . فالخلاف بين المستوطنين والمبشرين تركز فى المقام الاول على طريقة معاملة الآخرين للوطنيين وخاصة فى ميدان التعليم . ففى بعض مراكز التبشير أدخل التعليم الفنى للافريقيين . وقد لايكون السبب فى ذلك ولكن بعضا من هؤلاء بعد تدريبهم ترك عمله مع المبشرين وألحقته الادارة بعملها مما أغضب المستوطنين وفى الوقت الذى لم يأبه فيه كودر نجتين بذلك أبان دراسته للادارة فان خلفه ل . م . والاس وافق على عدم استخدام نجارين وبنائين من الافريقيين .

والخلاف بين المستوطنين والشركة صاحبة الامتياز كان سببه ان الشركة بجانب سلطتها الادارية لها مصالحها التجارية . فمن وجهة نظر المسئولين نجد ان الضرائب التى تجمعها الشركة لا تستهدف بها الارتقاء بروديسيا الشمالية بل مواجهة المصالح الاقتصـادية لحملة الاسهم البعيدين عن المنطقة دون أن يكون لهم أى معرفة أو اهتمام قليل بها . فعمدت الشركة ارضاء منهـا للمستوطنين الى تشكيل مجلس استشارى سنة ١٩١٨ مؤلف من أربعة أعضاء منتخبين من روديسيا الشمالية الغربية وواحد من روديسيا الشمالية الشرقية . وتحدد الانتخاب فى الذكور من الرعايا البريطانيين ذوى الاصـل الاوربى البالغين واحدا وعشرين عاما والذين يتقاضون أجرا لا يقل

عن ١٥٠ جنيه سنويا أو الذين يشغلون مساكن لا تقل عن هـذه القيمة ، غير أن المجلس لم تكن وظيفته تشريعية أو تنفيذية ولذلك فقد فشل فى ارضاء المستوطنين مما حدا بممثليهم الى المطالبة بحق الاعتراض على الامور المالية • ثم ازداد سخط المستوطنين عندما أعلنت الشركة عن نواياها فى فرض ضريبة دخل فرفعوا سنة ١٩٢١ ملتمسا للحكومة الامبراطورية لاحكام الرقابة على الشركة •

وفى روديسيا الجنوبية لم يكن حكم الشركة يقابل بالرضـا سواء شمال أو جنوب الزامبيزى وان لم ينعقد الاتفاق على ما يجب أن يحل محلها • وكانت الشركة تؤيد اقامة ادارة موحـدة لكل من روديسيا الشماليةوالجنوبية فى حين ان جنوب افريقيةكانت تهدف الى أن تجعل منها الولاية السادسة للاتحاد • فندب مستر ونستون تشرشل وكان وزيرا للمستعمرات فى ذلك الوقت لجنة برياسة لورد بكستون لبحث حالة مستقبل الاقليم وقد أوصت هذه اللجنة منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية على أن يكون ذلك معلقا بعقد بمنح الاستقلال لروديسيا الشمالية فىالامبراطورية كمحمية تحت حكم التاج • وعندما أيد المؤتمر فى روديسيا الجنوبية الاستقلال وقع فى لندن فى٢٩ من سبتمبرسنة ١٩٢٣ الاتفاق الخاص بكلتاالمنطقتين فكان ذلك نهاية ثلاثين عاما من حكم الشركة كانت فى الحقيقة حملا لم تقدم على التخلص منه اذ كان متوسط العجز السنوى ١٣٠٠٠٠ر١٣٠ جنيه على ادارتها • ولقد منح هذا الاتفاق للشركة الحق فى نصف الدخل الصافى من بيع أو ايجار الاراضى فى جنوب غرب افريقيـة لمدة أربعين عاما فى حين أن حقوق التعدين تظل للشركة بصـورة دائمة • وفيما عدا المناطق التى منحتها الشركة بصورة هبة أو كانت قد حددتها كاحتياطى للوطنيين أو تلك التى تدخل فى المعاهـدة المعقودة مع حكومة الباروتسى فان الحق على الارض أنتقل الى التاج•

وفى الحال انتقلت السلطة سـنة ١٩٢٤ واستبدلت الحكومة البريطانية المجلس الاستشارى بمجلس تشريعى محلى يتـكون من الحاكم رئيسا والسكرتير العام والنائب العام والسكرتير المـالى وسكرتير الشئون الوطنية وأربعة موظفين آخرين يعينهم الحـاكم وخمسة من الاوربيين المنتخبين يمثلون مجتمـع المستوطنين المحلى

الذين سرعان ما عرفوا باسم (غير الموظفين) واتخذ التشريع شكلا برلمانيا ولكن السلطة التنفيذية كانت في يد الحاكم الذي يمثل التاج ويعد مسئولا أمامه • برغم أنه كان يساعده في أعماله مجلس تنفيذي تحت رياسته فانه في السياسة العامة كانت الشركة قد أسست سياستها على تشجيع هجرة الاوربيين للارتقاء باقتصاديات المنطقة وحفظ الامن وكفالة العدد الكافي من الايدى العاملة الافريقية وذلك بأبسط الطرق الاقتصادية في الادارة وتحت الظروف السائدة في روديسيا الشمالية لم يكن هنالك مناص من الاستمرار في اتباع هذه السياسة فالمنطقة كانت فقيرة بشكل يدعو لليأس ولم يكن من الحكمة صرف الاوربيين عن الهجرة اليها في حين انهم يجلبون اليها كفاءات ووجه نشاط ورءوس أموال جديدة واستمر تحصيل الضريبة للسبب نفسه لضمان الايدى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادي المستقبل فضلا على كونها جزءا هاما من مجموع الايراد • ففي سنة ١٩٢٥ مثلا كان الايراد العام ٣٠٩ر٠٠٠ جنيه منها ٤٠٠ر١٠١ حصيلة ضريبة أراض و ٦٠٠ر٤١ حصيلة ضريبة الدخل •

وفي سنة ١٩٢٤ شكلت لجنة لبحث مدى الحاجة الى أراض للافريقيين وخاصة في المناطق المجاورة للاوربيين على امتداد الخط الحديدى وبعد أن كان التعليم موكولا للارساليات أصبحت سياسة الحكومة سياسة تنسيق واشراف ومعونات مالية للارساليات القائمة بالموضوع وتحديد الهدف من التعليم بأنه « تدريب يكفل للافريقيين حسن استعمال فرصهم وما يملكونه من الارض وتعليمهم قدرا من الحرف وقواعد الصحة العامة وبوجه عام تدريبهم على الاخذ بحياة أسعد وأفضل مما يمكنهم أن يأملوا تحقيقه بدون هذه المساعدة الثقافية » فتمت الموافقة على تخصيص مبلغ ٤٩٦ر٤ جنيها لتعليم الافريقيين في السنة المالية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وللاوربيين ٣٣٢ر٥ر١ جنيها وكان تعداد السكان وقتها ١٧٠ر٠٠٠ افريقي و ٥١٠٠ أوربى

وبدأت الشكوك تساور ممثلي المستوطنين في المجلس التشريعي وعلى ضوء الحوادث اللاحقة يتعذر حقيقة فهم سبب تفضيل مجتمع المستوطنين بروديسيا الشمالية لحكومة تحت التاج ففي ذلك الوقت كان ادماج الروديسيتين لا يلقى تأييدا سواء في شمال أو جنوب الزامبيزى وصوت الاوربيون في الجنوب ضده خشية أن يصبحوا

مطية لسود الشمال بينما كان مستوطنو الشمال يتوجسون خيفة من أن يؤدى الادماج الى مزيد من التقدم فى الجنوب يمتص روديسيا الشمالية فلا يترك منها أثرا • وفضلا عن ذلك فقد كانت روديسيا الشمالية على أبواب توسع اقتصادى عظيم فقد ارتفعت حصيلة الثروة المعدنية من ٣٤٧٫٠٠٠ جنيه سنه ١٩٢٠ الى ٣ مليون جنيه بعد ثلاث سنوات لتزايد انتاج مناجم الرصاص والزنك عند « بروكن هل » ومن هنا جاء تفضيلهم لحكومة فى ظل التاج تحقق لهم فترة من الحماية تعمل خلالها الحكومة الامبراطورية على توفير الاشخاص المدربين وكفالة الاستقرار ومن وجهة اخرى يمكن تنمية الموارد الطبيعية للاقليم وزيادة عدد المستوطنين الاوربيين فاذا ما تم تحقيق هذين العنصرين فحينئذ تمنح لهم حكومة مسئولة شأن ما حدث فى روديسيا الجنوبية •

غير أن الامور لم تسر بالوضع الذى أراده المستوطنون اذ لم يكن الحاكم وموظفوه مسئولين عن المصالح المحلية بل كانا مسئولين أمام الوزارة البريطانية وقد أدت حركات الترقيات فى وزارة المستعمرات الى تنقلات مستمرة من مركز لآخر فى الامبراطورية مما خشى معه المستوطنون ألا يصبح المسئولون عميقى الصلة بالمنطقة أو يقل اهتمامهم بها لعدم استقرار مراكزهم وقد لا يوافقون بوجه خاص على وجهة نظر المستوطنين بالنسبة لوضع الوطنيين فى المجتمع • وفى الخطاب الافتتاحى أمام المجلس التشريعى أثار السيد هربرت ستانلى اول حاكم على روديسيا الشمالية مخاوف المستوطنين اذ قال « من الصعب على أن أذكر ان مجلسنا ليس برلمانا بالمعنى الحقيقى للكلمة اذ هو مكون على أساس مغاير أدى الى وضع الحكومة فى مركز يسمح لها بمزاولة سلطة فعالة » وعندما نشرت اقتراحات النظام الانتخابى وجد المستوطنون ان حق الانتخاب مكفول لأى رجل مهما كانت جنسيته وعقيدته على عكس ما كان عليه الحال فى انتخابات المجلس الاستشارى السابق واختلفت وجهات النظر ما بين الحكومة الامبراطورية والمستوطنين اذ اعتبر المستوطنون الرجل الاسود غير قادر على مزاولة حق الانتخاب وبالتالى يتعين ابقاء الافريقيين فى حالة دائمة من الوصاية والوصى هو وزارة المستعمرات أولا ثم بعد ذلك المستوطنون عند منح روديسيا الشمالية الاستقلال ورأت الحكومة

الانجليزية وجوب اعطاء الرجال من كل عنصر فرصا متساوية اذا ما واصلوا الى مستوى معين . وفى قانون الانتخاب لم يعلق ذلك على مستوى ثروة الاوربى فقط بل على مستوى المركز الاجتماعى بوجه عام وبناء على ذلك يكون الافريقيون فى المستقبل القريب غيرجديرين بحق الانتخاب وفى المستقبل البعيد يكونون قد وصلوا الى مرحلة من النضوج تسمح لهم بالمشاركة فى الانتخاب مع الاوربيين . غير أن العامل الاول فى نظر المستوطنين هو وجوب وضع حدلمدىمشاركة الافريقيين والا فسيصبح لهم أغلبية فى يوم ما مستقبلا فى قوائم الانتخاب نظرا لتفوقهم الساحق عددا ، وبهذا تصبح النتيجةالحتمية هى ميلاد دولة وطنيه ولذلك فقد استقر رأى المستوطنين على أن الاحتفاظ بسيطرة الرجل الابيض يستلزم اجبار الحكومة الانجليزية على منح حكومة مسئولة قبل أن يتطور الافريقى من حالة التأخر التى هو فيها الرجل.غير ان الظروف تآمرت منذ البدايةعلى اثارة مخاوف المستوطنين اذ كان اكتشاف خامات النحاس الكبريتية ايذانابتحول اقتصادى سريع الامر الذى زاد من الاهتمام بالمشـاكل المتولدة عن جذب عدد كبير من الافريقيين الى المناطق الصناعية واتجهت السياسة الادارية الى ضمان عدم استخدام العمال الافريقيين الا لفترة معينة صيانة لتماسك الحياة القبلية وعدم انهيار النظام القبلى .

ولتوطيد المجتمعات القبلية أدخلت الحكومة « نظاما للحكم غير المباشر » يعطى لزعماء القبائل السلطة فى ادارة أمورهم فى نطاق أراضيهم بهدف الحفاظ على كل ما هو حسن من العادات الوطنيـة والنظم القبلية ويكون الحاكم هو صاحب الحق فى اختيار الزعماء . اما بمفردهم أومع الرؤساء وأكابر القبيلة ليصبحوا السلطةالتشريعية التى تصدر القوانين التى تكفل الامن والقانون واقامة حكومة صالحة تعمل لخير الرعايا المقيمين فى المنطقة التى تشملها مسئوليتهم ، فضلا عن تنسيق القوانين القبلية وخاصة تلك التى تنظم الزواج ، والطلاق وحضانة الاطفال والارث ، كذلك أنشئت المحاكم فى المناطق القبليـة ليفصل فيها الزعماء وحدهم أو مع الرؤساء والمستشارين فى القضايا المدنية والجنائية البسيطة وفقا لقانون القبيلة .

غير انه يلاحظ انه اذا كان الهدف من الحكم غير المباشر هو تقوية مركز الزعماء والنظم الادارية التقليدية للقبيلة فان تطور صناعة

تعدين النحاس جذب الآلاف من الرجـــال والنساء من قراهم مما قوض من سلطة الزعماء وهدم العادات القبلية التى أفترض أن هذا النظام سيقوم بحمايتها ، وفضلا عن ذلك ، فان الحكـــومة كانت بتصرفاتها تشجع فى الحقيقة هذه القوى الهدامة اذ كانت تقـــوم بجباية ضريبة الاقتراع ، ولكى تشجع تدفق الأيدى العاملة الوطنية على الحزام النحاس ، كونت جمعية العمال الوطنيين .

وفى سنة ١٩٣٠ حدث ماقوض نهائيا دعائم ثقة المستوطنين فى نوايا الحكومة البريطانية اذ نشر لورد باسفيلد وزير المستعمرات فى حكومة العمال التى كانت موجودة وقتئذ ، مذكرة عن سياسة الحكومة ازاء الوطنيين فى المستعمرات الافريقية الاستوائية ، واذا كان أغلب محتويات هذه المذكرة قد أثار نقمة المستوطنين فان جملة واحـدة منها على وجه الخصوص مست مشاعرهم اذ كانت تتضمن ما نصـه (تعتقد حكومة صاحبة الجلالة أنه من اللازم تســجيل الفكرة التى تعتنقها من ان مصالح الوطنيين الافريقيين هى الهدف الاول .. فاذا حدث أن تعارضت مع مصالح الاجناس المهاجرة ، تعين تغليب وسيادة مصالح الوطنيين) .

وكان لفرط الضجة التى أثارتها هذه المذكرة ماجعل حتى المراقبين المنصفين يعتقدون ان الحكومة بصدد اجراء تغيير كبير فى سياســتها القديمة ، فأدلى وزير الاراضى باتحاد جنوب أفريقيا فى غيبة رئيس الوزراء بتصريح ذكر فيه انه كان الاجدر مشاورة حكومة جنوب افريقيا ما دام هناك تغيير جذرى فى سياســة الحكومة البريطانيــة نحو المستعمرات ولم يكن الامر فى حقيقته كذلك ، فان مبدأ تغليب المصالح الافريقية لم يكن جديدا بل تضمنه الكتاب الابيض الذى نشر سـنة ١٩٢٢ بشأن سياسة الحكومة البريطانية فى كينيا ، وكانت مذكرة لورد باسفيلد تعنى فى المقام الاول افريقيا الشرقية ، فاذا كانت المذكرة قد نصت على انه فى حالة تعارض مصالح الوطنيين فى كينيـــا مع الأجناس المهاجرة يجب تغليب الاولى ، فانه واضح كذلك انه من الواجب أيضا حماية المصالح الاخرى ، فمكاتب الادارة فى المحميات الاستوائية كان عليها اقرار النظام واقامة العدالة والارتقاء بالصـــحة والتعليم وتهيئة وسائل النقل والمواصلات .. وبوجه عام الارتقاء بالتقـــدم الصناعى والتجارى فى البلاد المسئولة عنها ، وبناء على ذلك ، يكون

للاشخاص من جميع الاجناس والأديان دون اعتبار للون ، الحق في معاملة متساوية وفقا لحاجتهم المتعددة ٠

وفصل الجزء الثانى من هذه المذكرة التطبيق الحقيقى لهذه السياسة فنشر الوعى السياسى والاجتماعى بين الوطنيين يجب أن يقوم بقدر الطاقة على النظم القبلية وبذلك يتيسر تدريب الافريقيين بوسائل يكون لها صدى تقليدى فى نفوسهم ، ومع تزايد قدراتهم يتعين أن يصبح لهم نصيب أكبر فى ادارة شئون القبيلة ثم فى النهاية فى حكومة على مستوى وطنى ٠

وبالنسبة للارض فالاساس الاول هو ازالة أى شعور بعدم الطمأنينة من نفوس الوطنيين وتوفير وتخصيص أراض لهم يكون لها من المساحة والطبيعة ما يقابل حاجاتهم الحالية والمستقبلة، ومن يريد منهم الانفصال عن نمط الحياة القبلية يجب اتاحة تكافؤ فرصة له ، ذلك ان حكومة صاحبة الجلالة تحرص على مبدأ تكافؤ الفرص فى تملك أراضى التاج بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين ٠

وفى ميدان الضرائب ، لم تكن الخطوط السياسية بأقل صلابة ، فعند جباية الضرائب من الوطنيين يجب مراعاة قدرتهم على الدفع فى ميسرة دون قلب طريقتهم التى اعتادوها للحياة ، وانه لمن واجب الحكومة التأكد من ان الوطنيين لهم اختيارهم الفعال للطريقة التى يواجهون بها الضرائب ، مع الحرص على مراعاة ان الضرائب سواء المركزى منها أم المحلى لا تؤدى فى نتيجتها الى ارغام الوطنيين على العمل بأجر بحيث يصبح ذلك هو الطريقة العملية الوحيدة للحصول على المال لدفع الضرائب ٠

وبالنسبة لمصروفات الحكومة يجب مراعاة أن يكون ماينفق على الخدمات التى توفرها الحكومات للوطنيين متناسبا مع الدخل المتحصل منهم وأن يحصلوا بطريقة مباشرة وملموسة على عائد عادل من الضرائب المباشرة المفروضة عليهم ٠

ومن المهم أن ننبه أولا الى التناقض الواضح فى هذه السياسة نفسها ، فقد فرضت ضريبة الاقتراع فى وقت كانت فيه الوسيلة الوحيدة للافريقيين لدفعها هى الهجرة للعمل فى المشاريع الاوربية، وظل جزء هام من الدخل العام للمنطقة طوال سنوات عديدة ، يعتمد

على الضرائب المباشرة على الافريقيين ١٠١٠٤٤٨ر١ جنيها من ٤٤٧٫٧٩٥ جنيها سنة ٢٤ ـ ١٩٢٥ ، ١٢٤٫٢٨٦ جنيها من ٦٧٢٫٢٨٩ جنيها سنة ٢٩ ـ ١٩٣٠ . وفى نفس السنة نشرت مذكرة رفعت ضريبة الاقتراع نصف كراون لتعويض الغاء الضريبة على تعدد الزوجات ، عدا أولاهن بعد أن أصبح تقليد تعدد الزوجات يقمع بشدة بالضرائب المباشرة وبلغ مقدار الاموال العامة التى انفقت على المنطقة الاوربية اربعة أمثال ما أنفق على مناطق الوطنيين رغم أنها أعظم مساحة بكثير ، بل وتساوى سبعين مرة ما أنفق على الخدمات للوطنيين .

واذا كان تشجيع التقدم الاقتصادى والتجارى فى المستعمرات يحتاج الى أموال فان الحكومة البريطانية لم تفصح عن نيتها فى المشاركة فى النفقات وعليه فانها تصبح على عاتق المهاجرين الاوربيين نظرا لعجز الافريقيين عن القيام بالخطوات الاولى فى مثل هذه الموضوعات ، وسواء أقام هؤلاء أم أولئك بذلك ، فان الايدى العاملة الوطنية ضرورة حتمية . ولما كان الوطنيون فى المراحل الأولى لايرحبون بالعمل بالاجر فى مجاميع كافية فيلزم اجبارهم على مغادرة قراهم بفرض ضريبة الاقتراع ، كما حدث فى روديسيا الشمالية ، ويتعين على الحكومة البريطانية كذلك ، ضمان مناطق احتياطية للوطنيين لاستعمالهم الخاص استمرارا لطريقة القبائل التقليدية فى العيش وبذلك لايصبح للوطنيين تحت هذه الظروف محيص من هجر قراهم للعمل حتى يمكنهم مواجهة الضرائب المفروضه .

وبالنسبة لمبدأ أولوية المصالح الافريقية فقد جسم هذا التناقض وأوضح عن التغلغل الخطير فى طبيعة الأمور وفى الأوضاع التاريخية لروديسيا الشمالية ، فقد كان هنالك صدام مستمر بين مصالح السود والبيض منذ قيام الادارة البريطانية ، وكان هذا الصدام يحل دائما لصالح البيض ، ولم يكن مرجع ذلك كلية الى الجنس الاوروبى أو التفوق الثقافى ، فما تفرع عن اتصال الاوروبين والافريقين بلغ من التعقيد درجة تعذر معها رده الى المصالح الافريقية أو المصالح الاوروبية ، ولنأخذ مثلا الغاء الرقيق فقد يظن أنه كان لصالح الافريقيين المطلق ، ولكن هل كانت البمبا ترتضى هذا الالغاء طواعية ؟ وقد جلب الاوروبيون الملابس والمدارس والمستشفيات ، ولكن هل كانت قبيلة النجونى ترحب بها وهى

تعرف أنها تعني نهاية الحرب والنزال ؟ وإذا كان ظهـــور الحزام النحاسى يعنى زيادة رفاهية روديسيا الشمالية وتوفير الامـــوال للمدارس وخدمات الافريقيين فانه يعمل كذلك بانهيار النظم القبليه الافريقية .

وعندما عاد المجلس التشريعى للانعقاد فى أواخر العـام ، ذكر الكابتن موراى نائب المنطقة الانتخابية الجنوبية ، ان السياسةالتى تضمنتها المذكرة بالنسبة لشرقافريقيا لاتصلح لروديسياالشمالية، وفى المناقشة التى تلت ذلك عارضها بشدة غير الرسميين ، وتناول مستر موريس ممثل المنطقة الانتخابية الشمالية الاقتراح القـــائل بتساوى فرص كافة الاشخاص مهما اختلفت أجنـــاسهم ومذاهبهم فى أراضى التاج فقال « وانى أشعر يا سيدى أن هذا الموضـــوع من الاهمية بحيث يكفى من القول أبسطه ، فلا يمكن للرجل الابيضأن يفكر فى احتمال امكان السماح للرجل الاسود فى امتلاك قطعةأرض تجاوره ، ليبنى عليها منزلا تقيم به أسرته ، وقـــد يكون التعصب الجنسى هو السبب فى هذه الكراهية ، غير أن النتيجة مع ذلكمسلم بها ، اذ هى ليست الخوف من المنافسة على قدم المساواة ، بل هى الرغبة والتصميم على صيانة مستواه المعيشى والصحة والنظافة ، فما لم يقم الرجل الابيض باقامة وصيانة الحواجز الصناعيـة التى تمنع من امتزاج الاجناس ، فان النتيجة الحتمية هى الامتصـــاص الكامل للأعلى بواسطة الادنى ، ان أساسسياسة المستوطن بالنسبة للميدان الحيوى للشئون الافريقية هو اقامة أساليب منفصلة فى كافة الامور الاجتماعية والعنصرية ، حتى يتمكن كل طرف من متابعة تقاليده الموروثة ، وصيانة اعتزازه العنصرى ونقاوته » .

وقد وضع نشر مذكرةباسفيلد ، حاكمروديسيا الشمالية السير جيمس ماكسويل فى موقف حرج ، فهو من ناحية مقيد بآراء وزير المستعمرات وهى آراء فضلا عن اعتراض المستوطنين عليها فقد كانت تناقض بعضها البعض ولا تصلح للتطبيق بالنسبة للظروف السائدة فى المنطقة ومن ناحية أخرى كان عليه مواجهة مطـالب المستوطنين وخاصة تلك المتعلقة بمسألة الفصل العنصرى نظرا للخـــلاف فى المستويات والعادات والثقافات ما بين البيض والسود .

وعندما رفض وزير المستعمرات اقتراح غير الرسميين بمقابلة وفد من المستوطنين ، تعالت صيحة الرأى العام بصورة دعت الحاكم العالم الى عقد اجتماع بمكتبه فى لفتجستون فى روديسيا الشمالية وقتئذ ليدلى بتفسير عن مذكرة باسفيلد،فذكر ان كثيرا من التوجيهات التى احتوتها المذكرة كانت مطبقة فى روديسيا الشمالية ، اذكانت مساحات كافية من الارض مخصصة للوطنيين ، وتطوير النضج السياسى للافريقيين كان قد بدأ على أساس النظم القبلية فى المناطق الوطنية وبالنسبة لمسألة أولوية مصالح الافريقيين فقد ذكر الحاكم « انه حيث تتعارض مصالح جماعة من الاوروبيين مع مصالح مجموعة من الوطنيين فان ذلك لا يعنى أن تغلب مصالح الوطنيين لمجرد انهم وطنيون بل ان ذلك يعنى فى رأيى انه اذا قامت مسألة تعارضت فيها مصالح الوطنيين كمجموعة مع مصالح الاوروبيين كمجموعة فان مصالح أغلبية السكان وهم الوطنيون يجب تغليبها » .. وخلص الحاكم الى النتيجة الآتيه « ان الفكرة التى كونتها والتى لازلت اتمسك بها ، انه لايوجد بالكتاب الابيض مايشير الى أى تغيير فى السياسة من جانب الحكومة ، كما لايوجد به مايضر مصالح المستوطنين البيض » .

وهذا الشرح الذى أدلى به الحاكم عن فكرة أولوية المصالح الافريقية لم يكن أقل فى منطقه من شرح لورد باسفيلد ، واستنتاجه عن خلو المذكرة من ان كل ما يمكن أن يستدعى تغييرا فى السياسة من جانب الحكومة كان زائفا .

وقد قرر الوفد المشكل من جميع الاحزاب بمجلس العموم البريطانى والذى قام بزيارة روديسيا الشمالية بعد نشر مذكرة باسفيلد ، ان سياسة تغليب مصالح الافريقيين ليست مقبولة لان « الوطنيين فى المنطقة كلهم من رجال القبائل وقد وفرت لهم أراض احتياطية كافية ومناسبة تصل فى مجموعها لحوالى سبعين مليونا من الافدنة وزيادة على هذا ، فان الوطنى لا يجبر على العمل للرجل الأبيض خلافا لرغبته اذ يحمى القانون مصالحه ويحدد الظروف التى يمكن أن يؤدى فيها خدماته ويحميه من سوء معاملة صاحب العمل»

وقد خمدت الثورة التى أشعلتها المذكرة تدريجيا ، ولكنها

تركت مع ذلك أثرا دائما فى سياسة روديسيا الشمالية ، فقدبعثت الرعدة فى أوصال المستوطنين الاوروبيين فاصبحوا دائمى الشك ، ومنذ اللحظة التى أصبحت فيها روديسيا الشماليـــة تحت الحكم البريطانى ، دأب زعماء الجاليات الاوروبية على البحث عن طـريق للخلاص من هذه الحماية عندما تتكشف عنهممناسبتها لهم ، ولماكان الاستقلال بعيدا عن التفكير فقد تركز هـــذا الطريق فى الاتحـــاد السياسى مع روديسيا الجنوبية ، غير ان تطور الحزام النحاسى قد أوهن عزائم القائلين بهذه الفكرة ، وعندما اقترح اثنـــان من غـير الرسميين ادماج الروديسيتين سنه ١٩٢٨ هب مستر ليوبولد مور وكان خصما لدودا لحكم وزارة المستعمرات وقال « لقد ذكر العضو المحترم انه أفضل لنا أن تحكمنا روديسيا المتحـــدة من داونتج ستريت . وانى لاعتقد انه اذا كانت هنالك فرصـــة لما هو أسوأ من داونتج ستريت لكانت فى أن يعهد بمصالحنا وقيادتنا لروديســـيا المتحدة ، فكل ماسيتوافر من مال سينفق حيث سـيكون ميزان الاصوات ولن يكون ذلك شمال الزامبيزى »..وعندما دخلتالحركة الاولى لاقتراح الادماج فى المجلس التشريعى فى السنة التـــالية لم تلق من يؤازرها خلاف المقترح ومعه صوت آخر .

وبعد نشر مذكرة باسفيلد ، زال كل خلافحول مسألةالادماج، فالحاجة العاجلة أصبحت سرعة الفرار من قبضة وزارة المستعمرات، وأسرع وأسهل طريق لذلك هو ادماج روديسيا الشمالية والجنوبية فى ظل دستور مماثل لذلك الذى تتمتع به هذه الاخيرة ، وبهـــذا بلورت مذكرة باسفيلد الاطماع السياسية لفئـــات المســـتوطنين الاوربيين ، وحددت القوى المتعارضة المشكلة للمســتقبل السياسى للمنطقة ، فقـــد انعقد عزم المســـــتوطنين على التخلص من وزارة المستعمرات حتى يمكنهم التحكم فى شكل علاقاتالاجناسبروديسيا الشمالية بطريقة مؤسسة على الفصل بين مناطق ســكنى الاوربيين والافريقيين بصورة دائمة ، غير ان طبيعة التطور الاقتصادى كانت تتنافى وهذه الطريقة ، فالمكان الوحيد الذى يمـكن فيه للافريقيين حل الصدام بين اشتراكية الحيـــاة القبلية والفردية المنبعثـــة من اتصالهم بالمدينة الاوروبية هو المدن ، وفى الوظائف الصناعية،وكل ضغط أو ضريبة أو حاجات مادية أو سياسة تشغيل الأيدىالعاملة

التى تتبعها شركات التعدين كانت تجذبهم الى المدن ، وقد أدلى فيما بعد أحد الرجال المسئولين عن توفير الايدى العاملة لاحدى مناجم الحزام النحاسى بالتفسير الآتى لهذا الموضوع ، «طوال فترة الانشاء العظيمة ، كان يظهر باستمرار من بين الكتل الافريقية ، افريقيون ذوو مقدرة فائقة ، يرجع اليهم الفضل فى امكان بناء هذه القوة الفعالة من الايدى العاملة التى نملكها اليوم » وهؤلاء الافريقيون ذوو المقدرة الفائقة لم يصبحوا أوروبيين سودا بين يوم وليلة ، فالاعمال التى قاموا بها كانت لا تحتاج نسبيا الى مهارة ، وكانت مكافأتهم مرتبطة بالمستوى المنخفض للحياة القبلية ، ومع ذلك فقد تخطوا العتبة الاولى وأمكن فى دائرة العمل انتهاء الصدام مابين الاتجاهات القبلية ومطالب الكفاية الصناعية .

الفصل السادس

كشف الستار

عن التناقض السياسى ـ أول اضراب افريقى

اذا رجعنا الى الماضى وجدنا ان عام ١٩٣٠ هو أبرز الاعوام فى التاريخ السياسى لروديسيا الشمالية ، ومع هذا فقد بدا ذلك العام وقتها كنقطة تحول ذات طبيعة مختلفة ، فبعد أن كانت فى هدير من النشاط ، وأقيم فيها أربعة مناجم رئيسية للنحاس ، اذا بالبلاد تصبح فى قبضة هبوط اقتصادى مخيف ، اذ انهارت اسعار طن النحاس فى السوق العالمية من ٢٧٢ جنيها الى ٢٧ جنيها مما تحتم معه اقتضاب البرامج الانشائية للحزام النحاسى واغلاق مناجم نحاس « بوانا ماكوبوا » ، « كانسانشى » ، « نشانجا » ، « موفوليرا » بحيث لم يعد يعمل غير منجمين فى اواخر عام ١٩٣١ هما (روانه انتيلوب) (ونكانا) وكذلك منجم الرصاص والزنك عند « بروكن هل » وعانى الأوربيون من قسوة الحياة حتى انه فى عام ١٩٣٢ كان مندوب المنطقة يقوم باطعام ١٩٣ منهم فى ندولا و ٤٠٠ فى لوزاكا .

ورغم قسوة آثار مثل هذه الضائقة الاقتصادية على أى مجتمع فقد زادتها قسوة فى روديسيا الشمالية ، المشكلة العنصرية وخوف الرجل الابيض من أن يهبط الافريقى بمستواه مما يولد مرارة وعنصرية ، اذ شكا الافريقيون من أنهم على الرغم من طول خدمتهم للسلطات المدنية فى ندولا فقد طردوا بلا سابق انذار وشغل أماكنهم فقراء من البيض بأجر مضاعف وأصبحت المراكز الصناعية وخاصة عند الحزام النحاسى مراكز للافريقيين العاطلين .. والمطرودين ، ولما كان الافريقيون غير معتبرين رسميا كأعضاء دائمين فى المجتمعات الصناعية ، فالبطالة على نطاق واسع بينهم لا يتجاوز معناها عودة العاطلين منهم الى قراهم وبيوتهم ، ولهذا السبب فان الادارة قد رحبت بهذه الضائقة ، فمثلا كان وزير شئون الوطنيين يأمل أن تكون زيادة عدد الوطنيين

العائدين الى قراهم ذات أثر على القرى والحياة القبلية بوجه عام وذلك بالاقلال من عدد الذكور المتغيبين ، غير أن هذا الرأى تجاهل فى الحقيقة أن العمل بأجر قد أصبح جزءا روتينيا فى حياة معظم القبائل الافريقية وأن النقود قد غدت لازمة لتحقيق الرغبات التى استثيرت حديثا فى صدور الافريقيين ولمواجهة التزامات القبائل . واذا كان القاطنون منهم فى « مازابوكا » قرب الخط الحديدى يمكنهم الاستفادة من محاصيلهم الزراعية ، وبذلك يحصلون على المال اللازم لدفع ضريبة الاقتراع دون الهجرة للعمل ، فأن أراضى « الباروتسى » والمناطق الشرقية حول قلعة « جيمسون » كانت بعيدة عن السوق الوحيدة بالمنطقة وعن الخطوط الحديدية . واذا كانت الباروتسى قد نجحت فى اقامة تجارة للماشية ، فقد أوقفها الوباء الذى أصابها والوافد من أنجولا .. ونتيجة لهذا كله أصبح عدد المتخلفين عن دفع الضرائب سنة ١٩٣٤ ، ١٥٨,٠٠٠ شخص ومن السخرية أن تعترف الادارة ، بأن « التخلف عن دفع الضريبة لم يكن عن عمد ، بل هو نتيجة العجز عن مواجهة موقف لم يتسبب الوطنيون فيه ولا قدرة لهم على التحكم فيه » ومع ذلك فقد حكم سنة ١٩٣٤ على ٦٠٨٠ افريقيا بالسجن لتخلفهم من دفع ضريبة الاقتراع .

وبذلك طفت على السطح كل متناقضات السياسة الافريقية للحكومة ، وكتب مستر تشارلس كولتر يقول « كيف يستقيم تشجيع تدعيم الحياة القبلية من جهة فى ظل نظام الحكم غير المباشر مع تشجيع انحلالها فى ظل الفوضى الاقتصادية الحالية من جهة أخرى ؟ واذا كان علينا أن نعتبر القرى كمستودعات للايدى العاملة الرخيصة يمكن أن نسحب منها أية كمية مطلوبة ونعيدها متى انتفت الحاجة اليها ، أو اذا كان علينا اعتبار القرى مجرد ملاجىء لغير المرغوب فيهم أو للعجزة والمقعدين ، فانه يتعين علينا كذلك أن نواجه بصراحه نتائج هذه السياسة » .

ووسط أزمة خانقة كهذه يصبح مفهوما أن التقاعس عن الدفاع عن سياسة تعرض العمال الافريقيين لمصاعب مستقبلة بسبب البطالة ، وخاصة اذا كان تدعيم الحياة المدنية تعقده المشكلة العنصرية ، ورفض المستوطنون التفكير فى جعل الافريقيين أعضاء دائمين فى المساكن والمدن الاوروبية وأرهفت الازمة حساسية

مشاعر الاوروبيين وزادت من مراقبة غير الرسميين لسياسة الحكومة • وقد حدث أن هبط كذلك السعر العالمى للاذرة وهو محصول المنطقة الرئيسى لجلب النقود ، وبتقلص الطلب العالمى ازدادت أهمية السوق الداخلية سواء للمنتجين الاوروبيين أم الافريقيين ، ونظرا لعدم وجود هيئة لتنظيم شراء المحصول ، فقد بدأ التجار فى شراء الاذرة من الزراع الافريقيين وخاصة فى منطقة مازايوكا بأسعار كان من الممكن أن تقضى على الزارع الاوربى• ولعلاج الحال أحيل الموضوع الى اللجنة الاستشارية الزراعية لاقتراح ما تراه ، بالنسبة لتسويق محاصيل روديسياالشمالية، وقد استبان للجنة أهمية السوق الداخلية فقسمتها ما بين الاوربيين والافريقيين بنسبة ٧٥٪ للاولين و ٢٥٪ للآخرين ونصحت اللجنة بانشاء لجنة قانونية لشراء كل محصول الاذرة وما يزيد على حاجة السوق المحلية يجب تسويقه فى الخارج ، ونتيجة لهذه الاجراءات صدر جزء كبير من المحصول وبالتالى كان السعر الذى دفع للزراع الوطنيين منخفضا جدا ، وقد تنبأت اللجنة بهذا ولكنها قالت أن السعر المنخفض سيؤدى الى الحد من انتاج الافريقيين وبالتالى الى انقاذ اراضيهم من الاجهاد وهو بهذا يسدى اليهم خدمة ، وعند التصويت على مشروع قانون التحكم فى زراعة الاذرة أمام المجلس التشريعى لم يرتفع صوت واحد ضده .

الا أن تصرف غير الرسميين كان مغايرا تماما عندما نصحت اللجان التعليمية الاستشارية الاوربية والافريقية بادماج ادارات التعليم الافريقية والاوربية كاجراء اقتصادى من جهة ولان التعليم فى روديسيا الشمالية ، كما قال الحاكم ، لا يمكن فصله على أساس عنصرى ، فقد عارض غير الرسميين هذا الاتجاه بالاجماع ، ورغم أن عددا من العوامل قد دفع الحاكم الى هجر هذه الفكرة ، فمن المهم أن نذكر انه قرر استمرار النظام القائم « تحقيقا للرغبة التى أبداها النواب المحترمون » •

وقد زاد التصاق العمال الافريقيين بالحياة المدنية ، ففى سنة ١٩٣١ كان العزاب من العمال فى منجم روان انتيلوب يظلون فى العمل ٧٩ر٦ شهرا فى حين اقام المتزوجون منهم ٢٥ر٢٠ شهرا

.. وكان ٤٥٪ من القوة العـــاملة من المتــزوجين ، وفى منجم بروكن هــل الذى أقيم منـــذ ســتة وعشرين عاما كانت هــذه الارقام أكثر وضوحا فمن بين ٧٤٨ من عمـــاله الافريقيين كان ٤٩ر٩٪ مستمرين فى العمل منذ عشر سنوات ، ٥١ر٢٧٪ لاكثر من خمس سنوات ، بل وشكل اثنان وخمسون من الافريقيين المثقفين والاثرياء فى مدينة ندولا هيئة للدفاع عن مصالح المواطنين تجتمع شهريا ، وتكونت هيئات مماثلة فى لوزاكا ، وبروكن هل ، وروان انتيلوب ، واقرت هذه الهيئات بصراحة أن رسالتها حماية حقوق ومصالح الوطنيين بروديسيا الشمالية ، وذلك فى نفس المراكز التى اعتبرتها الحكومة والمجتمع الاوربى من مخصصـــات الرجل الابيض ، فقد انبعث عنصر افريقى توطد فى الحياة المدنية وكون جمعيات تستند لا على الولاء القبلى ، بل على عدم الرضا والتذمر فى نطاق الحياة المدنية .

وهذا التناقض ما بين سياسة الحكومة والقوى المؤثرة على المجتمع الافريقى أصبح أكثر وضوحا فى اتجاهات أخرى كذلك ، اذ انشئت سنة ١٩٣٢ مدرسة ثانوية بلوزاكا ، غـــير ان التقـرير السنوى لادارة التعليم الوطنى ذكر « أن الفرصة لم تسنح بعــد للصانع الصغير لكى يجد مجالا للعمل بقريته ، اذ لازال المســتوى الوطنى المحلى للمعيشة من السوء بحيث لن تكون هناك حــاجة لخدماته كنجار أو بناء ، فضلا عن ان قلة وجود النقود ستمنع دفع أجرته نقدا » فنظام الزراعة المتنقلة أدى الى بناء الوطنيين لاكواخهم من الطين بسبب هجرتهم لها بعـــد (٥) أو (٦) سنوات ، وبذلك أصبحت المناطق الوحيدة التى يمكن للصـــانع الافريقى أن يطبق فيها مهارته هى الواقعة على امتـــداد الخط الحديدى وحتى هذه منعت الصانع الأوربى من العمل بها خوفا من أن يفقد عمله هو نفسه .

وفى مجال التعليم الاكاديمى لم تــكن الصعوبات أقل شأنا فاين تختار مواقع المدارس مثلا ؟ فالمناطق الكثيفة السكان يمكن بعد (٥) او (٦) سنوات ان تصبح طريقا عاريا تنعى مدرسته من بناها بسبب تحرك القرية فى دورتها الزراعية ، وبذلك يصبـــح السبيل هو نقل المدارس من القرى أو اقامة معهد مركزى يؤمـــه التلاميذ من المناطق المحيطه ، واتباع السبيل الاول يؤدى الى انشاء

مدارس من نوع بدائي ، وانشاء معهد مركزى يؤدى الى التغلب على هذه المصاعب الا أنه يؤدى الى مشكلات ليست بأقل حدة ، فلكى يمكن جذب عدد كاف من التلاميذ يتعين معه انتقالهم مسافات طويلة وهو أمر غير مناسب ، وانشاء نوع من المدارس يفوق مصادر الارساليات او الحكومة فضلا عن الاهالى المحليين الامر الذى يمكن تبينه من مصروفات الحكومة على التعليم : ٣٤٨ جنيها سنة ٢٤ ـ ١٩٢٥ ، ٣٩٩٤ جنيها سنة ٢٥ ـ ١٩٢٦ ، ٨٤٩٣ جنيها سنة ٢٨ ـ ١٩٢٩ ، وزيادة على ذلك فالاطفال الافريقيون فى المناطق القروية هم جزء لا يتجزأ من حياة القبيلة ، فعند الرعاة التونجا والنجونى مثلا يقوم الأطفال برعى الماشية ، وفى كافة القبائل توكل اليهم أعمال معينة تتعارض مع انتظامهم فى الدراسة ، ونظرة الوالدين والمسنين هى الشك فى هذه المعاهد أما لانها شيء جديد بالنسبة اليهم ، أو لأنها تعطل العمل الذى يعدونه حيويا وهاما لاطفالهم أو بحكم ان هذه المدارس فى أيدى الارساليات التى تتدخل بطريقة مباشرة أو بغيرها فى عادات القبيلة ، ولذلك فان ضعف تقدم التعليم فى المناطق القروية لم يكن مستغربا نظرا لكل هذه المصاعب ، وكانت سياسة الحكومة التى افصحت عنها هى تشجيع ارسال الاطفال من المدن للقرى او حتى عدم اصطحابهم الى المدن على وجه الاطلاق وهى سياسة تتمشى مع عادات القبائل ورغباتها من عدة أوجه نظرا لان الاطفال حال فطامهم يعهد برعايتهم الى جداتهم ، ولذلك فلا محل للعجب اذا وجدنا ان تسهيلات التعليم للافريقيين تكاد تكون منعدمة بالمدن ، ففى سنة ١٩٣٢ انشأت شركات التعدين مدرستين نهاريتين صغيرتين احداها فى راون انتيلوب والاخرى فى نكانا ، وأقامت الحكومة مدرسة فى ندولا لعدد ٢٣٨ تلميذا فى الوقت الذى قدر فيه عدد الاطفال الذين يتلقون تعليما بالحزام النحاسى بحوالى ٤٠٠٠ طفل ، ويعجب الانسان للتصريح المتناقض الذى ادلى به مدير التعليم الوطنى والذى قال فيه « لقد أصبح سكان المدن من الوطنيين الذين طلقوا الحياة القبلية اكثر حاجة للرعاية » فى الوقت الذى اعلنت فيه الادارة رسميا ان هدفها هو « مكافحة الامية بين المجموعات دون احداث تغيير ثورى يزعزع الحياة القبلية » .

ولكن الاحداث ارغمت الحكومة على التنبه الى مشكـــلات الافريقيين فى المدن والمناطق الصناعية ، ففى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ توقف العمال الافريقيون بمنجم النحاس بموفوليرا عن العمـــل وبعد ذلك بأيام ثلاثة اخطر حاكم المقاطعة الغربية حيث يوجـــد الحزام النحاسى ، الحاكم العام باحتمال اضراب عمـــال المنـــاجم الافريقيين فى (نكانا) فأرسل اليه خمسين من رجـــال الشرطة الاوربيين فضلا عما سبق ارساله من ندولا العاصمـــه الادارية للمقاطعة ، وفى ٢٧ مايو أرسلت قوات حربية من لوزاكا لتعـزيز البوليس ، وبعد يومين اخطر حاكم المقاطعة بأن عمال المناجـــم الافريقيين يتظاهرون وان البوليس قد اطلق عليهم النار دفاعا عن النفس فقتل منهم ستة وجرح آخرين •

ولقد وجدت لجنة التحقيق التى ندبتها الحكومة لبحث أسباب هذا الاضطراب ان السبب غير المباشر لذلك هو الطريقة التى اعلن بها التعديل الذى أجرى على نسب ضريبة الاقتراع ، فنظرا لتضخم عـــدد المتخلفين عن دفع هذه الضريبة من الافريقيين شـــكلت الحكومة لجنة لبحث موضوع الضرائب المفروضة على الافريقيين بوجه عام ، وتنحصر الاقتراحات الرئيسية للجنة فى ان ضريبة الاقتراع يجب ان تتدرج وفقا لامكانيات الحصول على عمل فى منطقة معينة وانه يتعين على الافريقى الدفع وفقا للنسبة السائدة فى المنطقـــة التى يعمل بها لاوفقا للنسبة السائدة فى المنطقة التى سجل بهـــا كما كان يتبع قبلا ، وقد قبلت هذه الاقتراحات وحدث ان تأخر اصدار قانون بها خمسة أشهر وراجت شائعة بازدياد هذه الضريبة فكان تأثيرها ثوريا ، اذ تجمعت الحشود واصبح الموقف ينـــذر بالسوء وتوقف العمل بالمنجم فى « موفوليرا » ثم اتصل المضربون بزملائهم فى نكانا حيث توقف العمل هناك ايضا فى ٢٥ مايو ، وبعد يومين أمكن فيهما لضابط منطقة موفوليرا ان نزيل مخـاوف المضربين فعادوا الى العمل فى حين وصلت قوات الجيش الى نكانا حيث كان الجو أكثر تهديدا فأعادت الهدوء والنظام •

وفى منجم لوناشيا راجت شائعة بأن الاضراب فى نكـــانا وموفوليرا قد كلل بالنجاح فزادت الاجور ، فاذا لم ينتهج رجـــال لوناشيا طريقهم فسينظر اليهم على انهم كالنساء المسنات ولذلك

توقف العمل فورا وظل الهدوء سائدا بالرغم من استمرار الاضراب حتى حاول البوليس تفريق بعض الافريقيين الذين كانوايتسكعون بالقرب من المكاتب فاذا بهؤلاء يثورون ويحاولون مهاجمةالاوربيين والافريقيين من البوليس والموظفين الذين ردوا باطلاق النـــــار عليهم • وبسفك الدماء توقفت الاضطرابات وسحبت قوات الجيش فى اليوم التالى •

وهذا الاضراب الاول للافريقيين فى الحزام النحاسى يعـد من العناصر الهامة فى انشاء روديسيا الشمالية ، وبرغم ان اللجنـة انتهت الى أن الحافز على هذا الشغب كان الشائعه التى ترددت عن ازدياد الضرائب فمن الواضح ان له اسبابا أخرى ، فبالرغم من عدم تجانس السكان بمجموعات المناجم السكنية ، والانقـــلاب الضخم فى القوى العاملة ، وعدم وجود آى نوع من المنظمـــات العمالية ، فقد سحبت الايدى العاملة الوطنية من ثلاثة من المناجم الاربعة بالحزام النحاسى كلية وفجاة ، وقد كانت الشكوى من معدل الاجور ، وخصوماتها وأنصبة التموين ، فكان سريان الشـــائعة بزيادة الضرائب بمثابة الشرارة التى اشعلت النيران ، واشـارت اللجنة كذلك الى أن هذا الاضراب قد أفصح عن الافتقار الكامـل لاى جهاز فعال تستطيع السلطات عن طريقه التعرف على الشكاوى الحقيقية للافريقيين •

وقد قامت الحكومة نتيجة لهذه الاضطرابات بتشكيل لجنـة استشارية لعمال الصناعة الوطنيين تتألف من ممثلين للعمـــال وضباط اداريين لتبدى أراءها فى السياسة التى تتبع مع العمال الافريقيين ، وتوضح التقارير السنوية لمدير التعليم الوطنى مضمون آراء هذه اللجنة ، ففى سنة ١٩٣٦ ، أى بعد عام من الاضطرابات ، اشار ببطء التقدم فى السياسة التعليمية بالنسبة للمدن ، نظرا لتوقف مشكلة التعليم على السياسة التى تتخذ بالنسبة لتثبيت العمل ، وذكر فى سنة ١٩٣٧ ، وحتى تقرير السياســة بالنسبة لوجود الاطفال فى المناطق الصناعية فان توفير التعليم ظل مقصورا حاليا على المستويات الدنيا ، واول مستويين من التعليم الابتدائى، وذلك لان اللجنة قد اشارت بترحيل الاطفال فوق سن العاشر من المناطق الصناعية ، ثم ذكر فى سنة ١٩٣٨ ، من أشد الصعوبات

فى حل مشكلة التعليم بالحزام النحاسى كيفية التوفيق بين توافر مدارس حقيقية فعالة وبين سياسة عدم تشجيع زيادة السكان الوطنيين بالمدن، واقتراح توافر مدارس حسنة بمناطق القبائل يجعله مستحيلا بسبب النفقات التى يتطلبها والبعد بين القرى ، فبسبب هذه الصعوبات الطبيعية بالمناطق القروية وسياسة الحكومة ازاء سكنى المدن ، لم يحرز التعليم الافريقى الا قليلا من التقدم ، ففى سنة ١٩٣٨ كان عند التلاميذ الافريقيين بمختلف المدارس ١٢٠٫٠٠٠ منهم ١٠٨٫٠٠٠ بالمستويات السفلى أ ، ب وتسعه وتسعون تلميذا وتلميذه فقط فى الفصل السادس ، أى انه منذ عشرين عاما فقط كان اعلى مستويات التعليم بالمنطقة لايزيد على المرحلة الابتدائية .

وظهرت الحاجه بالمدن الى تكوين قضاء وطنى مماثل لذلك الموجود بالمناطق القروية الا ان الفكرة واجهت أشد اعتراض نظرا لما تضمنته من اعتراف بدوام سكنى الافريقيين بالمدن فضلا عن ان هذه المحاكم لن تطبق القوانين الوطنية المعتادة نظرا لان معظم المنازعات التى ستواجهها ذات طبيعة متعلقة ببيئة المدن ، وللتوفيق بين هذه الاعتراضات انتدب مستشارو القبائل ذوى المعرفة بالقوانين العرفية والخبرة بالعمل فى المحاكم الوطنية القروية لمساعدة ضباط المناطق فى المدن ، ولما كان العرف يختلف تبعا للقبيلة والمكان فقد قسمت البلاد بوجه عام الى أربع مناطق للقانون العرفى تكون عادات القبائل فى كل منها مماثلة لحد كبير ، ويسمى كل مسئول وطنى بكل جماعة مستشارا لكل من محاكم المدن وبذلك تصبح المحكمه على علم بالقانون العرفى لكل القبائل الموجودة فى المنطقة، غير ان هذه المحاكم التى انشئت فى ثلاث مدن بالحزام النحاسى سنة ١٩٣٧ لم تظهر فائدتها فى مساعدة ضباط المناطق فاعيد تشكيلها بحيث يكون توزيع وظائفها مماثلا لعمل زعيم القرية ومستشاريه فى المناطق القروية ، وافتتحت أول محكمة وطنية فى موفوليرا سنة ١٩٣٨ ، وبانتهاء سنة ١٩٤٠ كانت محاكم مماثلة تعمل فى كتوبى ، لوانشيا ، ندولا ؛ شنجولا ؛ لوزاكا ؛ بروكن هل ، لفنجستون .. ويقع ضمن اختصاص هذه المحاكم كل الوطنيين وكل فرد من القبائل او الاجناس الافريقية .

وكانت القضايا الجنائية البسيطة والقضايا المدنية المتعلقة بالافريقيين تعرض أمام هذه المحاكم ، ولا يدخل في اختصاص هذه المحاكم الجرائم التي تؤدي الى الوفاة او المعاقب عليها بالموت أو السجن المؤبد ، أو المتضمنة لأعمال السحر مالم يوافق ضابط المنطقة على هذه الأخيرة ، أو التي تتضمن شهادة أوربى ، وتطبق هذه المحاكم القانون العرفي الوطني « مالم يتعارض مع القانون الطبيعي أو الآداب العامة ، أو أى قانون معمول به فى المنطقه » .

وفي الوقت الذى أنشئت فيه المحاكم الوطنية بالمدن ، أدخلت الحكومة نظاما للمجالس الاستشارية الافريقية فى المدن الرئيسية بالحزام النحاسى لجعل ضباط الادارة على صلة دائمة بوجهة النظر الافريقية وارشادهم الى مصالح الافريقيين وتنوير الافريقيين فى سياسة الحكومة ، ويختار بعض اعضاء هذه المجالس مجلس كبار كل قبيلة ورؤساء العمال الأفريقيين الذين خدموا طويلا بالمناجم وبعضهم الآخر وكلاء المناطق الذين يتخذون مقعد الرياسة فى جميع الاجتماعات .

غير ان هذا الثالوث من مجالس كبار القبيلة ، والمجالس الإستشارية بالمدن ، ومحاكم المدن الوطنية لم يثبت كفاءته ، فبالنسبة لمجلس كبار القبيلة لم يكن سلطة حقيقية فى الميدان الصناعى كما لم يكن له حق التفاوض مع ادارة المنجم نيابة عن العمال الافريقيين ، ولم يكن المجلس الاستشارى بالمدينة بأكثر قوة بحيث يمكن ان يسدى خدماته للادارة ، اذ لم يكن له نفوذ فى مجموعات المناجم السكنية ، وكل ما يتعلق بالمسائل الصناعية كان وقفا على شركات التعدين والنادر القليل هو الذى لايتعلق بهذه المسائل ، ولاشك فى أن محاكم المدن الوطنية هى أهم ما أجرى من تجديدات ، غير أنها لم تساير ركب التقدم واتساع العمران ولم تطور قوانينها لتواجه تولد الفردية والمادية ويرجع ذلك الى ان المستشارين وكبار القبيلة يمثلون هذا الجانب من وجهة النظر الأفريقية المتزمتة ضد أى تغيير والمتمسكة بصيانة العادات القديمه فى مواجهة الجديد منها لاهتمامهم المتأصل فى رؤية قانون العرف مطبقا لابسبب تولد نفوذهم عنه فحسب بل لانه قد أعطاهم حاليا مراكز حكومية مريحة .

الفصل السابع

المسئولية الرسمية والرقابة غير الرسمية

اهتز كيان المستوطنين الاوربيين فى روديسيا الشمالية نتيجة للاضراب الذى قام به الافريقيون وذكرهم هذا الاضراب بمدى تفوق الافريقيين عليهم فى العدد بل وحطم ماكانوا يتوهمـــونه من ان سياسة ترحيل العمال الافريقيين لقراهم تضمن حماية مصالحهم وفضلا عن ذلك فان الطريقة التى انتشر بهـا الاضراب من منجم لآخر تشير الى نشاط الزعامة الإفريقية وقت الحاجـة بحيث لو عززت هذه الزعامة وتوحدت وظهرت هيئة فعالة للعمال الافريقيين لاستطاع عمال المناجم مستقبلا فرض شروطهم على البلاد كافة ، وهو مستقبل مخيف من وجهة نظر المستوطنين وكان ادراك هـذه الاحتمالات مما جعل غير الرسميين يطالبـون فى الحال بمقاييس أعظم من السلطة السياسية واتهموا السلطات الرسمية بعجـزها عن كفالة الامن والنظام وعادت مسألة ادماج روديسيا الشماليـة والجنوبية تلقى كل تأييد ٠

وفى يناير سنة ١٩٣٦ عقـد غير الرسميين بروديسيا الشمالية وممثلو الاحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية اجتماعا عنـد شلالات فيكتوريا اجمعوا فيه على الإدماج السريع لروديسيـا الشمالية والجنوبيه فى ظل دستور يكفل الحق فى حكـم ذاتى كامل ٠

الا أن الحكومة البريطانية كان من رأيها أن الاوضاع خلال السنوات الخمس الاخيرة لم يستجد عليها من التغيير ما يستدعى اعادة النظر فى سياسـتها وأغضب المسـتوطنين رفض الحكومة الامبراطورية فكرة الادماج دون أن تفصح عن نيتها فى منـح

مزيد من المسئولية غير الرسميين • ولقد حذر الكولونيل ستيوارت جون براون – وهو احد غير الرسميين الذين انتخبوا أخيرا – حكومة روديسيا الشمالية بأنه اعتزم هو وزملاؤه بعد روية وتفكير أنه اذا لم يتم تغيير الدستور بحيث يعطي غير الرسميين بالبلاد مزيدا من السلطة فانهم سيستقيلون بالاجماع من مناصبهم الحالية – فسارع الحاكم العام سير هوربرت يونج الى التنبيه بأن القرار الذي اتخذته الحكومة ضد الادماج لا يعني عدم اجراء تغييرات دستورية لزمن غير محدود • واقترح غير الرسميين تشجيعه بأن يتساوى عدد الرسميين وغير الرسميين في المجلس التشريعي بأن ينقص واحد من الرسميين ويزاد بدله عضو معين ليمثل المصالح الأفريقيه وقد وافقت الحكومه البريطانية فيما بعد على هذا الإقتراح كما وافق وكيل وزارة المستعمرات على بحث مسألة الادماج مع مندوبي روديسيا عند حضورهم الى لندن في احتفالات تتويج الملك جورج السادس وانتهت هذه المباحثات بندب لجنة ملكية لبحث موضوع « الارتباط الاوثق والتعاون ما بين روديسيا الجنوبيه وروديسيا الشمالية ونياسالاند ويلاحظ أنه برغم عدم الاشارة الى الادماج فان قرار ندب لجنة ملكية كان يعد في تلك الظروف نصرا ضخما لممثلي المستوطنين • والواقع أن مركز غير الرسميين قد تغير كثيرا منذ تعيين سير هوربرت يونج حاكما عاما في سنة ١٩٣٤ فقد ذكر في خطابه الاول أمام المجلس التشريعي « واني لاعتبر ان الأعضاء المنتخبين المحترمين هم العنصر الدائم في المجلس ، فهم يمثلون المصالح المحلية الدائمة بصورة لا يستطيعها أي موظف رسمي حتى ولو كان الحاكم ، وذلك لقصر المدة التي يدرس فيها هذه المصالح • واني لأستمع الى مشورة النواب المحترمين في كل المسائل المحلية المؤثرة لا في مجتمعهم فحسب بل في المجتمع الوطني الافريقي الكبير ومن رأيي انه من الواجب استشارة النواب المحترمين عند تطبيق سياسة معينة بعد اعداد مشروع قانونها بل وكلما سمحت الظروف العملية عن أي سياسة قبل أن يتخذ قرار بشأنها •

وحدثت كذلك تغييرات هامة في مركز واتجاهات غير الرسميين اذ كان دخول كولونيل جون براون في الميدان السياسي بمثابة فجر

عهد جديد اذ ترك أثرا ظاهرا فى المجلس التشريعى بروديسيا الشمالية وكان من ضباط الحرس السابقين وزار روديسيا الشمالية لأول مرة فى سنة ١٩١١ كعضو فى لجنة للحدود وكان اعجابه بالبلاد مما دفعه الى العودة اليها بعد الحرب العالمية الأولى ليستقر فى ضيعة كبيرة منعزلة فى قلب أراضى البمبا . وربما كان هذا الموقع الجغرافى لمنزله هو الذى ولد فيه هذا الاهتمام الخاص بأمور الافريقيين فنقل الى المجلس التشريعى المعرفة والاهتمام بالافريقى ومشكلاته التى لم يكن للرسميين أو غير الرسميين سابق معرفة بها . وقد كان هو الذى ادرك أكثر من أى شخص آخر الحاجة الى ممثلين للمجموعات الافريقية بالمدن . وفى أواخر سنة ١٩٣٦ تحدث أمام المجلس التشريعى عن الموقف الدستورى فسلم بوجوب اعطاء غير الرسميين مزيدا من السلطات ولكنه عارض فكرة ان الرسميين قد حلوا سياسة الوصاية بطريقة تسوغ المسئولية المطلقة واعترفت كذلك بأن الاستمرار فى الضغط لتحقيق ادماج غير زائف يعد طلبا للمستحيل ذلك أن الارتباط الاوثق فى افريقية الوسطى يتحكم فيه عاملان : مسئوليات الحكومة البريطانية نحو السكان الوطنيين ووجود عشرة آلاف من البيض مركزين فى مساحة صغيرة نسبيا على امتداد الخط الحديدى تحوطها مناطق شاسعة يسكنها مليون ونصف مليون من الوطنيين غير المتمدينين . وقد اقترح جون براون كخطوة أولى لحل هذه المشكلة تقسيم روديسيا الشمالية ثلاثة أقسام منفصلة، روديسيا الوسطى وتشمل شريط الارض الواقعة على امتداد الخط الحديدى وروديسيا الشمالية الشرقية وروديسيا الشمالية الغربية على أن تصبح الأولى منطقة تسود فيها مصالح الرجل الأبيض فى حين تسود فى الآخرين مصالح الافريقيين بشرط حسن معاملة العمال السود فى المنطقة البيضاء وألا تكون سيادة مصالح الافريقيين فى المنطقتين الاخريين حائلا دون عمليات التعدين أو غيرها من النشاط المشروع . واقترح جون براون بعد هذا التقسيم ربط روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند فى اتحاد ، بحيث تصبح روديسيا الشمالية الشرقية وروديسيا الغربية ونياسالاند جزءاً من الاتحاد على أن تظل تحت سلطة وزارة المستعمرات فى حين ترتبط المنطقة البيضاء بروديسيا الجنوبية فى ظل دستور مماثل لذلك الذى تستمتع به هذه الاخيرة وتمنح كل منطقة أكبر استقلال

ممكن بحيث تنحصر مسئولية الحكومة الاتحادية فقط فى مسائل الدفاع والمواصلات والبريد والتلغراف والجمارك والأبحاث والطيران المدنى ٠

وأدرك جون براون ان الحاجة تستدعى رباطا أكثر مرونة من الاندماج اذ كان على الحكومة البريطانية أن توافق على رابطة أوثق بين هذه المناطق الثلاث بافريقية الوسطى ٠ وكانت خطةجون براون فريدة لتحقيق الانسجام بين الأجناس فى الدولة المقترحة ٠ اذ كانت لا تزيد ولا تقل عن المشاركة « يقول » ان الحل الوحيد للمشكلة هو أن نعترف بصراحة بأن الأجناس الوطنية هم شركاؤنا ، شركاؤنا المحتملون اذا شئتم ، شركاؤنا انصغار الى أبعد مايمكن أن ننظر مستقبلا وان نشكل سياستنا الوطنية وفق هذا ولم يسبق لاحد بالتأكيد فى روديسيا الشمالية التحدث فى مشاركة الاجناس ٠

وكان الاضراب الذى قام به العمال الافريقيون فضلا عن الخوف الذى تولد فى نفوس البيض من أن يستبدل بهم شركات التعدين أيد عاملة أفريقية رخيصة قد اقنعهم بضرورةحمايةمركزهم الحالى فأنشأوا فى سنة ١٩٣٧ اتحاد عمال مناجم روديسيا الشمالية الذى اعترفت به شركات التعدين فى اتفاقية كان من بين ما تضمنته عدم الالتجاء للاضراب الا بعد فشل محاولات التوفيق وفى سنة ١٩٣٨ اختير الكولونيل جون براون ليكون العضو غير الرسمى المعين لتمثيل مصالح الافريقيين فى المجلس التشريعى ٠

وتوضح الحادثة الآتية التى وقعت فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى « نكانا » الحالة التى كانت موجودة فى الحزام النحاسى ٠ فقد حدث ان كان بعض العمال الافريقيين يحفرون خندقا « عند (كتوى) وكان يجلس بجواره شابان أوربيان تراءى لاحدهما أن أحد العمال قد ترك عمله وجلس فرماه بحفنة من التراب ولما سبه العامل ركله الشاب وضربه بقبضة يده مرات قليلة ٠ وعندما لجأ العامل بشكايته للبوليس المحلى قدم الشاب للمحاكمة بتهمة الاعتداء على أحد الوطنيين وحكم عليه بالضرب أربع مرات بالعصا ونفذ الحكم بعد نصف ساعة من صدوره فى حضرة طبيب الصحة ورجل البوليس الذى نفذه ٠ وفى اليوم التالى عقد اجتماع بنادى الاوربيين فى نكانا للاحتجاج على ضرب شاب أوربى لاعتدائه على وطنى وزادت المشاعر

التهابا مما حمل الحاكم على الأمر بعمل تحقيق رسمى فى أسباب الاضطراب ٠

ويوضح الحادث السابق سلسلة الحوادث ذات الطبيعة العنصرية والتى بلغت أوجها والتى ولدت مرارة فى نفوس الاوربيين حتى أصبح اعتقادهم الجازم بتحيز رجال البوليس للافريقيين فى جميع الظروف الممكنة ٠ وقد عبر مستر كلاكستون فى شهادته أمام لجنة التحقيق عن مشاعر الاوربيين المحليين عندما قال « يظهر ان الادارة المدنية فى هذه البلاد تحط من كرامة الرجل الأبيض أمام الزنوج » بأى حق يذكر القاضى ، المتهم فى هذه القضية بأنه فى بلاد الرجل الاسود وان عليه دائما ألا يمس الزنوج بسوء ؟ لقد كنت أشعر دائما بأن هذه البلاد ملك للامبراطورية البريطانية لا بحق الفتح بل بحق التمليك وان الرجل الابيض ينتظر عدالة لا تزيد ولا تنقص عن الزنجى ولكنه لن يسمح بالمحاباة بين الرجال القائمين على العدالة »

وقد انتهت لجنة التحقيق الى أن جميع الاجراءات قد تمت وفقا للأوضاع القانونية ونفت كل الادعاءات التى أثيرت ووعد الحاكم باعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالأحداث مما أدى الى تهدئة الخواطر ٠

وكان الجميع ينتظرون بحماس بالغ تقرير اللجنة الملكية التى تبحث موضوع توثيق الروابط وفى هذا التقرير الذى قدم الى البرلمان فى مارس سنة ١٩٣٩ أوضحت اللجنة أن المقاطعات الثلاث تواجهها جذريا مشاكل متماثلة وأن الاندماج بينها وان كان مقبولا فان اللجنة تنصح بعدم تطبيقه فى الحال للأسباب الآتية :

أولا ــ الرغبة فى الانتظار حتى يزداد عدد السكان البيض فى المقاطعات الثلاث ٠

ثانيا ــ الحاجة الى اعطاء روديسيا الشمالية ونياسالاند مزيدا من الخبرة السياسية ٠

ثالثا ــ الخلاف بين السياسة الافريقية المتبعة فى كل من

روديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة وروديسيا الجنوبية من جهة أخرى ·

فاذا كان الاندماج هو الهدف النهائي فان اللجنة تقترح كحل مؤقت ادماج روديسيا الشمالية ونياسالاند مع انشاء مجلس للمقاطعات الثلاث لينسق بعض الأمور ذات الأهمية المشتركة بينها·

وعندما نوقش التقرير في المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية في ٦ يونيو سنة ١٩٣٩ شكا من غموضه وتناقضه كافة غير الرسميين بما في ذلك جون براون وهاجموا بقسوة الأسباب التي تعللت بها اللجنة لتأجيل الادماج · وصرح الكابتن أ·أ· سميث عضو دائرة « نكانا الانتخابية » ان كل ما سنربحه من الاندماج مع نياسالاند هو مليون ونصف من الوطنيين « مما سيؤدى الى زيادة الهوة ما بين السياسة الوطنية المتبعة بكل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية » وباحتقار بالغ هاجم سير لينبولد مور زعيم غير الرسميين هذا التقرير لقد كانت هذه اللجنة مضيعة للوقت والمال اذ شكلت من رجال لايعرفون مايعملون وكان الاجدر عدم ارسالهم اطلاقا اذ أسيء اختيارهم وكانوا غير صالحين لمهمتهم وتعبيرا عن مشاعره استقال مور وانتخب جون براون بدلا منه زعيما لغير الرسميين ·

الفصل الثامن

أثر الحرب العالمية الثانية - تغير هام فى الموقف

غطى اندلاع الحرب العالمية الثانية على كل ما عداه وازدادت أهمية روديسيا الشمالية بالنسبة لمواصلة المجهود الحربى نظرا لانها المنتجة الاولى للنحاس بين بلاد الكومنولث واختفت البطالة وارتفع رجال المناجم الاوربيون ورجال السكك الحديدية الى مراكز من القوة والنفوذ لم يكن لها سابق وجود • وكان مستر ولسنكى زعيما لاتحاد عمال السكك الحديدية البيض ورأسا بارزا للوطنيين فى المنطقة فجعلت منه الحرب شخصية وطنية اذ اختير فى لجنة القوى العامله المكلفة باختيار الاوربيين الذين يمكن اعفاؤهم من العمل للالتحاق بالقوات المسلحة وندب غير الرسميين أيضا فى المجلس التنفيذى ومن بينهم ولسنكى وبذلك حقق غير الرسميين درجة من التقدم السياسى لم تكن لهم منذ أشهر قليلة •

غير ان هذا التغير السريع فى الاحداث جلب معه مشاكل أخرى ففى مارس سنة ١٩٤٠ انقطع عن العمل بلا سابق انذار عمال اليومية الاوربيون فى موفوليرا وانضم اليهم بعد أربعة أيام زملاؤهم فى « نكانا » دون علم اتحاد عمال المناجم الاوربيين وبرغم اتفاقهم السابق مع شركات التعدين وطالب المضربون برفع الحد الادنى للاجور ومنحهم مكافأة حربية لمواجهة مستوى الحياة المرتفع وتحسين النسب المقررة للوقت الاضافى كما طالبوا بأن يدخل فى الاتفاق المعقود بين الشركات وعمال اليومية الاوربيين فقرة تتضمن قصر العمل عليهم • وأوضح المسئولون فى الاتحاد الاوربى انهم لا يقفون ضد تقدم الافريقيين فقد كرر الاتحاد مرارا أنه لا يعارض فى اشتغال الافريقى فى الصناعة

أو فى أى عمل آخر طالما انه قادر على اتمام العمل بمستوى مماثل أو مقارب للاوربى وطالما انه يحصل على مستوى أجر الاوربى .

ولما كانت الحكومة البريطانية تواصل الالحاح لكى يستمر تدفق النحاس فقد اضطرت الشركات الى تسوية الاضراب وقبول مطالب العمال الاوربيين وفى السنه التالية واصل الاتحاد الاوربى ضغطه لكى يصبح العمل مغلقا ، وتحت ضغط الحكومة البريطانية كذلك اتفق على أن كافة الاعمال المبينة فى الاتفاق بقدر « نفس مستوى الاجر المقرر لعمال اليومية الاوربيين ، وان كل من يقوم بمثل هذا العمل يجب أن يكون عضوا فى الاتحاد الاوربى وبذلك استبعدت هذه الفقرة الجديدة كل احتمال لتقدم الافريقيين فكل الاعمال التى تتطلب مهارة أو بعضا من المهارة يلزم من الوجهة العملية أن يقرر لها مستوى أجور الاوربيين ولم يكن هناك من التسهيلات ما يمكن معه تدريب الافريقى على مستويات المهارة التى تبرر مثل هذا المستوى من الاجر وفى الواقع فان لائحة التدريب على الحرف التى كانت مطبقة فى البلاد وكانت تستبعد الافريقيين بوجه خاص .

وبعد تسوية اضراب عمال المناجم الاوربيين بدأت الاشاعات تسرى فى مساكن العمال الافريقيين بالمنجمين بأن الاوربيين قد حصلوا على زيادة وصلت الى أربعة جنيهات يوميا .. وبرغم ضغط الحكومة على شركات التعدين لاعلان عزمها على زيادة الاجور ، فقد انقطع معظم عمال المناجم الافريقيين بمنجم نكانا عن العمل وفى اليوم التالى كان الاضراب كاملا وامتد الى موفوليرا مما استدعى ارسال تعزيزات من الشرطة والجيش . وبرغم هذا قرر المسئولون بمنجم نكانا صرف الاجور كالعادة فاصطف الكثير من الافريقيين فى صفوف للمطالبة بأجورهم قبل الاضراب مما جعل جمعا من المضربين يظنون أنهم سيعودون الى العمل فانهالوا عليهم بصيحات التهديد والاهانة ثم ألقوا عليهم بعض الاحجار فحاولت قوات الجيش والشرطة تفرقة المتظاهرين باستعمال القنابل المسيلة للدموع الا ان الرياح لم تساعدهم فزاد المضربون هياجا وألقوا بالاحجار والعصى وقطع الحديد على المكتب ثم حاولوا اقتحامه مما اضطر القوات الى اطلاق النار

لحماية المبنى والمحتمين به فقتلوا ثلاثة عشر افريقيا وجرحوا أربعة ماتوا فيما بعد لشدة اصابتهم ٠

وندبت لجنة للتحقيق فى أسباب هذا الاضطراب برياسة سير جون فوستر فوجدت أن سببه المباشر هو تصميم ادارة منجم نكانا على عمل طابور صرف الاجور فى حين أن اضراب الافريقيين قد تولد مباشرة عن الاضراب السابق لعمال المناجم الاوربيين واتضح للجنة ان مساكن الافريقيين لم تتغير عن الحالة التى وضعتها لجنة التحقيق سنة ١٩٣٥ ومن المنجمين اللذين حدث بهما الاضراب لم يوجد الا فى موفوليرا مجلس منظم من كبراء القبائل وهذا قد فشل فى أن يسدى أى مساعدة فى أثناء الاضراب أو أن يخطر الادارة بشكوى الافريقيين قبل حدوثه برغم كثرة هذه الشكاوى التى منها على سبيل المثال انخفاض الاجور عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ فقد أصبحت ١٣ شلنا و ٦ بنسات بدلا من ١٧ شلنا و ٦ بنسات للعامل الذى يشتغل على سطح الارض ، ٢٢ شلنا و ٦ بنسات بدلا من ٣٠ شلنا للعامل الذى يشتغل فى باطن الارض ٠

ووجدت اللجنة أن عمال المناجم الافريقيين كانوا مهتمين بمنافسة زملائهم الاوربيين واظهار أنهم ليسوا بأقل مقدرة فى الميدان الصناعى بل ذهبوا الى درجة تحديهم فى اختبار يعقد للانتاج فيقوم الاوربيون بدورهم ويقومون هم بدور آخر ٠ وبرغم أن مثل هذا الاختيار لا يعد عمليا فان مغزاه الحقيقى هو فيما أظهره الأفريقيون عن مدى وسرعة اكتسابهم للمهارة فى صناعة التعدين ٠ وبسبب هذا الشعور بخيبة الأمل لدى الافريقيين فقد ضمنت اللجنة تقريرها جملة ذات أهمية لم يسبق لها نظير فى تاريخ روديسيا الشمالية وأنه لواجب على ادارة المنجم مع ممثلين للحكومة واتحاد المناجم بروديسيا الشمالية أن يقدروا المراكز الممنوعة حاليا على الافريقيين والتى يجب تشجيعهم على التدرج اليها ٠

ولقد ووفق على كثير من اقتراحات لجنة فوستر فزيد الحد الأدنى لأجر العامل الافريقى شلنين وست بنسات وقسمت القوى العاملة الافريقية الى ثلاث مراتب كذلك أدخلت المنح لغلاء المعيشة وجعل الأجر للوقت الاضافى على نفس الأسس بالنسبة للاوربيين ٠

وكما فرضت مشاكل الافريقيين نفسها فى صناعة تعدين النحاس فانها قد اضطرت الحكومه كذلك الى أن تعيرها اهتمامها فقد نبه مدير الخدمات الطبية سنة ١٩٣٧ الى الحالة السيئة لكثير من المساكن التى تجهز للافريقيين فى غير مناطق التعـدين واقترح أن توكل مسئولية انشائها الى السلطات فالأرض والحوائط مبنيـة لا تتهيأ الا عن طريق الباب الذى يتعين بذلك استمرار فتحه نظرا للحـرارة المتولدة عن الأسقف الحديدية المنخفضة ودورة المياه لاتتعـدى نظام الدلو غير المناسب والحصول على الماء يتم عن طريق حنفيات بعيدة ٠

وفى بحث علمى اجتماعى عن مجتمع المدينة الافريقى زودنا الدكتور جودفرى ولسـون مدير معهد روس ـ لفنجستون وهو مركز ابحاث مخصص لدراسة المشاكل الاجتماعية ومشكلات الاجناس فى افريقيا الوسطى ، زودنا بصورة واضحة عن الحياة هناك وأوضح عن السرعة التى تغيرت بها الأيدى العاملة المهـاجرة فمن بين ٦٦٤٠ يعملون فى بروكن هل أخذ ٣ ٠/٠ كعينة فقدر أن ١ ٠/٠ من المجموع هم من سكان المدينة بصورة دائمه بمعنى أن سكنهم الدائم بالمدينة لا فى القرية وعرف العامل المهاجر بأنه ذلك الذى قضى ثلث الى ثلثى حياته فى المدينة ومن ثلثى الى ثلث حياته فى المناطق القروية منذ أن ترك قريته فقدر دكتور ولسون على هذا الاساس أن ٢٠٪ من السـكان الذكور الافريقيين يعدون مهاجرين فما لا يقل عن ٧٠ ٪ منهم قضوا ما يزيد على ثلثى وقتهم منذ تركهم قريتهم أول مرة فى المدينة ٠ ويعد بحث دكتور ولسون أول دليل احصائى على وجود عنصر دائم من سكان المدينة الافريقيين والأهم من ذلك السرعـة التى أصبح بهـا معظم العمال الافريقيين فى بروكن هل من سكان المدن لا من سكان القرى ٠

وأبان بحث الدكتور ولسون كذلك أن الكثير من ملامح الحيـاة فى المجموعات السكنية لم تتغير الا قليلا منذ وقت بدء الهجرة على نطاق واسع اذا استمر انتشار صناعة الجعة بصورة غير مشروعة ولم تقل الرغبة فى امتلاك الملابس الاوربية فحوالى ٦٠٪ من مجمـوع الدخل النقدى للافريقى كان ينفقه على شراء الملابس وظلت العلاقات الاجتماعية قائمة على العادات القبلية مع بعض التحوير الذى استدعته

الحياة المدنية والاتصال ما بين القبائل وبالنسبة لتكوين المجتمع الافريقي كان يوجد مايقدر بحوالى ٤١ ٠/٠ من الشباب غير المتزوج الذى لم يتجاوز العشرين أما الاكبر سنا فتصحبهم زوجاتهم ويقل عدد الاطفال فيها نظرا لاعادتهم الى قراهم حيث ترعاهم جداتهم وكان توفير المساكن والتموين مؤسسين على افتراض ان المهاجرين كلهم من غير المتزوجين وهذا يعنى أن وفرة عدد الشبان وقلة عدد الاطفال كانت نتيجة لظروف خلقت عمدا ٠

وكانت الاحوال تتدهور بصورة ملحوظة فى بعض المناطق القروية الافريقية فقد أدى النقص الشديد فى عدد الرجال الى جدب الاراضى والانخفاض الشديد فى خصبها ٠

وفى واقع الامر أصبحت روديسيا الشمالية عند مفترق الطرق فى تاريخها وأصبح من المستحيل تجاهل مشاكلها مثل الزيادة السريعة فى الاراضى المجدبة وحالة مساكن الافريقيين والخدمات فى المدن وخيبة آمالهم فى صناعة تعدين النحاس فهذه كلها تدعو الى اتجاه ايجابى من الحكومة وغيرالرسميين لذا كان لهذه المشاكل أن تجد حلا ٠

ولقد كان للحرب العالمية الثانية أكبر الأثر فى تغيير وجهة نظر الرأى العام البريطانى اذ أعلن مستر كليمنت أتلى زعيم حزب العمال فى مؤتمر للحزب بعد اندلاع الحرب بقليل : « ان المبدأ الثانى لاى تسوية للسلام يجب أن يكون الاعتراف بحق جميع الشعوب كبرت أم صغرت ومهما كان لونها ومعتقداتها فى أن تعيش وتطور مدنيتها المميزة ومن الواجب على الانجليزى أن يعلم أن الافريقى له مثلما له من الحق فى كل مكان فى هذا العالم وفى نصيب من هبات الطبيعة » .

هكذا نجد انه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تولد شعور عام بأنه مادام الرجال من كافة الاجناس والعقائد قد دعوا من المستعمرات والمحميات للمساعدة فى محاربة خطر النازية بما فيها من مبادىء عنصرية فانه من المستحيل الرجوع الى اتجاهات قبل الحرب بالنسبة للمستعمرات ووجدت هذه المشاعر طريقها للتحقيق

فى قانون تطوير المستعمرات الذى أقره البرلمان الانجليزى سنة ١٩٤٠ فى أحلك أيام الحرب وبه خصصت حكومة المملكة المتحدة الأموال اللازمة للهدف العاجل فى رفع مستويات الحياة بالمستعمرات اجتماعيا وماديا فكان فى هذا تعبير عن الثقة فى المستقبل واشارة بانتهاء عهد فى تاريخ الاستعمار البريطانى ٠

وسرعان ماظهر أثر هذا الضغط الخارجي والداخلي مجتمعا فى روديسيا الشمالية ففى سنة ١٩٤٣ اتخذ الحاكم خطوة لم يسبق لها مثيل بندب لجنة لبحث وكتابة تقرير عن ادارة مساكن الوطنيين وكانت اقتراحات اللجنة أدعى الى الذهول اذ ذكرت أنه من الواجب معاملة الافريقي وأسرته كعنصر حياة دائم فى المراكز المدنية وفى النظرة البعيدة المدى أصبح حتميا تثبيت الافريقى فى كل من المناطق المدنية والقروية ومثل هذه الآراء كانت منذ خمس سنوات تعد ثورية والنطق بها وان كان لايعنى قبولها الا أن مجرد ذكرها له فى ذاته مغزى عميق ٠ ووجدت اللجنة أن مساكن الافريقيين فى حالة اقرب الى الفوضى فجانب كبير من هذه المساكن تملكه السلطات المحلية الا أنه لا يوجد تشريع يرغمها الى توفير المساكن للافريقيين وبرغم أن لائحة استخدام الوطنيين تلزم صاحب العمل بايواء من يستخدمهم من الافريقيين فانها لم تشر الى ايواء عائلاتهم ومن ٦٧٢٩ منزلا زارتها اللجنة وجدت أن ٦٨٩ منزلا فقط تحتوى على أكثر من حجرة واحدة برغم ان نصف عدد قاطنيها الذكور كانوا متزوجين وأن هذه المنازل جميعا تنقصها أقل المستويات اللازمة للمعيشة الكريمة والصحة العامة ولعلاج هذه الحالة اقترحت اللجنة الزام السلطات المحلية بتوفير المساكن اللازمة للمستخدمين من الافريقيين وعائلاتهم بحيث يتوافر فيها أقل المستويات اللازمة للأسرة حجرتان ومطبخ ومخزن وفراندا وقدرت اللجنة أن النفقات اللازمة لذلك لن تقل عن مليون من الجنيهات ٠

وفى سنة ١٩٤٣ أصدر السيد ج ٠ بوسفولد ستوك منشورا لكافة حكام المقاطعات عن موضوع المشاكل المحتمل ظهورها بعودة الكثيرين من الافريقيين الذين تطوعوا للخدمة فى القوات المسلحة وكان من رأى حكومة روديسيا الشمالية الانتفاع الكامل بالمجندين

المسرحين فى متابعة حرب أخرى لتقدم الوطنيين : « هل ننكر على الافريقيين مدنيتنا ؟ هل يحكم عليهم بالعيش على الاطلاق فىظروف بعيدة عن الانسانية والصحة ؟ أو ليس من المنطق اقتراح أنه فى فترة محددة من الوقت سيمكن توفير الظروف بحيث يصبح فى كل قرية افريقية أكواخ حسنة المبنى للافريقيين مزودة بالمياه والطعام الحسن الوفير والوسائل الصحية المناسبة والملابس النظيفة البسيطة وأن كل قرية أو منطقة يجب أن يكون بها عمالها المهرة فى الحرف ورجالها ونساؤها المدربون على توفير الخدمات العامه الكافيـــه من صحية وتعليمية وزراعية وهكذا ؟ »

وفى سنة ١٩٤٤ نـــدبت وزارة المستعمرات ج ٠ ف كلاى كمستشار لحكومتى روديسيا الشمالية ونياسالاند لوضع أسس التقدم بهاتين المحميتين ٠ فاقترح كلاى اقامة خمسة مراكز بهـــا لتوفير الخدمات الاجتماعية ولتكون بمثابة مراكز اشعاع تنبعث منها النهضة الاجتماعية حتى تعم فى طول البلاد وعرضها ولتدعيم هذه الفكرة بتوسع اقتصادى اعترف مستر كلاى بأنه اذا لم يكن هدف الانتاج الغذائى الوطنى غير مواجهة الاحتياجات الداخلية للبلاد فانه لن يوفر العمل الكافى للمجتمع القروى ولا المستوى الاقتصـــادى والاجتماعى الذى يمكن مقارنته بمستوى العامل فى الصناعة ٠ ولذلك فقد اقترح اجراء تجارب على زراعة محصولات جديدة يمكن بيعهـا ولن يكون بغير احداث انقلاب فى الطريقة التى يتبعها الافريقيون فى الزراعة واجراء تغيير سريع من الطريقة الافريقية فى الزراعة المتنقلة الى الزراعة الثابتة ، والدافع الرئيسى للتقدم يجب أن ينبعث من الحكومات المحلية غير أنهم فى معظم المناطق تنقصهم الصلاحيـة لاخذ مراكز قيادية فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠

ولقد تنبه المستوطنون بمزيد من القلق الى هـــذا التغير فى سياسة الحكومة وما عزمت عليه بمجرد انتهاء الحرب الى العمل على تطوير الافريقيين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مما حدا بالزعمـاء السياســيين الأوربيين الى اعادة المنـاداة بالاندماج ٠ ففى نوفمبر سنة ١٩٤٣ تقدم ولنسكى الى المجلس التشريعى باقتراح بادماج روديسيا الشمالية والجنوبية فى ظل دستور مماثل لذلك الذى تنعم

به حاليا روديسيا الجنوبيه غير أن جون براون بصفته ممثلالمصالح الافريقيين صوت مع الحكومة ضد المشروع مما أدى الى عدم الأخذ به وكان المثقفون الافريقيونمن سكان المدنقد نضج وعيهم فعارضوا الادماج بشدة فصرح السيد هارى نكومبولا ناظر المدرسة الشـاب وممثل المجلس الاستشارى لمدينة كيتوى قائلا : « والآن وقد أصبح هذا الموضوع المخيف محل مناقشة فى الانعقاد الجـديد للمجلس التشريعى فانه يتعين على الافريقى أن يذكر رأيه عنه مرة أخرى ان سياسة جنوب افريقيـا بالنسـبة للوطنيين من حيث التمييز الاقتصادى والسياسى والتفرقة العنصرية هى السياسة الرسـمية التى تتبعها حكومة روديسيا الجنوبية فقد أوضـح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية أن تلك البلاد هىبلاد الرجل الأبيض وان الرجل الاسود سيبقى خادما له ان لم يكن عبدا لديه ، ومن جهة أخرى فان حكومة روديسيا الشمالية قد جرت على اعطاء المصالـح الافريقية مركزا مرموقا فهل سيتنازل رئيس وزراء روديسـيا الجنوبية عن سياسته تجاه الوطنيين ويتبع سياسة روديسـيا الشـمالية ونياسالاند ؟ ان وزارة المستعمرات اذا قررت تسليم روديسـيا الشمالية ونياسالاند الى السـير جودفرى هيجنز فان الشـعوب السود فى كافة أرجاء افريقيا الشرقية الانجليزية ستفقد ثقتهـا سريعا فى حكومة الامبراطورية البريطانية . »

الفصل التاسع

سنوات مابعد الحرب — بداية العاصفة

فى عام ١٩٤٤ أظهر الكولونيل أوليفر ستانلى وكيل الوزارة لشئون المستعمرات عطفه على مطلب غير الرسميين بزيادة عـــدد ممثليهم فدعا الحاكم سيرجون وادنجتون كما دعا كولونيل جـون براون بصفته زعيم غير الرسميين الى لندن لمناقشة الدستور وفى اكتوبر من ذلك العام أعلن عن منح غير الرسميين أغلبية فى المجلس التشريعى فالتسعة أعضاء من الرسميين والثمانية أعضاء المنتخبين يظلون دون تغيير أما العضو المعين لتمثيل مصالح الافريقيين فينضم اليه اثنان آخران من الأوروبيين توكل لهما نفس المهمة مع اضافة عضوين أوربيين آخرين بطريق التعيين لتمثيل المصالح الاخـرى وأصبح الدستور الجديد نافذا فى يونيو ١٩٤٥

وهناك قرار آخر لقي ترحيبا أشد حرارة من الاعضاء الاوربيين المنتخبين اذ أعلن وزير المستعمرات تكوين مجلس افريقي مركزى لبحث التخطيط الموحد فى روديسـيا الشمالية والجنـوبية ونياسالاند ٠

وفى المملكة المتحدة أدت الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٩٤٥ الى انتصار ساحق لحزب العمال ذلك الحزب الذى كان طوال الحرب يهاجم فكرة التوحيد السياسى لروديسيا الشمالية والجنوبية بل وكل نظام العلاقات العنصرية بهما ٠

وفى الوقت ذاته أصبح الانشقاق بين غير الرسميين نهائيـا بالنسبة لمسألة الادماج فعندما أثار ولنسكى فكرة الادمـاج فى أغسطس سنة ١٩٤٥ صرح جون براون قائلا اننى مقتنع حاليا أن

هناك طريقين متباينين لمعالجة مسألة الافريقيين ويتضمن أحــــد الطريقين حسن معاملتهم ورفع مستواهم الصحى والمعيشي وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم مع الاحتفاظ بهم كخدم والمبدأ الآخر اعتبار الافريقي شريكا محتملا • انني لمقتنع أن الافريقي على حق فى معارضته للادماج مع روديسيا الجنوبية لانه يخشى أن يعني ذلك تسليمـــه للمبدأ الاول الذى يمكن أن نسميه مبدأ جنوب افريقيا •

غير أن نظرة ولنسكي الى الأمور الافريقية كانت محل تغير سريع حيث قال : اذا كان التعليم هو الفارق الوحيـــد بيننا وبين الافريقيين ، فانه فارق سيختفى ولاشك ، الا أننى أعتقد أن التعليم سيزيل تدريجيا عدم المســـاواة العنصرية وعندها يلزم حماية الأوربيين ذلك أن الافريقى سيشغل المركز تلو المركز مع تقدمه الثقافى •

ومع خوف الأعضـــاء الأوربيين المنتخبين من نوايا حكومة العمال ومع زيادة تأييد المستوطنين لمسألة الادماج وانشـــقاق غير الرسميين بالنسبة لهذه المسألة أصـــبح من المحتم تصـــدع العلاقات بين الرسميين وغير الرســـميين وبرغم الأغلبية التى أصبحت لغير الرسميين فقد ظل مركز الرسميين دون تغير فهم المسيطرون على المجلس التنفيذى ومسئولية كل ادارة حكومية ظلت فى أيدى الرسميين ولو اتفق الرســـميون وغير الرسميين على سياسة موحدة لأمكن تقليل هذا التوتر ، الا أن غير الرســـميين كانت تساورهم الشكوك فالرســـميون مســـئولون أمام وزير المستعمرات وهذا أصبح حاليا أحد وزراء حكومة العمال وفضلا عن ذلك فان تنبه غير الرسميين الى خطورة اعتماد البــلاد على صناعة النحاس فقط جعلهم يستعجلون الحكومة فى نشر وتطبيق خططها لفترة ما بعد الحرب فى تطوير البلاد والتقـــدم بها بأسرع ما يمكن وبسبب الأزمة العنصرية كانوا يتعجلون أيضا تشـــجيع هجرة الأوربيين الى البلاد على نطاق واسع الا أن الرسميين لم يشاركوهم هذا الشعور بالعجلة ، بل ان النظام الذى هم جزء منــه لا يساعد على ذلك أى على تطبيق خطط غير الرسميين وتشجيع هجرة الأوربيين ، فالقرارات الهـــامة التى يتخـــذها الحـــاكم ومجلســـه التنفيذى يجب ارسالها الى لندن للتصديق عليها ورؤساء الادارة المهمون كثيرو التنقل من مركز لآخر ، بل ان بعضهم حديث النقل

من المستعمرات الامبراطورية الأخرى وليس لهم دراية بأمور روديسيا الشمالية .

ولقد كان مدى صحة ادعاء شركة جنوب افريقيا الانجليزية في ملكية حقوق التعدين بروديسيا الشمالية بصورة دائمة محل اعتراض المستوطنين منذ سنة ١٩٠٢ وفى سنة ١٩٣٨ بحث الموضوع أمام المجلس التشريعى وبرغم هزيمة هذه الحركة واصدار الحكومة البريطانية لتصريح أكدت فيه صحة ادعاءات الشركة فان الأوربيين دأبوا على رفع الموضوع أمام المجلس التشريعى فمع استمرار زيادة سعر النحاس أزدادت ضريبة الامتياز الذى منحته شركات التعدين لشركة جنوب افريقيا الانجليزية وأخيرا فى ديسمبر سنه ١٩٤٥ أمكن التقدم بقرار عن طريق أغلبية غير الرسميين وتمت الموافقة عليه وينص على أن هذا المجلس لا يقبل كقرار نهائى فى النتائج التى وصل اليها الوزير فى برقيته رقم ٣٧٤ المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بخصوص صحة ادعاءات شركة جنوب افريقيا الانجليزية عن ضرائب الامتياز المدنية بالنسبة لهذا الجزء من البلاد المعروف باسم « الحزام النحاسى » .

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ قاد جون براون حركة فى المجلس التشريعى تهدف الى عدم تأخر الحكومة فى اعلان اتجاهها بالنسبة لتقرير لجنة التحقيق عن مساكن الافريقيين واستنكر جون براون مؤيدا من غير الرسميين الآخرين الحالة السيئة لمساكن الافريقيين فى المدن وفى سنة ١٩٤٦ انشئت ادارة للحكومة المحلية ومساكن الافريقيين وخصص مبلغ مليون جنيه لتمويل بناء المساكن غير أنه بسبب شدة الحاجة والعجز فى مواد البناء فقد بدىء ببرنامج مؤقت للاسكان واشترطت الحكومة الا تزيد نفقات كل كوخ فى الخدمات عن عشرة جنيهات وسجل أول تقرير سنوى للادارة الجديدة بأنه لا يلوح بأى تقدم حقيقى محتمل لفترة ما مستقبلا .

وفى مناسبة أخرى أثار جون براون مسألة تهجير العمال التى اعتبرها طريقة بائدة من طرق العصور الوسطى لتوفير الأيدى العاملة وفى الوقت الذى سلم فيه بأن تثبيت العمال مشروع طويل المدى فمن الواجب مواجهتها برغم ذلك أن سجلنا ليس

حسنا بالنسبة لهـــذه المسألة فكل ما نفعله هو اعادة العمال الى قراهم على فترات

وفى البيان الذى ألقاه الحاكم أمام المجلس التشريعى ســنة ١٩٤٥ عن تنظيم السلطات الوطنية أعلن ما يلى : « مع رفع الأجور والاستقرار الاقتصـادى الذى لم يســـبق له نظير والتخلص التدريجى من السلطات الوطنية التى لا حـــاجة لها فانه يمكن اعتبار تكوين الحكومة الوطنية قد عانى تغييرا ثابتا فى الاتجــاه الصحيح ولن يمضى وقت طويل حتى تسود هــذه الســـياسة المتطورة وفضلا عن ذلك فقد عدلت لوائح الســـلطات الوطنية بحيث أصبح من حقها وضــع القوانين لرفع مســتوى الأجور فى المناطق التى تحت سلطتها وقد أظهر جون براون امتنــــانه لهـــذه الاحتياجات ولكنى لست مطمئنا فى قرارة نفسى بالنسبة للمركز العام للسلطات الوطنية وانى أعرف تماما أننا تخلصنا من عـــدد من زعماء القبائل الذين لا حاجة بنا لهم غير أننا تركنا عددا منهم ليس له الا أقل الحق فى البقاء كزعماء فى ظل الظـــروف الحديثة فكرر وزير الشئون الوطنية رغبة الحكومة فى أن يدين الوطنيون بولاء للسلطات الوطنية وخاصة مع هذا الوعى السياسى المتزايد فى هــذا القطاع الاكثر تقــدما من المجتمـع الافريقى الذى بدأ يستشعر عدم كفاية الادارة الافريقية الحالية وهناك خطر فى أنه ما لم تتطور السلطات الوطنية مع الزمن فان العنـــاصر الأكثر تقدما فى الشعب الافريقى ســـتتمرد عليها وستتجه الى تكوين جماعات سياسية منفصلة بدلا من اتبـــاع الطريق الســـليم الذى يقضى بالتعاون والقيام بالمســاعدة فى تقوية الادارة الوطنية وانى لمقتنع بأنه اذا حدث ذلك فسيضر بمجموع الشعب الافريقى وانى لمتأكد أن السيد العضو المحترم الكولونيل سير ســـتيوارت جون براون سيبذل كل نفوذه بين الافريقيين الأكثر تقدما لمنع حـدوث ذلك .

وتحقيقا لرغبة براون أنشأت الحكومة فى سنة ١٩٤٦ المجلس التشريعى الافريقى وهو مجلس استشارى منظم ومشكل على غرار المجلس التشريعى ويقوم بانتخاب أعضــــــائه مجالس المقاطعات الافريقية ويرأس اجتماعاته وزير شئون الوطنيين وتعهدت الحكومة

أن تعرض عليه كل القوانين التى تمس الشئون الافريقية وأن تأخذ بنصيحة المجلس كلما تيسر ذلك .

وفى سنة ١٩٤٧ أعادت ادارة المقاطعـــات تنظيم السلطات الوطنية العليا وهى سلطة الزعيم الأكبر والسلطات الوطنية الأقل شأنا فى المناطق القبلية فى مجلس مركزى وطنى واحد يجلس فيه كل الزعماء الموجودين مع مستشاريهم التقليديين ويعملون كمندوبين للمجلس المركزي فى المناطق التى تحت مسئوليتهم ويعزز المجلس كذلك بضم أعضاء من الرسميين ويجرى انتخاب أعضاء آخـرين من الافريقيين بوســـاطة الشـــعب ليصبح تشكيل المجلس أكثر ديمقراطية أما بالنسبة لمناطق المدن فلم يذكر وزير الشئون الوطنية أية اقتراحات بناءة وهنا يقول : ففى هـذه المناطق التى فقد فيهـا الافريقيون كل اهتمام فسوف تتخذ الخطوات اللازمة لكى نجعل منها كتلا أكثر فاعلية .

وعلى هذا فانه برغم التمييز العنصرى المطبق فى المدن وحاجز اللون المطبق فى المناطق الصناعية بمناجم النحاس والسكك الحديدية فلم تكن الحكومة فى موقف يسمح لها بالتدخل بنجاح فى أى من الميدانين ففى الحالة الأولى كان يسوء السلطات المحلية نظـــام الجماعات المحلية الأوربية وفى الثانية كانت الاتحادات الأوربيـــة موطدة الأقدام ولم يكن فى مقدور الرسميين بالمجلس التشريعـــى اقرار سياسة لا يرتضيها الأعضاء الأوربيـــون المنتخبون ومن السخرية أن غير الرسميين كانوا أكثر منها للاســـباب الاساسية لتذمر الافريقيين من الرسميين وفى سنة ١٩٤٥ حدث اضراب خطير لعمال السكك الحديدية الافريقيين وامتد حتى شل الخط كله فى روديسيا الشمالية مما دعا ولنسكى نفسه أن يصرح فى المجلس التشريعى قائلا « نحن نشهد الآن ثورة بين الشعوب الافريقية وعلينا أن نواجه الموقف ونوجهه فى الطريق السليم وما يدور فى رأسى هو الاهتداء الى الوسائل التى تعطى الافريقيين طريقة لعرض آرائهم وشكاويهم على المسئولين ... وجهازا يعطيهم الفرصة للتفاوض ولا أظن أن الافريقى قد أصبح صالحا لحركة الاتحـادات المهنيـــة كما أن استخدام زعماء القبائل قد استنفد الغرض منه نظـــرا لتجاوز الافريقى هذه المرحلة أن ما يدور فى خلدى هو نوع من

التنظيم المركزي المشكل من أعضاء ذوى خبرة بالاتحادات المهنية وممثلين منتخبين من العمال الافريقيين ٠

وفى سنة ١٩٤٦ دعى الى لندن وفد من روديسيا الشمالية مكون من الحاكم السير جون وادنجتون والكولونيل السير سيتوارت جون براون والسير ولنسكى لمباحثة وزير المستعمرات فى مسألة ضريبة الامتياز على التعدين فى روديسيا الشمالية المستحقة لشركة جنوب افريقيا الانجليزية وخلال المباحثات فحص المركز الدستورى كذلك واتفق أخيرا على بعض التغييرات فبدلا من اثنين من غير الرسميين المعينين ينتخب عضوان أوربيان ويزاد عدد الرسميين الممثلين لمصالح الافريقيين من ثلاثة الى أربعة يكون اثنان منهما من الافريقيين ٠

ولقد أثار هذا القرار مشاعر الاوربيين وزاد من التوتر فى المجلس التشريعى مابين الأعضاء الاوربيين المنتخبين والرسميين فحقيقة أنه أصبحت الأغلبية للأوربيين المنتخبين على الرسميين أخيرا ولكن الثمن كان جلوس اثنين من الافريقيين فى المجلس التشريعى ثم حدث مازاد الأمور سوءا ففى سنة ١٩٤٧ ندب الحاكم لجنة لبحث مسألة تقدم الافريقيين فى الصناعة وتنبه على أعضاء اللجنة بأن يضعوا فى تقديرهم أن سياسة الحكومة هى وجوب اعطاء الافريقيين فى روديسيا الشمالية الفرص لأعمال أكثر مسئولية كلما سمحت كفايتهم بذلك وأن يقدموا التوصيات بالنسبة للمراكز التى يجب أن يشغلها الافريقيون فى الحال وماهى التسهيلات التدريبية اللازمة لتسهيل تقدمهم فضلا عن مسألة أجور الافريقيين وعندما وصلت اللجنة لروديسيا الشمالية رفض اتحاد عمال المناجم التعاون معها لاعتراضه على أشخاص اللجنة ولأنه لم تذكر اشارة صريحة فى شروطها عن الأجر الموحد للعمل الواحد ٠

وعندما نشر تقرير اللجنة سنة١٩٤٨ أوصت بقدرة الافريقيين على ملء ثمانية وعشرين نوعا من العمل فى صناعة التعدين فى الحال وأحد عشر نوعا منها بعد فترة تدريب قصيرة وتسعة عشر عملا بعد فترة تدريب أشد وأطول وبالنسبة لمسألة الأجر الموحد

للعمل الواحد قالت اللجنه « واضح من المعلومات التى تحت أيدينا أن الافريقى لن يتمكن لفترة ما أن يشغل كل مراكز الأوربى الذى كان يقوم بالعمل سابقا وواضح أيضا أنه لزمن محسوس مستقبلا سيحتاج الافريقى ملاحظة أكثر مما يتطلب الاوربى وفى تقديرنا كذلك اقرار مبدأ الأجر الموحد للعمل الواحد وبافتراض أن أجر الاوربى حاليا عادل وأن الامر يحتاج الى حلول ثلاثة افريقيين لأداء عمل الأوربى دون أن تزيد الملاحظة فان نفقات الأوربى يجب أن تقسم على ثلاثة افريقيين الا أنه يتعين عدم الاستغناء عن الأوربى فى العمل أو العمليات السابق بيانها كى يحل محله الافريقى ، فالأفريقى لايرقى اليها الا بعد أن يبطل استخدام الأوربى فيها أو اذا رقى الأوربى •

ولقد قوبل هذا التقرير بمرارة من اتحاد عمال المناجم الأوربيين بل من كل اتحادات المهن الأوربية • وعند مناقشته فى المجلس التشريعى صرح ولنسكى بأن اقتراح اللجنه بتقسيم عمل الأوربى سيؤدى الى القضاء على الأوربى وكان أثر ذلك على الاتحاد الأوربى هو محاولته انشاء فروع للافريقيين بالاتحاد ولكن ذلك لم يجد نفعا اذ لم يمض وقت قصير حتى تألف أول اتحاد لعمال المناجم الافريقيين فى نكانا وكان عدد أعضائه ٢٦٠٠ • وتلا ذلك تكوين منظمات مماثلة فى كل المناجم الأساسية الأخرى وادمجت جميعا سنة ١٩٤٩ فى اتحاد عمال المناجم الافريقيين فى روديسيا الشمالية الذى اعترفت به شركات التعدين فى أغسطس من العام نفسه •

ولقد انتج التأثير المشترك لكافة هذه التطورات فسادا ملحوظا فى العلاقات العنصرية وكان جون براون قد تنبه الى ذلك منذ ابريل سنة ١٩٤٦ فذكر أمام المجلس التشريعى تخلخل ثقة الافريقى فى الأوربى فبالنسبة للمستوطنين ذكر أنه يعتقد أن الافريقيين يشعرون أن المستوطنين قد استحوذوا على كل الأراضى الخصبة ولم يتركوا للافريقيين منها الا الصخرية غير المنتجة ، بل وتضاءل ايمان الافريقى بالارساليات وموظفى الادارة واتهم براون الادارة ببعدها عن المسائل الافريقيـة وذكر ان السبب الرئيسى

لعدم رضا الافريقيين هو حاجز اللون ثم قال وانى لأعنى بذلك القيود المفروضة على السود دون البيض وقد تكون هذه القيود تافهة ولكنها ليست كذلك فى نظر الافريقى وذكر أمثلة من طريقة السود فى متاجر البيض قائلا «حتى فى مكان صغير مثل بمبا حيث يتردد عدد صغير جدا من الأوربيين على مكاتب البريد يوميا ، يتعين على الافريقى أن يذهب الى طاقة فى الحائط ويقف فى الطريق فى المطر اذا كان ينهمر وينتظر حتى تمضى طلبات أى أوربى يصادف وجوده فى الداخل ونفس الأمر صحيح كذلك بمحطات السكك الحديدية والبنوك .

ثم أشار زعيم غير الرسميين الى حاجز اللون من الوجهة الاقتصادية وقرأ خطابات تعبر عن شعور الافريقيين كقولهم « اننا نحن الافريقيين لا نريد أجرا على عملنا يصل الى ٦٠ جنيها شهريا ونقدر أن الأوربى يجب أن يكون أعلى أجرا ولكننا نشعر أنه من الظلم أن يعمل الواحد منا أربع أو خمس سنوات بل حتى عشرا الى خمسة عشر سنة فى باطن الأرض ولا يتقاضى غير أربعة أو خمسة جنيهات شهريا فى حين أن الأوربى الذى يأتى حديثا للعمل من جنوب افريقية أو انجلترا يبدأ بأربعين جنيها شهريا » وبالنسبة لحاجز اللون من الوجهة الاجتماعية ذكر جون براون انه الشيء الذى يجب أن يقوم نفسه طالما أننا نحتفظ برءوسنا فاذا حدث أن ناسب الرجل الابيض والاسود شربهما لفنجان من الشاى سويا ، فما الضرر فى هذا ؟

وخلص جون براون من ذلك كله الى كيفية علاج هذا الموضوع ففى مكاتب البريد والبنوك ومحطات السكك الحديدية اقترح تدريب كتاب من الافريقيين على تولى أمور الزبائن الافريقيين فى قسم منفصل من المبنى وبالنسبة لحاجز اللون من الوجهة الاقتصادية اقتصر على اقتراح عقد مؤتمر مائدة مستديرة من الأطراف المعنية وبالنسبة للاتحادات المهنية الافريقية قال :

« علينا أن نعترف بحاجة الافريقيين الى السماح لهم بتكوين اتحادات مهنية فى الحال » وأخيرا تناول جون براون الحل المستند على العدالة فصرح بأنه استعجل اصدار تشريع يجعل الزواج غير

الشرعي بين الرجال الأوربيين والافريقيات جـــريمة مثلما هو بالنسبة للعلاقات بين الأوربيات والرجال الافريقيين .

ولم يحدث أن استمع المجلس التشريعى الى قنبلة كهذه وكان هـذا الهجوم على الاوربيين دون ســابق تنبيه وعدم اعلام باقى الأعضاء غير الرسميين به ، مما أغضبهم أشــد الغضب وثارت عاصفة سياسية على رأس جون براون وبرغم أنه استمر رئيســا لجمعية غير الرسميين فقــد أصبح من الواضح أن عهده كزعيم سياسي قد انتهى بالنسبة للناخبين الأوربيين .

وكان غضب المجتمع الأوربى شديدا لدرجة أن الحاكم وافق أخيرا على عقد جلسة غير عادية للمجلس التشريعى تخصص لبحث العلاقات العنصرية ولو أنها أثبتت أنها لم تكن أكثر من محـاولة لتنفيـذ اتهامات جون براون فرفض بالاجمــاع الاقتراح القــائل بفساد العلاقات العنصرية وذهب السيد ويليامز وهو عضــو منتخب الى حد اقتراح أنه لا يوجد نظام يسمى حاجز اللون فى هذه البلاد فيمكن تفسير معاملة الافريقيين فى المتــاجر والبنوك ومكاتب البريد بأنها نتيجة القصور في الامكانيات .

ونتيجة لهــذه العاصفة التى أثارها خطاب جون براون فقــد اضطر الى الاستقالة من رياسة جمعية غير الرسميين وانتخــب ولنسكى بدلا منه .

الفصل العاشر

تأزم الأمور ـ مطالبة غير الرسميين بحكومة مسئولة

مما يؤكد ازدياد مخاوف الافريقيين وازدياد العلاقات العنصرية مبوءا اللهجة المتغيرة فى المناقشات التى دارت فى المجلس التشريعى الافريقى بجلسته المنعقدة فى سنة ١٩٤٨ فقد حل محل الدقة والوعى السياسى الذى ميز مناقشات سنة ١٩٤٧ حركة تعارض منح حكومة مسئولة لروديسيا الشمالية وحركة أخرى تطالب بالمساواة فى عدد النواب غير الرسميين من الاوربيين والافريقيين بالمجلس التشريعى وبالمجلس التنفيذى ، مع الغاء نظام تمثيل الافريقيين بنواب معينين من الاوربيين وهنا يقول السير رونالد سوال : هذه البلاد لنا ولا نريد أن يأخذها أناس آخرون وأكد نلسون تامولاجو ايمانه بسيادة الافريقيين قائلا اننا نريد أن تظل روديسيا الشمالية أرضا وطنية .

ومما يدعو الى السخرية ان جون براون كان هو السبب فى هذا التشدد الفجائى فى الآراء التى صرح بها الاعضاء فى مجلس النواب الأفريقى .

ففى ١٥ يناير سنه ١٩٤٨ أدلى فى المجلس التشريعى بتصريح كهوبجوه حيث قال « ان نقطة الانطلاق يسيرة تماما ولكنى لست متأكدا فيما اذا كان الاعضاء المعارضون يدركون حتى الآن ما تريده وما نعنى أن نحققه ان ما نريده ليس أكثر ولا اقل من حكومه مسئولة اننا مقتنعون فرادى وجماعات أن الحكومة البيروقراطية ما عادت تصلح لروديسيا الشمالية ولم يفصح جون براون عن خططه بالنسبة لهذه الحكومه المسئولة وأنهى خطابه مهددا « وانى لا أستبعد أن

يسـاء النصح لوزير المستعمرات بحيث لا نضطر الى استخدام الطريق الوحيد المفتوح أمامنا ... أن نستخدم السلطات المخولة لنا لايقاع الشلل بالحكومة .

وكانت الطريقة التى عالجت بها الحكومة طلب جون براون حكومة مسئولة مما زاد الأعصاب توترا . فقـد أشار السكرتير المالى فى اجابته عليه الى أن بعض غير الرسميين يعدون هذه المقترحات مقدمة للادماج مع روديسيا الجنوبيه الأمر الذى دعا جون براون الى التنبيه الى خلو بيانه من مثل هذه الاشـارة وطلب من السكرتير المالى أن يوضح ذلك .

وقد تضمنت هذه المقترحات تغييرات شاملة ويقول جون براون ان الغرض منها هو جعل المجلس التشريعى السلطة المنفذة اذ اقترح تشكيل المجلس التشريعى من عشرة أوربيين منتخبين وثلاثة أوربيين معينين لتمثيل مصالح الافريقيين وعضوية افريقيين منتخبين أحدهما يمثل أراضى الباروتسى وأربعـة أعضاء من الرسـميين : النائب العـام والسكرتير المالى ومدير الخدمة الطبيـة وآخر . ويشـكل المجلس التنفيذى من أربعة أعضاء من غير الرسميين أو من الرسميين مع جعل الرياسه لواحد من غير الرسـميين ويظل حق الاعتراض (الفيتو) فى يد الحاكم ولكنه من الواضح أنه من الصـعب عليـه استخدام الفيتو فى الظروف القهرية تماما طالما بقيت لغير الرسميين هذه القوة الغالبة .

ولقد رفض الزعماء السياسيون الافريقيون هذه المقترحـات سواء خارج المجلس التشريعى و داخله اذ أنهم ربطوا بينهـا وبين الادماج كما فعـل السكرتير المالى ففى احدى القرارات التى أصدرتها جمعية كيتوى الافريقية جاء مايلى : وبرغم أن غير الرسميين ينكرون أن مقترحاتهم ستؤدى الى الادماج مع روديسيا الجنوبية فان جميع الافريقيين يتفقون مع السيد ثورنتون السكرتير المالى فى أنها طريقة الى الادماج وكررت الجمعيات الافريقيه رأيها بأن المستقبل السياسى لروديسيا الشمالية يجب أن يستند على مبـدأ سـيادة مصالح

الافريقيين وافصحت المناقشات التى دارت بمجالس المقاطعات وبجلس النواب الأفريقى عن أن زعماء القبائل يعتنقون المبدأ نفسه ٠

ولذلك فان مطالبة جون براون بحكومه مسئولة قد قضى على الثقة التى كان يحملها الافريقيون له ٠ وجعلتهم يدركون أن رابطتهم بالحكومة البريطانية كأداة لحمايتهم من المستوطنين لم تكن بالقوة التى تصوروها وأقنعتهم أن مصالحهم يمكن أن يحسن تمثيلها فقط بأعضاء ينوبون عنهم من جنسهم نفسه ٠

وكان رد فعل هذا التطور عميقا فقد أظهرت المناقشات فى المجلس النيابى سنة ١٩٤٧ استعداد بعض الاعضاء لمؤازرة اجراءات الحكومة الخاصة بصيانة التربة وتطوير المناطق القروية الافريقية فصرح السيد كاكومبى بأن الافريقيين فى روديسيا الشمالية يفسدون تربة البلاد ومثل الافريقى بطفل عليه أن يتناول الدواء الذى وصفه الطبيب وهذا الدواء هو الطرق الزراعية والطبيب هو الادارة الزراعية ٠ وبالنظر الى الأهمية المعلقة على نهوض الحكومة بالمناطق القروية الافريقية ومدى التغييرات المتضمنة اقتراحات خطة مابعد الحرب فأن هذا التأييد من الافريقيين كان مهما بوجه خاص ففى منطقة مازابوكا باقليم التونجا على سبيل المثال تقدمت الادارة الزراعية بمشروعات تهدف الى توطين الفلاحين الافريقيين فى قطعة معينة من الأرض وتشجيعهم على تطبيق طرق زراعية متقدمة غير ان هذه الجهود لم تلق الا نجاحا قليلا فكتب مدير الزراعة سنة ١٩٤٢ بأن الوقت مهيأ للعمل الحازم وأن ادارته لا قدرة لها الا على اطلاق صيحة تحذير وأن خبرة السنوات الست السابقة قد أظهرت ان التحذير فى ذاته لم يثمر الا قليلا ٠

غير أن انتظار تأييد السلطات الوطنية كان يعد افراطا فى التفاؤل تحت هذه الظروف فالآثار الطويلة المدى الخاصة بالتوطن وتشجيع تقدم زارعى التونجا المتنورين سيترتب عليها تقليل عدد الزارعين وزيادة المساحة التى يزرعها كل منهم واجبار الزارعين

الأقل كفاية على ترك الأراضى ومثل هذه النتائج لا تثمر الا عنفـــا ومقاومة وتذمرا فى أى مجتمع زراعى وخاصة من هؤلاء الذين أكرهوا على ترك الأرض ، الا أن هذا التذمر لم يكن قاصرا على تلك الفئـــة نظرا للظروف الخاصة لروديسيا الشمالية فالزعماء والمستشارون التقليديون الذين يكونون السلطات الوطنيـــة كانوا يستمدون السلطة من الحكومة المركزية فضلا عن عقيدة الأهالى فى الصفات الخارقة للطبيعة التى يمتلكونها وخاصة بالنسبة للأرض والرفاهية الزراعية فكل اجراء يمس ذلك يؤدى الى اضعاف السلطة الحقيقية للزعيم وظهور طبقة من السادة المزارعين خليق بأن يكون له هـذا الأثر ولذلك فمن الصعب أن ينتظر من السلطات الوطنية أن تؤازر فى النشاط الاجراءات التى توصى بها الادارة الزراعية وفضلا عن هذا فهم فى فشلهم فى عمل ذلك لم يفعلوا أكثر من تأييد سياسة الادارة الاقليمية المؤسسه على تشجيع العادات القبلية التقليدية ٠

وهذه المتناقضات كان من المتعين ايجاد حل لها فى مصالح الفلاح المتقدم اذا كان لا يقصد تخريب أراضى منطقة التونجا تماما وهذه المشكلة كانت شديدة التعقيد فى حد ذاتها فما بالك وعوامل أخرى تزيدها تعقيدا فالافريقيون المتقدمون الذين هم على استعداد لتأييد اجراءات صيانة التربة كانوا من الناحية السياسية أكثر وعيا كذلك ولكن الحكومة وجدت أن آراءهم بالنسبة للمسائل الأخرى مغلقة تماما مما يفسر المؤازرة الشديدة لزعماء القبائل واحجامهم عن منح الافريقيين المتقدمين مشاركة محدودة فى أعمال السلطات الوطنية وكانت الغالبية العظمى من أهالى التونجا تعتقد أن السبب الوحيد لمتاعبهم هو تحويل أراضى قبائل التونجا لاستيطان الأوربيين ومما لاشك فيه أن هذا التحويل قد أدى الى اشتداد تزاحـــم الافريقيين الا أنه حتما لو أعيدت هذه الأراضى للقبائل فالأمـــر مسألة وقت حتى تفسد تربة هذه الأراضى أيضا ما لم تغير التونجا طريقها فى الحياة من الأساس ٠

ولم تكن مشاكل الأراضى المستبعاة للافريقيين أقل شـــدة فمشروعات النهوض والتطوير لم تكن تتناول المناطق البعيدة منها وبذلك تقتصر الفرص الاقتصـــادية لسكانها على الأيدى العاملة

المهاجرة أما المناطق التى تتناولها خطط نظام التطورفيتعين أن تتناولها ثورة اجتماعية زراعية مماثلة لتلك التى دعت لها الحاجة فى مناطق التونجا وهى ثورة تتضمن نفس الصراع وبرغم أنه لا توجد مناطق استيطان للأوربيين قريبة من هذه المناطق فان أثر هذا الانقلاب الفنى كان أشد ، نظرا لأن القبائل لم يكن لديها فرصة سابقة للتعود على الاقتصاد المتبادل أو الطرق اللازمة لانشاء مزارع للفلاحين وزيادة على هذا فان مشروعات المزارع لو أفلحت فان حزام الخط الحديدى سيوفر كل الأذرة اللازمة وبذلك تفقد المناطق البعيدة سوقها للأذرة ويتعين عليها البحث عن محصولات أخرى • غير أن خطط مزارع الفلاحين لم يقدر لها النجاح الا فى مناطق معينة قرب بتوكى لعجز الفلاحين عن منافسة المحصولات المزروعة على امتداد الخط الحديدى أو زراعة حاصلات أخرى يجدون لها أسواقا •

وعلى نقيض ذلك فان النهوض الاقتصادى الممول من الأوربيين على امتداد الخط الحديدى كان يتقدم بخطوات متزايدة فى سنوات مابعد الحرب فقد ظل انتاج النحاس فى مستوى عال وبدىء فى صناعات ثانوية أخرى والمهاجرون الأوربيون الذين اجتذبتهم الارض ــ وخاصة الاسعار المرتفعة للدخان ــ جعلوا من النشاط الزراعى الأوربى رقما قياسيا وهكذا ازداد فقدان التوازن مابين منطقة التعدين المتقدمة صناعيا وحزام الخط الحديدى المزدهر وبين باقى البلاد التى وضعتها خطط النهوض فانها تبعث شعورا عاما بالركود •

وطالما أن الأراضى المستبقاة للافريقيين استمرت فى أن تعتمد اقتصاديا على الزراعة فان اجتماع التربة الفقيرة والأحوال الجوية غير المناسبة وذباب التسى تسى والبعد عن الاسواق تحول وحدها من غير حاجة لعوامل أخرى دون أى تقدم مادى ويعنى هذا أن لب المسألة فى أن اقتصاد الاقليم بأكمله مركز فى جزء صغير من مساحته الكلية وهو الجزء الممتد على طول الخط الحديدى وعند الحزام النحاسى فما لم يعمل على زيادة سعته وهو أمر يحتاج الى

ادخال رءوس أموال وكفايات أوربية فى المناطق الافريقية فان مآلها هو التأخير المستمر ٠

واذا كان تقسيم الأرض قد تولد مباشرة عن الأزمة العنصرية بالاقليم فان استمرار هذا التقسيم كاد يكون مشكلته الأساسية ٠ اذ كان لعدم التوازن الاقتصادى رد فعل سياسى فتدفق الافريقيين على المدن مثلا دفع المستوطنين الى المطالبه بتوسيع المنطقة المخصصة لاستيطانهم مما أثار خوف الافريقيين وخاصة لتزايد هجرة الأوربيين فى سنوات مابعد الحرب ووحدت المطالبة بحكومة مسئولة الزعماء التقليديين والافريقيين المستنيرين فى تصميم اجماعى للدفاع عن أمانى الافريقيين مهما كان الثمن وبذلك أصبح الافريقيون الذين كانوا وحدهم على استعداد لتأييد الاصلاح الزراعى ، يساورهم الشك فى اجراءات الحكومة بشأن زعمائهم التقليديين وتحت هذه الظروف أصبحت المشكلات التى كانت بالغة الصعوبة مستعصية على كل حال ٠

ولم يكن هنالك ثمة احتمال على أن التوتر العنصرى ستخبو جذوته فقد صمم غير الرسميين على أن ينتزعوا من الحكومة البريطانية اعترافا بالسلطة التى اعتبروا أنها قد خولت لهم بعد أن أصبحت الاغلبية لهم وزيادة على المطالبه بحكومة مسئولة فان موضوع ضريبة الامتياز على التعدين وصل الى ذروته ففى سنة ١٩٤٨ أعاد ولنسكى سؤاله ثانية محذرا الرسميين من أنه ما لم يتلق ردا من الحكومة الانجليزية حتى شهر مارس فانه سيقدم اقتراحا بالاقتراع على عدم الثقة ولما لم يصل أى رد وجه ولنسكى فى ٢٢ مارس حركة تطالب وزير المستعمرات باعادة النظر فى قراره واتخاذ الخطوات المؤكدة بأن حقوق التعدين مخولة لأهالى روديسيا الشمالية ونبه ولنسكى أنه باعتبار أن سعر النحاس هو ١٣٢ جنيها للطن فان ضريبة الامتياز المستحقة لشركة جنوب افريقية الانجليزية تصل الى ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه سنويا وأن حوالى نصف القيمة الكلية للانتاج المعدنى للبلاد أى حوالى ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تدفعها البلاد كفوائد وقال ولنسكى انى

لا اقترح عدم أحقية أولئك الذين استثمروا اموالهم فى عائد غير
أن الذين يملكون هذه البلاد وصنعوها لهم الحق فى نسبة معقولة
من هذه الاموال واذا لم تستجب حكومة المملكة المتحدة لمطالبنـــا
فانى اظن أن الوقت قد حان لفرض رســم على ضريبة الامتياز
أقترح أن يكون ٥٠ ٪ منها .

وعلى أثر ذلك دعى وفد من روديسيا الشمالية الى لنــدن
لاجراء مباحثات مع وزير المستعمرات .

الفصل الحادى عشر

اقتراح تكوين الاتحاد ولكن الركود لا يزال قائماً

فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ خاطب جون براون المجلس التشريعى مفصلا آراءه عن التطور الدستورى لروديسيا الشمالية فالخطوة الأولى الواجب اتخاذها فى اعتقاده هى ادماج روديسيا الشمالية ونياسالاند فى ظل دستور مماثل لذلك الذى اقترحه للاولى وبذلك تحقق ميزتان الأولى هى زيادة القوة البشرية والثانية أنه نظر التكافؤ اقتصاد القطرين فأنه يمكن لنياسالاند أن تسد النقص فى الطعام بروديسيا الشمالية فى الوقت الذى تزود فيه هذه الأخيرة نياسالاند بمنتجات صناعية من صناعاتها الثانوية الناشئة فاذا تم هذا الاتحاد فانه يمكن عندئذ توحيد هذين القطرين الشماليين مع روديسيا الجنوبية وبذلك تظهر الى الوجود دولة أفريقيا الوسطى التى يعتبرها جون براون حيوية لخير هذه الاقطار الثلاثة ووجودها .

ومن الواضح أن هذه الاقتراحات هى امتداد لاقتراح ايجاد حكومة مسئولة فالأساس فى كليهما هو التحرر من ربقة وزارة المستعمرات مع ضمان المصالح الافريقية وخاصة ما كان منها متعلقا بالأرض وبعد ذلك بعشرة أسابيع فى الجلسة الافتتاحية للانعقاد التالى للمجلس التشريعى خاطب المستر ولنسكى الحاكم بخصوص زيارة وفد روديسيا الشمالية للندن للتفاوض فى مسألة الحكومة المسئولة فقال انما نتطلع الى فرصة للتفاوض فى مسألة الاتحاد مع وكيل وزارة المستعمرات ...

وبذلك وجد وزير المستعمرات نفسه مواجها بمجموعة مذهلة التعقيد من المطالب فبالنسبة لموضوع حق شركة جنوب افريقيا

الإنجليزية فى ضريبة الامتياز على التعدين ومسألة اتحاد الاقطار الثلاثة صرح السير جريس جونز أن حكومة صاحبة الجلالة ليست فى مركز لتحكم على نفسها ولكنه وافق على تعديل تشكيل المجلس التنفيذى بحيث يجلس فيه أربعة من الاعضاء غير الرسميين بالمجلس التشريعى بما فى ذلك أحد الاوروبيين المعينين لتمثيل المصالح الأفريقيه وقد اعتبر غير الرسميين ذلك كسبا فبافتراض أن قراراتهم ستكون اجماعية فان وجهة نظرهم هى التى ستسود فى المجلس التنفيذى ثم أذيع بعد ذلك أن واحدا أو اثنين من غير الرسميين ستوكل اليه مسئولية مجموعة أو عدة مجاميع من ادارات الحكومة عندما يصبح دستور سنة ١٩٤٨ نافذا ٠

غير أن الاحداث كانت تتطور سواء رضيت حكومة صاحبة الجلالة بالحكم على نفسها ام لم ترض فقد اكتسح الحزب الوطنى بزعامة الدكتور مالان الحزب المتحد وانتزع السلطة من أيدى الفيلد مارشال سمطس ومثل هذا الحدث كان يمس المستوطنين الاوروبيين فى روديسيا الشمالية والجنوبية وقد أخذ الحزب الجديد على عاتقه أن يقطع تدريجيا الوشائج التى تربط جنوب افريقيا ببريطانيا وهى وشائج يحسونها بشدة فى روديسيا وزيادة على ذلك فان أهالى روديسيا المتحدثين بالانجليزية كانوا يدركون ما عليه عدد المتحدثين بلغة البوير فى جنوبى افريقيا شمال نهر اللمبوبو وأن عواطفهم قد تنجذب للحكومة الوطنية الجديدة وبهذا ازداد الشعور بالحاجة الى انشاء دولة افريقيا الوسطى بحيث تكون وثيقة الروابط مع بريطانيا ولها من القوة ما يمكنها من مقاومة نفوذ جنوبى افريقيا ٠

وقد حدث أن تقابل فى لندن زعيما روديسيا الشمالية والجنوبية حيث كان ولنسكى قد حضر مؤتمر افريقيا الانجليزية الذى عقده وزير المستعمرات بينما حضر السير جودفرى مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث ولقد اقتنع ولنسكى خلال محادثاته مع مستر جريس جونز ان الحكومه البريطانية لايمكن أن تؤيد الادماج فقد حاول اقناع رئيس وزراء روديسيا الجنوبية بأن السبيل الوحيد لتحقيق أوثق الروابط بين روديسيا الشمالية والجنوبية هو عن طريق الاتحاد ٠ وقد نجح ويلنسكى فى محاولته اذ أعلن السير جود فرى أنه على أتم استعداد لعقد مؤتمر يضم غير الرسميين بروديسيا

الشمالية وممثلى الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبيـــة لبحث الموضوع .

وفى فبراير سنة ١٩٤٩ انعقد مؤتمر الإتحاد عنـد شلالات فيكتوريا وكان السير جود فرى على رأس وفد روديسيا الجنوبية ويلنسكى على رأس وفد روديسيا الشمالية وحضر كذلك الاعضاء البارزون للجماعات الأوربية فى نياسالاندولم يدع أحد من الافريقيين فأرسلت جمعية صوت الافريقيين بروديسيا الجنوبيه مراقبا أوربيا وحضر كذلك جون براون كممثل للعناصر الأفريقيـــة فى روديسيا الشمالية .

ولقد كان هذا المؤتمر ناجحا من وجهة نظر الوفود الأوربية اذ قرر أن اتحاد روديسيا الشمالية والجنوبية ونياســالاند عمل ومرغوب فيه ووضعت أسس دستور هذا الاتحاد ولـكنه كان مفجعا من وجهة نظر الافريقيـين فى روديســيا الشمانية وأكـد الخطاب الافتتاحى لرئيس وزراء روديسيا الجنوبية أسوأ مخاوفهم . اذ أعلن فى خطابه بأن الأحوال فى أفريقيا الوسطى لاتســمح لادخال نظام الحكم الديمقراطى نظراً لعـدم نضج الوطنيـين للمشـاركة فى الانتخابات .

وفى الواقع كان الهدف الاساسى للوفود المجتمعة هو انشاء دولة جديدة لها من الموارد المادية والبشرية ما يمكنهــا من صيانة استقلالها بحيث أنه فى الميـدان العنصرى يمـكن حماية مصــالح الاوروبيين . ويتحقق هذا من وجهه نظر وفود روديسيا الشماليـة ونياسالاند بالمؤازرة الفعالة لروديسيا الجنوبية ، نظرا لأن ما بها من جاليـــة أوروبيـــة ، وموارد للادارة الوطنيـــة ، والخبرة الفنية ؛ هو السبيل الوحيد للمحافظة على الاستقلال وفى نفس الوقت حماية مصالح الأوروبيين وأصرت روديسيا الجنوبية على أنه يلزم الايترتب على الاتحاد أى اتصال وثيق بالحـكومه البريطانية نظرا لأنهـا من وجهة نظر روديسيا الجنوبية يشجع الوطنية الافريقية فى الجنوب ووطنية السود فى الشمال .

وكان اتحاد الجمعيات الافريقية قد أعيدت تسميته سنة١٩٤٨ بالمجلس الوطنى الافريقى لروديسيا الشمالية وهو منظمة سياسية يتزعمها الأفريقيون المتنورون القاطنون بالمـدن وسريعا ما اتضـــح

أن هذه المنظمة كانت تنظم بنشاط معارضة الافريقيين لاقتراحات الإتحاد .

ولم يعد محتملا أن تزداد فكرة الاتحاد تقدما فقد كرر حزب العمال الانجليزى تصميمه على ألا يمنح تحت ظرف من الظروف زيادة فى السلطة السياسية للمستوطنين فى افريقيا الوسطى دون زيادة فى قوة الافريقيين . ولذلك فقد كان من الصعب انتظار تأييد فعال من الحكومة الانجليزيه العمالية القائمة لفكرة انشاء الاتحاد . ولم يكن وزير المستعمرات فى مركز يسمح له برفض الاتحاد فى الوقت نفسه ، فالضغط الذى بذله غير الرسميين أرغمه على تعديل الأفكار التى طالما صرح بها عندما كان فى المعارضة . فقرار السماح لاربعة من غير الرسميين بالجلوس فى المجلس التنفيذى والاتفاق على أن آراءهم مجتمعة لها الوزن نفسه كما فى المجلس التشريعى وندب اثنين من الاوربيين المنتخبين ليصبحا وزراء مسئولين عن مجموعات من الادارات الحكومية كل هذا يعد حركات فى اتجاه زيادة قوة الاوروبيين وزيادة فى النفوذ السياسى لهم دون موازنة مقارنة فى تقدم الافريقيين .

وبالنسبة لمسألة سيادة مصالح الافريقيين كان غير الرسميين متلهفين على اجبار الحكومة على التخلى عنه وفى سنة ١٩٤٥ وافقت حكومة روديسيا الشماليه على القرار الذى تقدم به الماجور ماجى وهو عضو منتخب عندما قرر : أن مصالح الافريقيين والأوروبيين متشابكة فى الاقليمبحيث أن سياسة تغليبمصالح احدى الطائفتين على الأخرى ستضر ضررا بليغا بتقدم روديسيا الشمالية .

وفى مارس سنة ١٩٤٨ طلب ويلنسكى الاجابة بلا أو نعم عن سؤاله : هل سياسة تغليب مصالح الافريقيين لا زالت مناسبة لروديسيا الشمالية ؟ فصرح السكرتير العام فى المجلس التشريعى: بأن مبدأ المشاركة يعنى أن مصالح احدى الطائفتين لا يمكن أن تتغلب على مصالح الطائفة الأخرى .

وفى أغسطس سنة١٩٤٨صرح وزير المستعمرات فى الجلسةغير العادية للمجلس التشريعى الافريقى قائلا ان النقطة الرئيسية أن تقدم روديسيا الشمالية يعتمد على مشاركة حقيقية مابين الأوربيين

والافريقيين • ولا محل لأن تعتنق الحكومة سياسة تغليب مصالح أي من الطائفتين على الأخرى • ان مصالح روديسيا الشمالية لا يخدمها الا سياسة قائمة على التعاون القلبي ما بين طوائف المجتمع المختلفة •

وفي نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعلن ويلنسكي عن نيته في التقدم بقرار للتصريح بفرض ضريبة امتياز على الانتاج المعدني وجاء في مشروع قراره • وانني لمقدر لما يعنيه هذا • أنه يعني أننا سننفذ هذا القرار لأن زملائي يؤيدونني ، سننفذه برغم تصريح وزير المستعمرات سنة ١٩٣٩ ، ولكنني أريد أن أحذر الحكومة من أنها اذا رفضت هذا التصريح فستثور المتاعب في هذه البلاد • وقد أيد جميع غير الرسميين هذا القرار وامتنع الرسميون عن التصويت بناء على نصيحة الحاكم وبذلك ووفق عليه وكان ولنسكي قد أوضح قائلا أما أننا نحن غير الرسميين لنا كلمة ودور في حكومة هذه البلاد أو ليس لنا شيء من ذلك وحينئذ علينا أن نتخذ دورنا الطبيعي وهو دور المعارضة •

وتولد الاحتكاك كذلك ما بين الرسميين وغير الرسميين بسبب الاختلاف في تفسير عبارة أن القرارات الاجماعية لغير الرسميين لها الوزن نفسه في المجلس التنفيذي كما هو الشأن بالمجلس التشريعي وفي ابريل سنة ١٩٤١ قام وزير المستعمرات السير كريستن جونز بزيارة لروديسيا الشمالية صدر بعدها تصريح رسمي بأن النتيجة التي وصلت اليها مباحثات لندن في يوليو الماضي يجب أن يفهم أنها تعني أن الحاكم عليه أن يقبل مشورة الاعضاء غير الرسميين بالمجلس التنفيذي في حالة ما اذا كان الاجماع من أربعتهم الا في الحالات التي يشعر أنه يتعين عليها استخدام سلطاته التي يحتفظ بها وعلق ولنسكي على ذلك بقوله « ان تفسير هذه العبارة أصبح الآن واضحا تماما وقد حصلنا عليه كتابة » الا أن الامور سارت في طريق آخر بالنسبة لمسألة الاتحاد فخلال رحلة وزير المستعمرات تلقى ما يزيد على اثني عشر التماسا من الهيئات الافريقية تعارض كلها الاتحاد وبرغم أن الوزير رفض التعليق عليها في الاجتماعات العامة فان مجرد سكوته أكد اعتقاد الاوربيين بأنه يؤيدها وعلقت

اعلى ذلك احدى الصحف المحلية بقولها « اذا ما فشل الاتحاد فانه من المحتم حدوث تغيير تدريجي في الاتجاهات بروديسيا الشمالية ومن المحتمل تجاوز أنظار الاوروبيين في روديسيا الجنوبية طلبا للتأييد والتشجيع في موضوع هو معركة الحياة بعينها » .

وبرغم أن وزير المستعمرات قد راعى عدم المساس بشعور الاوربيين فانه لتغافله عن شكوك الاوربيين وعدم ثقتهم حولها الى غضب صريح . فخلال زيارته القصيرة لروديسيا الجنوبية أشار الوزير الى أنه بسبب ضمانات الحكومة الانجليزية للافريقيين فانه يتعين مراقبة استيطان الأوربيين الدائم في روديسيا الشمالية وما كاد ولنسكي يقرأ تصريح الوزير في صحيفة محلية حتى أدلى باجابته عليه في اجتماع صحفي بمطار « لوزاكا » وهو على أهبة السفر الى لفنجستون لاجتماع سياسي « وان تصريح وزير المستعمرات مرفوض كلية .. واذا أرادت الحكومه البريطانية استخدامه فعليها أن تحضر بقواتها الى هذه البلاد لتنفيذه . ان المستوطنين لا يمكن أن يعترفوا بمبدأ سيادة مصالح الافريقيين ، واذ أصر مستر كويسن جونز على هذه السياسه فلن أتردد في هذا الالتجاء الى شعب جنوبي أفريقيا وروديسيا الجنوبية لتأييدنا في هذا النضال وسأتصل كذلك بالأعضاء المنتخبين في كينيا لضمان اتخاذنا موقفا حازما لضمان مصالح الأوربيين في وسط وشرق أفريقيا » .

ولقد كان غضب وزير المستعمرات شديدا لهذه الحملة الظالمة وحاول خلال بقية دورته انقاذ الموقف ففي اذاعة للافريقيين قبل سفره للندن صرح بقوله : والآن يوجد عدد كبير من الاوروبيين في هذه البلاد وهم يتيحون لكم فرص العمل ويزيدون من ثروة البلاد واني لاعلم أنه يبدو أنه لا يوجد في بعض الاماكن صراع ما بين مصالح بعض الاوروبيين والافريقيين ولكننا نحاول أن نمنع هذا ونزيل آثاره . وفي مؤتمر صحفي صرح السيد كويسن جونز أنه لمن الواضح أنه لخير هذه البلاد وتقدمها ان يكون للأوروبي مكان دائم .

وبذلك كان السير كريستن جونز في مأزق ما بين التأييد الذى أسبغه حزبه على قضية الافريقيين وقوة الطائفة الاوروبية في روديسيا

الشمالية ولم يكن لديه سبيل غير محاولة الموازنة بين وجهتي النظر المتصريتين فعندما سأل مستر سكنارد عضو البرلمان العمالي وزير المستعمرات في مجلس العموم بعد عودته من روديسيا الشمالية عن تأكيده بأنه لن يتخذ شيئا حيال اتحادبلادأفريقياالوسطى يؤدى الى زيادة القوة للاقليات الأوربيةفأجاب السير كريستنجونز ان المصالح الحالية والمستقبلة لروديسيا الشمالية لن يخدمها الا تعاون قلبيمابين العناصر المختلفة للمجتمع الا أنه في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ نشرت جريدة الافريقيين الاسبوعية التيتصدر فيكوزاكا ان السيركريستن جونزصرحعندمقابلته لوفد من المجلس الافريقي لروديسياالشماليةفى ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٩ أنه اذا نشب صراع مابين مصالح الاوروبيين والافريقيين فان مصالح الافريقيين هي التيستغلب فوجه ولنسكي سؤالا الى السكرتير العام عما اذا كان تصريح الوزير قد ذكر دون تحريف فأجابه بأن صحته هي « كانت وجهة النظر في الماضي أنه اذا نشب صراع في المصالح ولم يمكن ايجاد حل له فان مصالح الوطنيين هي التي ستسود وهذا الموضوع لا يخرج عن كونه مسألة فرضية اذ لم تعد لهذا التعريف السابق أية قوة على الاطلاق . ان حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مصالح الافريقيين تلقى كل ضمان . وكما ذكر في التصريح الرسمي سنة ١٩٤٨ يجب على الطائفتين أن تعملا سويا لخير البلاد .

فوجه ولنسكي السؤال التكميلي الآتي : هل يمكنني أن أسأل صديقي المبجل أن يصرح بشكل قاطع في لغة سهلة واضحة انمبدأ السيادة قد اندثر وأن السياسة المتبعة في هذه البلاد هي سياسة زمالة ومشاركة لكل الاهالي في مصالح الاهالي كافة ؟ فأجاب السكرتير العام اذا كان العضو المحترم يعني بالسيادة تغليب مصالح احدى الطائفتين بالمجتمع على الاخرى فيمكنني أن أقول ان السيادة قد ماتت واذا كانت السيادة تعني أن مصالح احدى الطائفتين لا يمكن أن تغلب على الاخرى فان السيادة تكون حية .

الفصل الثاني عشر

إدراك الحقائق

ان الخطوة الاولى أمام زعماء الاوربيين في افريقيـــا الوسـطى للخروج من هذا التيه هي تعديل طريقتهم الاصلية في عرض مسألة الاتحاد . وذلك بوضع وزير المستعمرات في مركز يضطر معه الى اتخاذ قرار بشأنه . ففي نوفمبر سنة ١٩٤٩ تقدم ولنسكي الى المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية بمشروع القرار الآتي : « ان من رأى هذا المجلس أن الوقت قد حان لحكومة صاحبة الجلالة أن تقود حركة انشاء اتحاد في افريقيا الوسطى مـــكون من روديسيا الجنـــوبية والشمالية ونياسالاند » ولتأييد هذا الاتحاد واظهار أهميته استعمل ولنسكي الحجج نفسها التي كان قد ساقها في خطبة له بعد الحرب بخصوص الادماج ولكنه في هذه المرة عنى بأن يوضـــح مكاسب بريطانيا من انشاء دولة افريقيا الوسطى القوية التي يربطها ببريطانيا أوثق الروابط حيث نبه الى أنه من المستحيل تجاهل اتجاه الحوادث في جنوب أفريقيا حيث يردد الوزراء الوطنيون الرغبة في انشاء جمهورية قد تخرج على نطاق الكومنولث . وصرح ولنسكي ان جنوب أفريقيا قد تظل على الحياد في الحرب المقبلة وعلى ذلك فان الوضع الاستراتيجي لن يصبح مأمونا وهناك أيضا مسألة الدفاع اذا لم تعد بريطانيا تلك القوة التي كانت سنة ١٩٣٨ وأصبحت مقدرتها على الدفاع عن افريقيا الوسطى مشكوكا فيها . كما أن كلا من البلاد الثلاثة بأفريقيا الوسطى غير قادرة على الدفاع عن نفسها مالم توجد قوة اقتصادية وراء ذلك، وهذه لا يمكن الحصول عليها بغير طريق الاتحـــاد ولما كان فحوى الخلاف على الاتحاد هو المسألة الافريقية فقد عالجها ولنسكي بقوله .

ان الوطنيين يكرهون التغيير وان الشكل الوحيد للحكم الذى يقبلونه هو الموظفون الرسميون لوزارة المستعمرات واستطرد يتساءل « فهل أنا فى حاجة الى أن أصرح للمجلس أن هذا الاتجاه يرفضه مجتمع المستوطنين فى هذه البلاد ؟ لقـــد اقترعنـــا سنة بعد أخرى فى مصلحة اعتمادات لتوفير شتى الخدمات للافريقيين ولم تكن حكومة صاحبة الجلالة هى التى وفرت الاموال بل وفرتها المشروعات والقوة المحركة وعزائم الاوربيين فى هذه البـــلاد فاذا اقترح بعد ذلك عدم صلاحيتنا للمشاركة فى الحكم فذلك أمر يناهضه الاوربيون اننى لمدرك ومشارك للافريقيين فى عدم حبهم للتغيير . ولكن اذا أمكن لأحد أن يمكن الافريقيين من الاعتقاد أن الخيار الوحيد لهم هو أن يظلوا كما هم حاليا أو يصبحوا جزءا من دولة اتحادية فان هذا الشخص يكون غير أمين . ان الوضع فى هذه البلاد وثروتنا المعدنية وموقعنا الاستراتيجى لا يسمح بأن تظل هذه البلاد على حالها فعلينا أن نتقدم بها فاذا لم نفعل فان شعوبا أخرى ليست مستعدة لان تتركنا نضع الايدى على هذه الآفاق الواسعة وهذه الثروة المعدنية الهائلة دون استغلال وانى لاقرر بالنظر الى مصالح الاوربيين فى هذه البلاد وبالنظر الى مصالح الافريقيين ان هذا الجزء من العالم يجب النهوض به .

وقال جون براون انه هو وزملاؤه الثلاثة والأوربى الثانى المعين لتمثيل الافريقيين والعنصران الافريقيان سيصوتون ضد هـذا القرار وهنا يصر براون على انه بجانب واجبنا كممثلين لوجهة النظر الافريقية فاننا نشعر أنه بالنظر الى المعارضة الافريقية للاتحاد فان الوقت لم يعد مناسبا لحكومة صاحبة الجلالة فى قيادة حركة انشاء دولة اتحادية . واننـــا لنعارض كذلك الاقتراحات التى أبـديت فى مؤتمر شلالات فيكتوريا اذ هى فى رأينا الادماج تحت اسم آخر .

ولم يكن فى قدرة الرسميين التصويت فى مصلحة القرار فوزير المستعمرات يعارض الاتحاد كما لم يكن فى مقدورهم التصويت ضده والا أدى ذلك الى احتكاكهم ثانية بالاعضاء المنتخبين ولذلك فقد اتخذوا طريقا وسطا وامتنعوا عن التصويت مما أدى الى الموافقة على القـرار بأغلبية أصوات الاعضاء المنتخبين على الاصوات الممثلة للافريقيين .

ومرت الشهور دون أن تتخذ لندن قرارا واستمرت العلاقات

العنصرية تزداد سوءا كما ازدادت وحدة المجتمع الافريقي تحت زعامة المجلس الإفريقي وفي هـــذه اللحظة تدخل الحظ اذ نتيجة لحركة انفصالية في حزب العمال فقد الســـير كريستن مقعده وعاد حزب العمال الى السلطة ولكن بأغلبية أقل مما كانت له وعين اتلي رئيس الوزراء جيمس جريفت وزيرا للمستعمرات بدلا من كريستن جونز ٠

وانتهز ولنسكي الفرصة ليعدد مرة أخرى مزايا انشاء اتحـاد في افريقيا الوسطى البريطانية فقال : ان الناس كافة تعلم الاسباب، اذ طالما أعلنتها هنا ٠ ولـكنى حاولت فقط ان أحث السيد الوزير على الموافقة على شيء واحد ٠ هو اقتراح عقد مؤتمر أفضل لمحـاولة وضع نهاية لهذا الموضوع ٠

وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلن جيمس جريفت في مجلس العموم أن حكومة صاحبة الجلالة قررت وجوب اجراء دراسة جديدة لمسألة المزيد من الاتحاد وكما اقترح جورفرى كان يجب لتحقيق هذه الدراسة أن يقوم الرسميون الذين يتعين عليهم الاجتماع لهذا الغرض في أوائل ابريل سنة ١٩٥١ وصرح جريفت أن النتائج التي يصل اليها المؤتمر لن تقيد واحدة من الحكومات المشتركة فيه فالمؤتمر ذو هدف استطلاعي لمعرفة ما اذا كان المزيد من الاتحاد السياسي بين بلاد أفريقيا الوسطى الثلاثة مرغوبا فيه أم لا ٠

وقد أشار الرسميون في تقريرهم الى ضرورة اتحاد أوثق والحاجة لعمل سريع وأشاروا كذلك الى اعتماد كل من البلاد الثلاثة اقتصاديا الواحدة على الاخرى والى الحاجة الى سياسة اقتصادية موحدة داخليا وخارجيا وهذا التعجيل بالتوسع الاقتصادى سيؤدى الى أن يعم الخير جميع السكان وخاصة التقدم السريع في تزويد الافريقيين بالخدمات الاجتماعية ونبه الرسميون الى أن الهدف النهائي للحكومات الثلاث متماثل بوجه عام فهي تهدف جميعا الى التقدم بالافريقيين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في زمالة ومشاركة مع الاوربيين وبذلك فان ماقد يوجد بينها من خلاف في السياسة الوطنية التي تتبعهـــا كل منها لا يمكن أن يعد سببا ضد الاتحاد الذى يزيد من الروابط بينها ٠ ولهذا السبب فقد نصحوا باتحاد أوثق وتقدموا بخطة مفصلة لانجازه ٠

ولقد رفض الرسميون اقتراح الادماج وعصبة وسط أفريقيا الاول بسبب معارضة الافريقيين له ولانه معقد وغير مقبول من الاوربيين بروديسيا الجنوبية وأيد الرسميون النظام الاتحادى قائلين:

اننا نعتقد أنه سيمكن البلاد من الاتحاد الفعال للعمل المشترك في الميادين التي تفيدها جميعا في الوقت الذي لا يمس سلطة كل من الحكومات الفردية مع الاعتراف بمسئوليه حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة قبل الشعوب الافريقية • وقسمت على وجه التحديد اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بحيث تكون الوظائف والخدمات التي تمس العلاقات الخارجية من اختصاص الاولى في حين ان تلك المتعلقة بالحياة اليومية للشعب الافريقي من اختصاص الثانية كما تحتفظ الحكومات المحلية بكل مظاهر الادارة الافريقية والخدمات الاجتماعية والفنية •

واقترح الرسميون أن يكون المجلس التشريعي الاتحادى عبارة عن مجلس واحد مكون من خمسة وثلاثين عضوا يمثل سبعة عشر منهم روديسيا الجنوبية وأحد عشر روديسيا الشمالية وسبعة نياسالاند ويمثل ثلاثة من كل اقليم المصالح الافريقية • ولضمان هذه المصالح بصورة كافية تنشأ لجنة الشئون الافريقية يرأسها وزير للمصالح الأفريقيه لمناقشة كل التشريعات قبل اصدارها • فاذا ماوجدت أي تشريع فيه اضرار بالمصالح الافريقية تحفظ عليه الحاكم العام ورجع في أمره الى وزير المستعمرات •

وقد أعلن جريفت أن هذا التقرير خطوة بناءة في مسألة المزيد من الروابط بين هذه الاقاليم الا أن الحكومة البريطانية لن تتخذ أي قرار الا بعد أن تنتهي حكومات الاقاليم الثلاثة من بحثه وكان ولنسكى وسير جودفرى شديدى الحماس بالنسبة له • أما الافريقيون فقد عارضوه بشدة وخلق بينهم شعورا عاما بأنهم لابد أن يغرقوا سويا أو يسبحوا سويا •

وفي أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥١ قام وزير المستعمرات ووزير علاقات الكومنولث بزيارة وسط افريقيا لاختبار وجهة نظر الأفريقيين وشرح مغزى اقتراحات الاتحاد لهم وانتهت الزيارة بعقد مؤتمر عند الموقع المفضل - شلالات فيكتوريا - حضره ممثلون عن الحكومات

الاربع المعينة ووفود من المجلس التمثيلى الافريقى بروديسيا الشمالية ومجلس الحماية الافريقى فى نياسالاند ولازالة مخاوف الافريقيين فى الاقليمين الشماليين وافق المؤتمر على أنه فى حالة اتباع شكل من الاتحاد الوثيق يجب أن يتضمن الدستور بعض الحقوق الخاصة بالاحتفاظ بالاحوال فى روديسيا الشمالية ونياسالاند وبذلك

يستبعد كل احتمال بامتزاج الاقاليم الثلاثة مالم تدع اليه الأغلبية وتبقى الأرض ومسألة توطنها فى روديسيا الشمالية ونياسالاند رهنا بالسلطة المطلقة لحكومة صاحب الجلالة بالمملكةالمتحدة وكذلك تقدم الأفريقيين سياسيا فى الاقاليم الثلاثة •

وتأجل المؤتمر سنة أخرى بسبب الحاجة الى مزيد من المباحثات وبسبب ما أعلنه آتلى رئيسوزراء بريطانيا من أنه ستجرىانتخابات عامة فيها وقد أعادت الانتخابات العامة المحافظين الى الحكم وأصبح ونستون تشرشل مرة أخرى رئيس وزراء بريطانيا •

الفصل الثالث عشر

مولد دولة جديدة ـ مطالبة الأفريقيين بمبدأ المشاركة

وقع اختيار ونستون تشرشل على أوليفر ليتلتون ليكون وزيرا للمستعمرات وبسرعة اتضح اتجاهه واتجاه الحكومة الجديدة حيال اتحاد أفريقيا الوسطى المقترح . ففي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤١ أعلن ليتلتون في مجلس العموم أن حكومة صاحب الجلالة توافق كلية على نتائج مؤتمر شلالات فيكتوريا الثاني ووعد بعقد مؤتمر آخر في لندن في يوليو التالي لاجراء مزيد من المباحثات والمشورة ، بشأن الاتحاد كما ذكر أن تخطيط الاتحاد على الاسس العامة الواردة في تقرير الرسميين أمر مفضل .

وكان رد الفعل مريرا لدى الافريقيين في روديسيا الشمالية بالنسبة لهذا التصريح . فقد كان واضحا أن المجتمع الافريقي يعارض التصريح الرسمي الذي صدر بعد مؤتمر شلالات فيكتوريا والذي ينص على استعداد الافريقيين لقبول الاتحاد على الاسس المقترحة بتقرير الرسميين ، بعد ما تعرف معسألة المشاركة وتوضع موضع التنفيذ . فدعا الحاكم في ديسمبر سنة ١٩٥١ المجلس التمثيلي الافريقي لجلسة خاصة وسأل الاعضاء عما اذا كانوا يوافقون أو يعارضون هذا التصريح وسألهم كذلك أن يجتمعوا بالرسميين وغير الرسميين لتحديد تعريف المشاركة . الا أن المجلس رفض أن يشارك في تجديد تعريف المشاركة خوفا من أن يؤدي ذلك الى خطوة جديدة نحو الاتحاد ، تبينوا أن موافقتهم السابقة على التصريح الرسمي قد مكنت ليتلتون من أن يمد في خططه نحو مؤتمر آخر للاتحاد . وبعد مناقشات طويلة ومريرة وافق المندوبون على تغيير التصريح بحيث تعدل عبارة

« سينظرون فى مسألة الاتحاد » الى عبارة « قد ينظرون فى مسألة الاتحاد » بعدما يحدد مفهوم المشاركة وتوضع موضع التنفيذ ٠

غير أن الحكومة البريطانية كانت قد عقدت العزم على التعجيل بخطواتها سواء رضى الأفريقيون بالتعاون أم رفضوا ، الأمر الذى أثار احتجاج الجميع وكان من رأى أعضاء كثيرين بمجلس العموم ان الأمور فى مسألة الاتحاد تعمل بطريقة غير كريمة٠ بل وأظهرت بعض الصحف ذات النفوذ عداءها نحو عزم الحكومة على اتخاذ قرار فى مسألة الاتحاد بأسرع ما يمكن ٠ وتكون المكتب الافريقى للدفاع عن قضية الافريقيين ضد الاتحاد ، وليكون فى لندن وغيرها من بلاد المملكة المتحدة قاعدة شعبية للمتحدثين الافريقيين منأفريقيا الوسطى واحتلت مسألة الاتحاد من الصحف صفحاتها الأولى وأصبح قسم كبير من الرأى العام البريطانى يشعر بأهمية المشكلة ٠

وفى الوقت نفسه كانت المعارضة الافريقية فى روديسيا الشمالية تزداد سرعة وأصبحتالقيادة السياسية للمجتمعالافريقى فى أيدى المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذى استبدل ببعض أعضائه المعتدلين أعضاء اكثر نشاطا أو تزعم نكومبولا الذى كان من أشد معارضى الأندماج منذ عدة سنوات٠وسرعان ما أصبح المؤتمرالوطنى تحت قيادته هيئة واسعة الانتشار لها سكرتارية منظمة بكل المقاطعات وفروع فى أبعد أركان الاقليم ٠

وكنذير لهذا الاتجاه أصدر المؤتمر فى أوائل سنة ١٩٥٢ التصريح الآتى « نظرا لما نلركه من عزم الحكومة على محاولة فرض الاتحاد ضد الرغبة الاجماعية للشعب الافريقى ، ونظرا لعدم وجود القوة الدستورية الطبيعية التى يمكنها أن تنفع هذه الحركة ، فان المؤتمر يتبنى من حيث المبدأ حركة الاحتجاج الجماعى ويعقد العزم على أن يبدأ معركة لتنظيم الشعب لمثل هذه الحركة٠وينتدب المؤتمر المجلس الأعلى للنشاط ، وهو يتكون من تسعة أعضاء يشغل أربعة منهم مقاعد فى مؤتمر اتحاد الصناعات الافريقى ، لوضع الخطط اللازمة ، وتخول له سلطة اصدار الاوامر باسم المؤتمر حتى ماكان

خاصا بالدعوة الى الاضراب العام عن العمل . ولهذا المجلس كذلك سلطة اصدار الدعوة الى العمل الجماعى فى الوقت الذى يراه مناسبا خلال أزمة الاتحاد . وما كاد يصدر هذا القرار حتى أمل المؤتمر باعادة النساء والأطفال من المدن الى قراهم وصرح نكومبولا أن أرواح الأوربيين ستصبح مهددة اذا ما فرض الاتحاد ضد رغبات الافريقيين .

وعندما انعقد مؤتمر الاتحاد فى لندن فى شهر ابريل برياسة لورد سالسبورى وزير علاقات الكومنولث وأوليفر ليتلتون وزير المستعمرات حضره المندوبون الرسميون وغير الرسميين لاقاليم افريقيا الوسطى الثلاثة وامتنع المندوبون الافريقيون عن حضوره برغم دعوتهم وبرغم وجودهم فى لندن فى ذلك الوقت وفى نهاية المؤتمر صدر بيان بأنه قد أمكن الموافقة على مشروع للدستور . كما نصح المؤتمر بسرعة تكوين ثلاث لجان بوساطة حكومات المملكة المتحدة ، لجنة روديسيا الجنوبية ، ولجنة روديسيا الشمالية ولجنة نياسالاند لاجراء أبحاث تفصيلية عن النتائج المالية للاتحاد ، وانشاء مجلس الخدمات الاتحادى والمملكة العليا الاتحادية . وتم تكوين هذه اللجان فى يونيو سنة ١٩٥٢ وتقدمت بتقاريرها فى ٢٩ من أكتوبر الى البرلمان عن طريق وزيرى المستعمرات وشئون الكومنولث . ولاعطاء مهلة كافية لدراسة هذه التقارير أعلنت الحكومة البريطانية أن المؤتمر الختامى للاتحاد سينعقد فى لندن أول يناير سنة ١٩٥٣ .

وفى هذا الوقت انقسم المؤيدون والمعارضون للاتحاد الى مجموعتين، فكان المعارضون للاتحاد يشعرون بخطأ انشاء هذا الاتحاد الجديد برغم المعارضة المريرة للزعماء الافريقيين فى المحميتين الشماليتين ، وبرغم العلاقة الخاصة التى تربط الحكومة البريطانية بالاهالى الوطنيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند . وترد الحكومة البريطانية والمؤيدون للاتحاد بأن الأغلبية الساحقة للشعب الافريقى ليس لديها فكرة عن المعنى الحقيقى لمقترحات الاتحاد ، وأن حزب المؤتمر الوطنى يشوه هذه المقترحات عمدا حتى يرفضها الرأى العام الافريقى . ومع ذلك فقد اتفق الجميع على أن الاتحاد سيتسبب فى مزايا اقتصادية للأقاليم الثلاثة . وبذلك أصبح بيت القصيد فى

هذا الخلاف هو ما اذا كانت معارضة فى المحميتين الشماليتين لهـا ما يسوغها فعلا أم لا .

ان جوهر معارضة الافريقيين للاتحاد ينصب على انه سيؤدى الى انتقال السلطة السياسية الى أيدى العناصر الأوروبية المحلية فى بلاد الاتحاد بوجه عام وفى روديسيا الجنوبية بوجه خاص وانتقال السلطة بهذا الوضع سيؤدى حتما الى الاضرار بمركزهم وتوقف بل قلب مقاييس تقدمهم تلك المقاييس التى وضعتها وزارة المستعمرات، والى فقدانهم لاراضيهم الاحتياطيـــة نظرا لان الحكومة الانجليزية ستصبح فى مركز لايسمح لها بضمان تعهداتها ، وأخـيرا سيؤدى الى أن تصبح الامور فى افريقيا الوسطى مماثلة لما هى عليه فى اتحاد جنوب افريقيا .

وهنالك أسباب أخرى لمعارضة الزعماء الافريقيين فى روديسيا الشمالية للاتحاد ، أهمها التمييز العنصرى المطبـق فى روديسيا الجنوبية بحيث أنه ممنوع عليهم تكوين اتحادات عمالية هنالك وعدم تمثيلهم فى المجلس التشريعى وتحديد القانون لمنـــاطق البيض والسود ، واحتياج الافريقيين الى عدد من تصريحات المرور فى مناطق المدن ، وتجريد زعماء الافريقيين هنالك من السلطة والعزة التقليدية التى لهم فى المجتمع الافريقى .

غير أن هذه الحجج مردود عليها اذ أنه فى واقع الأمر لا تختلف الأمور كثيرا فى روديسيا الشمالية عنهـا فى الجنوب . فالتمييز العنصرى موجود فى الاولى كما هو فى الثانية ، وما خطاب جون براون عن العلاقات العنصرية سنة ١٩٤٦ الا خير الأدلة على ذلك ولم تتغير الامور كثيرا منـذ ذلك التاريخ . وحقيقة أن القانون لا ينص على تحديد مناطق للبيض وأخرى للسود فى روديسيا الشمالية ، كمـا هو الحال فى روديسيا الجنوبية ، ومع ذلك فان السود يمنعون من الاقامة فى المناطق السكنية الخاصة بالأوربيين ما لم يكونوا فى خدمة الاوربيين ، فيقطنون فى أكواخ تلحق بمؤخرة منازل هؤلاء . وبالنسبة لالزام الافريقيين بحمل تصريحات فى روديسيا الجنوبية، فكذلك يتعين على كل افريقى فى مناطق المدن على امتداد الســكة الحديد فى روديسيا الشمالية أن يحمل مستندا يشير الى أنه ملحق بالعمل وانه قد دفع الضرائب المستحقة عليه . كما لا يمكن لأى

افريقى أن يدخل القسم الاوروبى في المدينة بغـــير تصريح اذا ما حل الظلام •

وبالنسبة لمركز وعزة الزعماء ، فحقيقة أن الادارة بروديسيا الشمالية تعترف بهم كزعماء لشعوبهم ولكنهم خدام للحكومة كذلك ويأتمرون بأمرها ولا تتردد فى طرد أحدهم اذا ما فشل فى القيام بمسئولياته أو عارض سياستها •

وبالنسبة للاعتراض القائل بأن اقامة الاتحاد ستمنح الأقلية الأوروبية سلطة سياسية دائمة فى أفريقيا الوسطى ، فانه يلاحظ ان دستور الاتحاد الذى أعده مؤتمر لندن فى يناير سنة ١٩٥٣ ما هو الا صورة للوضع الدستورى القـائم فى روديسيا الشمالية • فالمجلس الاتحادى تنحصر مسئولياته فى الامور التى تتعلق بالاوروبيين مباشرة ، أو بالأمور ذات الطبيعة الاقتصادية وهذه تتضمن الدفاع والشئون الخارجية ، المسائل المالية والاقتصادية ، والخدمات كسكك الحديد والبريد والتلغراف والطيران المدنى ، والزراعة ؛ والرى • والتعليم الابتدائي والثانوى لغير الافريقيين والتعليم العـــالى لكل العناصر • أما كافة الأمور التى تمس المسائل الافريقية فانها تركت لسلطة المجالس التشريعيه الاقليمية • وزيادة على هذا ، فانه لزيادة الحرص على المصالح الافريقية فى دائرة مسئولية التشريع الاتحادى فقد شكلت لجنة الشئون الافريقية فى المجلس الاتحادى ولها الاعتراض على القوانين التى يقرها المجلس اذا ما وجدتها تضر بمصالح الأفريقيين واذا كان الاعضاء المنتخبون يكونون الأغلبية فى المجلس الاتحادى فكذلك كان غير الرسميين فى المجلس التشريعي بروديسيا الشمالية • فاذا كان الحال كذلك فلماذا تشتد معارضة الزعماء الافريقيين فى روديسيا الشمالية لانشاء الاتحاد ؟ ان السبب فى هذا هو ان افصاح الحكومة البريطانية عن نواياها في التعجيل بمسألة الاتحاد قد حطمه الوهم الذى طالما تعلق به الافريقيون : وهو اعتقادهم بأن الحكومة البريطانية والرسميين بحكومة روديسيا الشمالية يمكنهم حماية المصالح الافريقية ويضمن لهم أن تصبح روديسيا الشمالية دولة وطنية مثلما حدث بساحل الذهب فى غربى افريقيا • • حقيقة ، ان السياسة الرسمية للاتحاد هى المشاركة العنصرية ولكن الافريقيين لا يجدون بادرة لهذه الزمالة والمشاركة في أى مكان بالروديسيتين

وفى واقع الامر ، فان مركز الثقل للسلطة انتقل من لندن الى وسط افريقيا • فبرغم الخبرة التى اكتسبها الوزيران العماليان

عندما كان حزب العمال فى الحكم ، فان ذلك لم يكن محل تقدير فى الحزب بوجه عام ، وكريسن جونز الذى اتخذ مركزا قيـاديا فى لمعركة ضد الاتحاد خارج مجلس العموم وصـــل به الامر الى أن يقول : « انه من المهم أن تذكر انه ليس لنا حق الغزو على نياسالاند وروديسيا الشمالية •

فأراضيهم لم تستسلم لاسلحتنا ، ولذلك فان أى شكل سياسى لايمكن ان يفرض عليهم دون موافقتهم، ان هذين الاقليمين الشماليين هما فى الحقيقة محميتان والسلطة البريطانية هنـــالك تستند الى المعاهدة والدعوة وتتضمن المعاهدات مع الزعماء الافريقيين الامتياز المعطى لشركة جنوبى أفريقيا الانجليزيه والذى أصبح سنة ١٩٠٠ معاهدة أو تحالفا مابين شعب الباروتسى وحكومة الملكة فيكتوريا»

وهذا القول ليس له ما يسوغه فى الحقيقة ، فالمعاهدة الوحيدة ما بين شركة جنوبى افريقيا الانجليزية وما بين سلطة ذات سيطرة على روديسيا الشمالية واعترفت بها الحكومة البريطانيــة ـ كانت تلك التى وقعت مع لوانيكا الزعيم الاكبر للباروتسى • فهل نسى كريستين جونز بهذه السرعة الأسرار التى أدت الى هذا الامتياز أنه لمن المشكوك فيه ان القوانين العرفية العملية تعطى الزعيم الحق فى التصرف فى حقوق الارض والتعدين دون موافقة شعبه ، ولـــكن لوانيكا لم يوقع وثيقة بيع شعبه فقط ، بل كل القبائل الاخرى فى روديسيا الشمالية • وهل يجادل كريسن جونز حقيقة بأن أمانة بريطانيا على أراضى النجونى كانت بناء على طلب ميتزنى ؟ وبالنسبة لضرورة موافقة الافريقيين على أى تغيير فى الوضع السياسى للاقليم هل توجد هنالك سابقة لذلك ؟ هل أخذت مشورة الافريقيين سنة ١٩٢٤ عندما نقلت مسئولية ادارة الاقليم من شركة جنوبى افريقيا الانجليزية الى الحكومة البريطانية ؟

نعم ان مشاعر العطف نحو الافريقيين يمكن فهمها ولكن المهم فى الموضوع ليس ما اذا كانت الحكومة البريطانية بموافقتها على الاتحاد تكون قد تخلت بذلك عن مسئولياتها وسلمت للافريقيين فى

روديسيا الشمالية ونياسالاند لسياسة القمع التى تتبعها الاقلية الاوروبية بل هو فيما اذا كانت الحكومة البريطانية بموافقتها على الاتحاد تكون مستعملة سلطتها الباقية ونفوذها فى وسط افريقيافى محاولة الحصول على اكبر كسب بالنسبة لمسئولياتها تجاه الافريقيين • ان السلطة السياسية فى روديسيا الجنوبية بين أيدى مجتمع المستوطنين الاوروبيين وقد نبه السير جوفرى هجنز رئيس الوزراء أنه ما لم يطبق الاتحاد بسرعة فليس أمام المستعمرة الا ان تختار الاستقلال ففى حالة فشل الاتحاد فان روديسيا الجنوبية ستجد نفسها وحيدة مما يضطر الاوروبيون وقد فقدوا الثقة الى التطلع لمؤازرة اتحاد جنوبى افريقيا ولن يكون ذلك خيرا للافريقيين وفى حالة فشل الاتحاد فان العناصر الاوروبيةفى روديسيا الشمالية ستطالب بالحكم الذاتى بأسرع ما يمكن مما سيؤدى لغير الرسميين كما حدث فى مرات عديدة سابقة أما نياسالاند فالمشكلة فيها اقتصادية اذ هى منعزلة جغرافيا وفقيرة اقتصاديا فمواردها المعدنية والزراعية قليلة وأى توسع مادى فيها لن يكون بغير ربطها بالروديسيتين برغم سوء المواصلات معها اذ أن الطريق الرئيسى منها يمر خلال افريقيا الشرقية البرتغالية •

فموافقة حكومة المحافظين على اقامة الاتحاد الجديد بكل مايمكن من سرعة انهت الحالة السائدة لعدم الثقة السياسية • ففى ميدان العلاقات العنصرية حثوا زعماء الاوروبيين على قبول النص على مبدأ المشاركة العنصرية فى الدستور والتمثيل المباشر للافريقيين فى المجلس الاتحادى وهو تجديد مذهل بالنسبة لروديسيا الجنوبية حيث لم يجلس افريقى فى المجلس التشريعى وفضلا عن هذا فقد حث الزعماء الاوروبيين على قبول فكرة لايعاد النظر فى الدستور الا بعد سبع سنوات من بدئه وبهذا تمكنت الحكومة البريطانية بذلك من الاحتفاظ بمركزها فى المحميتين وفى وسط افريقيا لمدة أطول مما كانت تؤمل •

وبعد ثلاث سنوات من الاتحاد طلبت العناصر الاوروبية التقوية العاجلة للحكومة الاتحادية ومنح الاستقلال التام فى أقرب فرصة ممكنة واستمر الزعماء الافريقيون فى نياسالاند فى مقاومة الحكومة

الاتحادية بل وطالبوا بصراحة فصل نياسالاند عن الحكومة الاتحادية وهى دعوة سريعا مارددها كذلك المؤتمر الوطنى الافريقى والمجلس التمثيلى الافريقى بروديسيا الشمالية وهكذا تعارضت مرة أخرى المطالب السياسية للمجتمعين الاوروبى والافريقى ولم ينجح الاتحاد فى أن يصل الى الهوة التى تفصل ما بين آراء العنصرين بالنسبة للمستقبل الدستورى وقد نص فى مقدمة الدستور الاتحادى على أن الجمع ما بين هـذه الاقاليم الثلاثة تحت تـاج صاحبة الجلالة سيفضى الى سلامة وتقـدم وخير كل السكان وتنمية مبدأ المشاركة والتعاون بينهم ولم تزد هذه عن كلمات جوفاء كما أثبتت الظروف ٠

الفصل الرابع عشر

الآراء التي يتضمنها مبدأ المشاركة

ان عقدة المشكلة العنصرية في روديسيا الشمالية هي مسألة المستويات فأي من المجتمعين الشديدي الخلاف يمكن أن يكون أساس الحياة الوطنية ؟ فبعد مؤتمر شـــلالات فيكتوريا نشرت حكومة روديسيا الشـــمالية مســـودة لتعريف مبدأ المشاركة وينص جانب منها على ان الهـــدف السياسي النهائي لشعب روديســـيا الشمالية هو الحكم الذاتي في نطاق الكومنولث مع العناية الكاملة بحقوق ومصالح الافريقيين والاوربيين ولن يتوافر ذلك بغير المشاركة الاقتصادية والسياسية لكلا العنصرين • وتطبيق المشاركة عمليا يجب أن يتضمن مساعدة الافريقيين في طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي خطوا فيه الخطوة الاولى وبذلك يمكنهم أن يأخـــذوا نصيبهم الكامل مع باقي المجتمع في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد • ويجب أن يظهر الافريقيون من جانبهم استعدادهم لقبول الواجبات والحقوق التي يتضمنها هذا التقدم ولا محـــل هنالك في حكومة روديسيا الشمالية لتغليب مصالح احدى فئتي المجتمع على الأخرى فكل من الفريقين ملتزم بالاعتراف بحق الطرف الآخر في مستقر دائم بروديسيا الشمالية •

وتتضمن المشاركة وجوب تضمين كل تنظيم دستوري الشرط المناسب لكلا الأوربي والافريقي والضـــــمان لحقوقهم ومصالحهم وتتضمن المشاركة بوجه عام أن كلا من الأوربي والافريقي ســـيراعي المعتقـــــدات والعـــــادات والآمال والآلام المشروعة للآخر • وفي الميدان السياسي سيتمكـــــــن الافريقيون من التقـــــــدم حتى يساووا عدد الاوربيين في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي عندما

يصبحون أهلا لذلك وفي الميدان الاقتصادى يتعين على كل فرد أن يرتفع الى المستوى الذى تسمح به طاقته وقدرته ومؤهلاته وأخلاقه وبالنسبة لإجراءات التفريق التى تستند على التمييز العنصرى فهى تتعارض مع سياسة المشاركة ٠

وقد حاول سير روى ولنسكى بعد ذلك أن يسد النقص البادى في التعريف السابق فذكر خلال المعركة الانتخابية الأولى للاتحاد أن حزب الاتحاد قد عقد العزم على أن يمنع أى هبوط بالمستويات الاوربية وهذا يعنى أن الافريقيين عليهم أن يكدوا اذا رغبوا فى الارتفاع لمستوى أعلى وفى الميدان السياسى لن يتمتع الافريقى بقسط من الحكم الا بالقدر الذى يظهر فيه بلوغه المستويات المتمدينة فى ثقافته وتصرفه ٠

فماذا عنى ولنسكى بالمستويات الاوربية ؟ مما لاشك فيه أنه بصفته من أعضاء إتحاد الصناعات فانه سيوافق على أن الاجور والمرتبات والمستوى العام المرتفع للمجتمع الاوروبى يجب أن تصان ولكن تحت أى ظرف يمكن تحقيق ذلك ؟ يمكن تحقيقه بمرور الزمن اذا ما ارتفعت أغلبية السكان لمستوى من الازدهار المادى مماثل لذلك الذى يمتاز به الرجل الابيض ولن يحدث ذلك بغير هجرة أوربية جماعية أو ثورة اجتماعية اقتصادية تهدف الى تغيير مستويات الافريقيين وآرائهم فى الحياة ٠ ففى سنة ١٩٥٣ كان عدد البيض فى روديسيا الشمالية ٤٩٠٠٠ والسود ١ر٩٦٠ر٠٠٠ فلكى تتم المحافظة على المستويات المادية للأوربى عن طريق الهجرة على نطاق واسع يجب الارتفاع بعدد السكان الأوربيين الى عدة مئات من الآلاف وخلال ثمانى سنوات من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٣ حيث كانت هجرة الأوربيين على مستوى مرتفع لم يسبق له نظير زاد عدد السكان البيض ٢٨٠٠٠ بمتوسط ٣٥٠٠ زيادة سنوية وفى الوقت نفسه ازداد عدد الافريقيين ٣٣٠ر٠٠٠ أى بزيادة ٤١ر٠٠٠ سنويا ٠

واذن فكيف تكون الثورة الاجتماعية الاقتصادية على نطاق واسع هى الوسيلة لرفع مستويات الافريقيين ؟ كتب السير جون موفات رئيس لجنة الشئون الافريقية يقول أن متوسط دخل الافريقى من العمل سنة ١٩٥٦ حوالى ٧٠ جنيها سنويا فى حين أنه حوالى ١ر١٠٠

جنيه سنويا للاوربى وبذلك فالحاجه ملحة الى تمويل على نطـاق واسع جدا وقداقترحت احدى شركات التعدين استصلاح ٤٥٠٫٠٠٠ فدان وانشاء ٣٠٠٠ مزرعة من الطراز الاوربي ، ٢٠٫٠٠٠ مزرعة من الطراز الافريقى لاستـيعاب ١٥٠٫٠٠٠ من الزارعين الاوربيين والافريقيين وعائلاتهم وقدرت التكاليف بحـوالى ٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بأسعار سنة ١٩٥٥ في الوقت الذى كان فيه الدخل الوطنى ٩٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢ ٠ والوسيلة الأخرى للتـطور الاقتصادى هى الاهتـمام بالخامات المعدنية ولكن الأبحـاث التعدينيه التى أجريت لم تكشف عن مزيد من الخامات وعلى ذلك فان هذه التقديرات الاولية تشير الى استحالة الارتفاع بأغلبية سكان روديسيا الشمالية الافريقيين الى مستوى من الازدهار المادى مساو لذلك الذى يتمتع به السكان الأوربيون ٠ فكيف يتمكن الأوربيون من حماية مستوياتهم ؟ لقد واجه الاوربيون هذه المشكلة في صناعة تعدين النحاس اذ شـغل الأوربى نظرا لتأهيله كل المراكز التى تحتاج الى مهارة أو بعض المهارة فى الصناعة وفى الوقت الذى ردد فيه أنه لا يعترض على تقدم الافريقيين فان الحالة الوحيدة التى كان فيها اتحاد الاوربيين مستعدا لقبول هذا الوضع كانت عـلى أساس الآجر الموحد للعمل الواحد وفضلا عن هذا فان الاتحاد كان يعنى بألا ينقص شرط العمل المغلق الذى يتضمنه الاتفـاق مع شركات التعدين وبرغم أن الشركات كانت تدرك أن استقرار السـلام فى الحزام النحاسي يعتمد على افتراض التسليم بتقدم الافريقيين فانها أصرت على أنها ليست ملزمة بالشروط التى وضعها الاتحـاد الأوربى نظرا لأن الافريقيين أبطأ فى العمل من الأوربيين ويحتاجون الى درجة أكبر من الاشراف وبذلك كانت النتيجة الاولى لمبدأ الاجر الموحد للعمل الواحد اغلاق صناعة تعدين النحاس فى وجه الافريقيين وقد شكلت الحكومة لجنة لبحث هذا الموضـوع فنبهت الى الحاجة العاجلة لايجاد حل ٠ وأخيرا أعلنت احدى المجموعتين الرئيسيتين لشركات تعدين النحاس عن نيتها فى اعطاء الاتحـاد الأوربى مهلة شهور لانهاء عقوده مع الأوربيين الذين يعملون باليومية ما لم يتم الاتفاق على تقدم الافريقيين خلال تلك الفترة وكانت المجموعة مستعدة لقبول مبدأ الاجر الاساسى المتماثل للعمل المتماثل فى القيمة بشرط أن

يقبل الاتحاد الاوربي تعديل قوائم الحرف والحد الادنى الاساسي بحيث ان الاعمال التي يقدر أنها في حدود مقدرة العمال الافريقيين توفر من الاوربيين بأجور تتناسب مع كل عمل والمجموعة الاولى من أنواع العمل التي تنتقل من القوائم الاوربية تضاف الى القائمة الافريقية مباشرة حيث أنها في حدود مقدرة الافريقيين أما المجموعة الثانية وهي مرحلة متوسطة فتتبسط وتقسم بحيث يمكن للافريقيين انجازها بعد فترة من التدريب • وأجور مثل هذه الأعمال تحدد مع النظر الى أجور الاوربيين بالتفاوض أولا مع الاتحاد الاوربي ثم مع منظمة العمال الافريقيين • وقدرت المجموعة أن ١٧٠ أوربيا سيتم استبدالهم بذلك في موفوليرا و ١٤٧ في منجم روان انتيلوب وانه سيتوافر ١٣٧ نوعا من العمل لتقدم الافريقيين في الاولى و ١٩١ نوعا في الأخرى وأكدت المجموعة أنه لن يترتب على ذلك طرد أي أوربي وأن كل أوربي يتم استبداله ثانية اما بالترقية أو في عمل آخر بالأجر نفسه •

وهذه الاتفاقات الخاصة بتقدم الافريقيين اعتبرت أن المشاركة في روديسيا الشمالية والاتحاد هي أكثر من مجرد أقوال •

وفي ذلك الوقت نفذ برنامج ضخم للتعدين والتوسع فيه ووضعت الخطط لاعادة منجم كانستانشي وبدأ العمل في منجمين جديدين في شيبيولوما وبانكروفت وأعلن عن خطة لزيادة انتاج نشانجا بنسبة ٥٠ ٪ وقدر أن هذه المشروعات ستخلق فرصا اضافية للعمل بحيث يستبعد أى خطر مباشر ويمكن امتصاص الاوربيين الموجودين والتوسع في عدد الافريقيين المتقدمين •

غير أن هذه المنافسة المفتوحة التي تعتمد على الكفاية الصناعية ستؤدى الى أن يحل وقت ـ مهما بعد ـ يسبق فيه الافريقي الاوربي في سلم الترقي الصناعي عندما يصبح أكثر تفوقا وعند هذه النقطة يبدو تناقض شكل ونمط العلاقات العنصرية كما كانت تجري في مدن التعدين • فالمنازل الفخمة والخدمات الاجتماعية التي كانت توفرها شركات التعدين لموظفيها الاوربيين كان المسوغ لها جسامة مسئولياتهم في الصناعة وكان الافريقيون ممنوعين من ارتياد فنادق الاوربيين ومطاعمهم ودور السينما الخاصة بهم فماذا يمكن أن

يحدث اذا ما ساوى الافريقي الاوربي في مقياس الصناعة ؟ ان المنطق يقول انه حالما يشغل الافريقي مركزا مفتوحا للافريقيين أو الاوربيين على أساس الكفاية فانه لا يوجدمايسوغ التمييز وهذا يعني اعطاء الافريقي حق العيش في المنطقة الاوربية والتمتع بتسهيلاتها اذا أراد . غير أن السير روى ولنسكي قد ذكر أيضا أن المشاركة تتوقف على أكتساب المقاييس المدنية في الاخلاق والثقافة وكثير من الاعمال التي كان يقوم بها العمال الاوربيون لا تحتاج الا لبعض المهارة ويسهل على الافريقيين منخفضي الثقافة تعلمها وحتى الاعمال التي تحتاج الى مهارة لا تعرض صعوبات لا يمكن تخطيها مادامت تسهيلات التدريب متوافرة غير أن العلاقات العائلية أو العادات الاجتماعية لهؤلاء الافريقيين الذين وصلوا الى هذه المستويات الفنيه سيكون من الطبيعي أن تنحرف نحو تلك المميزة للمجتمعات القبلية أكثر من تلك التي للاوربيين .

وهذه هي عقدة مسألة التقدم بالافريقيين فأي حل في الميدان الفني يعتمد على المنافسة المفتوحة وحرية الاختيار في الميدان الاجتماعي ولكن اذا أزيلت الحواجز الصناعية التي تفصل ما بين المجتمعين الاوربي والافريقي فان الميزات الخاصة للمجتمع الابيض ستتغير لا محالة بدخول الافريقيين المختلفين عنهم اجتماعيا ومن هنا كان اصرار ولنسكي على ضرورة حصول الافريقيين على المقاييس المدنية للاخلاق والثقافة وبذلك فان الافريقيين الذين ينتظر دخولهم هذا المنتدى الخاص هم الذين يتكلمون ويلبسون ويتصرفون كأفراد المجتمع الأوربي أو هم بعبارة أخرى الذين تشبعوا بالمدنية الغربية نتيجة للتعليم والاقامة في مجتمع من النوع الأوربي وبهذا يقتصر عددهم على القليلين الذين درسوا في الجامعات وخاصة جامعات المملكة المتحدة وهذا العدد القليل يمكن أن يمتصهم المجتمع الأوربي دون تغيير أي من مميزاته الأساسية الا أن ذلك متعذر من الوجهة العملية اذ كيف يمكن تمييز مثل هؤلاء الافريقيين عن غيرهم من الأميين حتى الملبس ؟ وهل سيفضل الافريقي المتمدين على أصدقائه وأهله ما لم يجتز هؤلاء اختبار التمدين ؟

وهل يتوقع المجتمع الابيض أن النجار الافريقي أو سائق الجرار عليه أن يتخرج من الجامعة حتى يمكنه أن يكتسب هذه

المقاييس للتمدين في الوقت الذى يعتبر فيه كل البيض بصرف النظر عن المهنة والتدريب والتعليم متمدينين ولهم حق الاستمتاع بكافة التسهيلات حال توافر المال اللازم لديهم ؟

ويمكن أن نتبين أثر هذه العوامل من الطريقة التى طبق بها برنامج التقدم الافريقي اذ كان فيه تصريح للافريقيين بالتمدين أو التدريب ولم تكن هنالك تسهيلات فنيه لذلك. ولذا فقد كانت أبسط الطرق لحل الاشكال هي تدريبهم فى الصـــناعة الامر الذى قضت الظروف الموجودة بأن يكون من سلطة أعضاء الاتحاد الأوربى • وهؤلاء رفضوا التعاون لتعارض ذلك مع مصالحهم بل وأصر الاتحاد على أن كل عمل يوكل للافريقيين يجب أن يعهد به اليهم ككل نظـــرا لرفض العمال الأوربيين العمل بجانب الافريقيين المتقدمين ومن هنا فانه نظرا لعدم امكان الافريقى ان يؤدى العمل الذى يؤديه الأوربى نفسه بالاجر نفسه لاسباب اجتماعية ولاسباب فنيه فقد كانت الوسيلة الوحيدة لاحتفاظ الاوربيين بمبدأ التفرقة فى النظام الاجتماعى هو أن يظلوا متفوقين على الافريقيين المتقدمين وخصصت كل من شركـــات التعدين الأربعة الرئيسية مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه بموافقة حكومة الاتحاد لاقامة مؤسسة للنهوض بالتعليم الفنى فى الحزام النحاسى برغم أن لائحة التدريب الصناعى عدلت حتى يمكن للافريقيين أن يدربوا تحت الشروط نفسها كالأوربيين • وقد رفض الأوربيـــون السماح للافريقيين بالانتفاع بالمدارس الفنية متعللين بأن اشتراك الافريقيين لم يكن مقدرا عند انشاء هذه المؤسسة ذلك أن اشتراك الافريقيين سيؤدى بالطبع الى تخفيض الفرص أمام الشـــباب الأوربيين الذين يعملون فى الصـــناعة فى أن يظلوا متقدمين على الافريقيين فتوفير تسهيلات التدريب كان المفتـــاح الذى يمكن الأوربيين من الاحتفاظ بمركزهم المميز فى الميدان الاجتماعى •

وقد تعهدت شركات التعدين بعدم الاستغناء عن الأوربيين أو تخفيض اجورهم نتيجة لتطبيق المرحلة الاولى لبرنامج التقـــدم بالافريقيين ومع التوســـع الصناعى وتســـهيلات التدريب الفنية الجديدة للشبان الاوربيين الذين يدخلون فى الصناعة تم خلق نظام يمكن الأوربيين من أن يظلوا فى رأس قائمة العمل الصناعى ودرجات المسئولية لعدد من السنين مما يســوغ مركزهم الاجتماعى المتفوق

ويبعد الافريقيين عنه وبذلك فان ما حدث من تطور لم يؤد الى حل طويل المدى لمشكلة التقدم بالافريقيين ولا للمشكلة الاكثر دقــــة وذلك بسبب التفاوت الكبير بين مستويات معيشةالعناصر الاوربية والافريقية بوجه عام بل ان الافريقيين الذين أدوا قائمة من الاعمال فى الميدان الفنى وجدوا ان الاوربيين الذين يقومون بهذه الاعمـــال كانوا يعدون متمدينين ويمكنهم الاستمتاع بكافة المزايا الاجتماعية للمجتمع المتمدين فى حين أن الافريقيين استبعدوا منه على أســـاس أنهم غير متمدينين .

ومن هذا يتضح أن مبدأ المحافظة على المستعمرات الأوربية يتعارض جذريا مع سياسة التقدم بالافريقيين اذ لا يمكـــــن تحقيق أيهما الا على حساب الآخر ويسهل بالطبع أن يرجـــع اللوم كـل اللوم فى المشكلة العنصرية الى التعصب الابيض فالمجتمع الابيـض يستمسك بحالة واقعة فمن الذى يمكنه أن يتنازل مختارا عن ميزة من عند الله هى بمثابة جواز مرور تلقائى الى الارستقراطية ؟ وفى عالم غـــير مأمون تشتد فيه المنافسة قد يبعث الطمأنينة فى النفس ادراكك أنه يوجد آخرون فى مستوى أدنى منك وأنه من غيرالممكن الغرق حتى القاع . ولنفترض الموقف الآتى : لنفترض أن ٦٠٠٠٠ر٦٠ من الانجليز استوطنوا منطقة ايطالية لا كوحدة منعزلة بل ليقوموا بالعمل وسط الاهالى الايطاليين فالانجليز يصبحون أقلية واختـلاف اللغة والعادات الاجتماعية والمثل تعمل مجتمعة كقوة مركزية تربط بعضهم ببعض فى وحدة ثقافية ومع هذا يتزاوج الشباب والشابات من المجتمـــع الايطالى وحتى هؤلاء الحريصون على صيانة التقاليد الانجليزية يرغمون على تعديلها كى يصبحوا أكثر انسجاما مع الوسط الجديد ويتضمن هـــذا التحول نزاعا واحتكاكا ما بين العائلات الانجليزية والايطالية التى تحاول منع هذا التزاوج برغم عدم وجود فوارق طبيعية تميز ما بين أحد المجتمعين والآخر وأن مستوىالكفاية الفنية متكافىء ومن‌ثم يكون‌مستوى المعيشة متماثلا بينهما وأن كلا الثقافتين ترجـــع الى المدنية الأوربية الغربية وفى النهاية برغم هذا كله فان المجتمع الايطالى يمتص الاقلية الانجليزية

وعند استيطان الاوربيين بروديســـيا الشمالية كان الموقف مخالفا فلم يكن للقبائل الافريقية تقـاليد المدنية الأوربية الغربية

ولم تكن هنالك ثقافة وطنية للافريقيين وكان مستوى الكفاية الفنية للافريقيين شديد التخلف بالنسبة للاوربيين فتحت هذه الظروف لم يكن مستغربا أن اعتبر الاوربيون أنفسهم أعلى قدرا وأكثر تمدينا وقدروا أن ثقافتهم ومستوياتهم هي الاساس للحيـــاة الوطنية في الاقليم وبدلا من أن تمتص الاغلبية الاقلية قررت الاقلية الاوربيـــة إن الأغلبية يجب أن ترتفع لمستوى الرجل الأبيض • وزيادة على هذا فان التطور الاقتصادى بدأه المجتمع الابيض المتقـــدم فنيا والذى كون ذلك حكومة سياسية حديثة وأطلق قواه لتغيير المجتمعـات القبلية وجذب الافريقيين من الوسط القبلي ورفع مســـتواهم في المعيشة ومستوى كفايتهم الفنية لما هو سائد في المجتمع الاوربي

فاذا قام التعارض بين الاحتفاظ بالمستويات الاوربية والتقدم بالافريقيين في روديسيا الشمالية فان مرجع ذلك وجود مذهبين اجتماعيين لا يقبلان المصالحة فمن تحصيل الحاصل القول بأن الازمة العنصرية يمكن حلها اذا ما امتنعت الطوائف الاوربية عن اتبـــاع التمييز العنصرى كلية لانه اذا كان على المجتمع الاوربي ان يحتفظ بتقاليده وثقافاته الموروثة فعليه أن يقيم الحواجز الصناعية التي تفصل الابيض عن الاسود ثم العمل على المحافظة على هذه الحواجز عن طريق مزاولة السلطة ثم ان انشاء روديسيا الشـــمالية والتطور بها قام على أكتاف المهاجرين الانجليز والاموال التى صرفت عـــلى المناطق الافريقية وعلى تطويرها كانت ثمرة المشروعات التى قاموا بها ولم تكن ثمرة شهامة دافع الضرائب بانجلترا ومن هنا فـــان روديسيا الشمالية تواجه هذه الأزمة • فاذا اســتمر الأوربيون في فرض ســـيطرتهم فان ذلك ســـيعمل على بث المرارة في نفوس الافريقيين وتتطور المرارة الى كره والكره الى حقد قاتل واذا أزيلت هذه السلطة فان الاقليم سيعاني انهيارا اقتصاديا وفوضى سياسية

ولنترك روديسيا الشـــــمالية لحظة لنبحث الاحوال في روديسيا الجنوبية ونياسالاند ففى ٣٠ من يونيو ســنة ١٩٥٣ قدر عدد الأوربيين في نياسالاند بـ ٥٠٠٠ والافريقيين بـ ٢٫٤٢٠٫٠٠٠ وازداد عدد السكان البيض في السنوات السبع السابقة بحـــوالى ٣٥٠٠ والافريقيين بحوالى ٣٣٠٫٠٠٠ ولا يوجـــد في نياسالاند صناعة تعدينية على نطاق واسع أو تقدم صناعى والسلطة السياسية

كلها فى يد الحاكم اذ أن الاغلبية للرسميين فى كلا المجلسين التشريعى والتنفيذى ويتضح من ذلك أن هذه الآلاف القليلة من الاوربيين لا تطمع فى السيطرة على البلاد وحماية مثلها وتقاليدها واغتصاب السلطة السياسية من حكومة نياسالاند كما لم تختلف فى احساسها عن مواطنيهم فى الروديستين من حيث الخشية من أن تمتصهم هذه الثقافة الغربية وأدى اهمال وزارة المستعمرات مسألة النشاط الاقتصادى الخاص عدة سنوات الى تخلف نياسالاند لعدم تمتعها بمثل هذه الطاقات المعدنية الموجودة فى الروديستين اذ اعتبرت حكومة نياسالاند البلاد كمستودع للايدى العاملة يفى بحاجات البلاد التى تجتذب رأس المال ففى سنة ١٩٥٧ كان ١٤٠٫٠٠٠ من رجالها الاصحاء يعملون خارج البلاد •

ويستبعد أن تحل عضوية نياسالاند للاتحاد مشكلاتها الاقتصادية والفنية • صحيح ان نياسالاند منذ الاتحاد قد حصلت على نصيب أكبر من المنافع الاقتصادية الناتجة من التوسع الاقتصادى فى الروديستين الا أن روديسيا الجنوبية استمرت فى الحصول على جانب أكبر من رأس المال المتدفق على الاتحاد حتى ان المؤسسات الصناعية التى أنشئت بها قدر دخلها سنه ١٩٥٦ بحوالى ٨٧٫٢٣٤٫٠٠٠ جنيه أى حوالى ٨٠٪ ، وزادت فى سنة ١٩٥٧ الى ١٠٥٫٠٩٦٫٠٠٠ جنيه فى حين قدر الدخل فى نياسالاند بحوالى ٥٫٥٢٦٫٠٠٠ بنسبة ١٦٫٣٪ غير أن عضوية نياسالاند بالاتحاد اذا كانت لا تحل مشكلاتها السياسية والفنية فانها قد حولتها من الاتجاه المنتظر نحو التقدم الدستورى ووضعتها فى دائرة سياسية الاعتبار الاول فيها هو « المحافظة على المثل الاوربية »

وفى روديسيا الجنوبية كانت العناصر الاوربية تباشر السلطة السياسية منذ حصول البلاد على الحكم الذاتى سنة ١٩٢٣ وفى سنة ١٩٥٣ كان عدد الاوربيين فى هذه المستعمرة ١٥٧٫٠٠٠ ونسبة البيض للسود ١ : ١٣ فى حين أنها ١ : ٤٠ فى روديسيا الشمالية ، ١ : ٤٨٤ فى نياسالاند ولهذا فان الاوربيين فى روديسيا الجنوبية كانوا أكثر ثقة فى مستقبلها وفى المركز النسبى للعناصر البيضاء والسوداء فى المجتمع •

وفى نشرة رسمية صدرت سنة ١٩٥٣ قبل اقامة الاتحاد

ذكرت بوضوح آراء روديسيا الجنوبية في هذه الموضوعات حيث جاء في النشرة أن الوضع الجغرافي في روديسيا الجنوبية يحتم عدم وجود مجتمع مختلط بها وقد يتعارض هذا مع مبادىء بعض المفكرين السياسيين خارج افريقيا الذين ينذرون على الاوربى حقه فى مكان مستقل دائم في أي مجتمع افريقى فلأولئك الذين يدينون بهذه المبادىء نذكر أنه لا يوجد أساس مشترك للجمع بين الاوربى والافريقى وهذا يفترض سلفا الحفاظ على تباعد العنصرين وتجنب العنصر المختلط وهذا يعنى بدوره أنه لا يوجد بوجه عام اختلاط اجتماعى بين العنصرين لانهما حاليا غير متعادلين فى المستوى العقلى ولا يربطهما مظهر واحد أو تقاليد اجتماعية فليس من عادة الافريقيين والاوربيين التزاور أو ارتياد أماكن السمر نفسها أو استعمال نفس المطاعم والفنادق • ولذلك يجب الاعتراف بأن الفوارق الاجتماعية التى ترجع الى اللون هى من السمات المميزة لمجتمع روديسيا الجنوبية ومن المحتمل ان تستمر هذه الفوارق وقد يطرأ تعديل عليها مع مر الزمن حتى يحل الوقت الذى يقبل فيه العنصران اختفاءها دون ريبة • ولا يمكن تحديد وقت بلوغ هذه المرحلة من التطور بل قد يكون من غير المؤكد احتمال بلوغها فهنا كذلك كما هو الشأن فى روديسيا الشمالية ونياسالاند تتعارض فلسفة العناصر الاوربية مع التغييرات الجذرية التى بعثها وجودهم ومع ذلك فانه يوجد فارق أساسى ما بين هذه المستعمرة وهاتين المحميتين بالنسبة للتطور الاقتصادى فنشاط البيض لم يقتصر على شريط ضيق كما هو الحال فى روديسيا الشمالية بل شمل المستعمرة كلها فأصبحت مراكز المدن موزعة على امتداد مساحتها وأصبحت الطرق والمواصلات الحديدية أكثر تقدما وفضلا عن هذا فاقتصادها أوسع قاعدة مما هو فى روديسيا الشمالية • فقبل الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد روديسيا الجنوبية يعتمد أساسا على النشاط الزراعى والتعدينى للاوربيين وخاصة الدخان والذهب وفى سنة ١٩٤٨ كان صافى الدخل الحقيقى ٢١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها منها ٣ مليون جنيه من النشاط الزراعى للاوربيين و ٥ مليون جنيه من التعدين وقدرت الصادرات بحوالى ١٠ مليون جنيه منها ٩ مليون جنيه من المعادن والدخان وأقل من مليون جنيه من الصناعات الثانوية • ولضآلة شأن النشاط الصناعى والتعدين بالنسبة لصناعة تعدين النحاس

فى روديسيا الشمالية فقد ظلت الطوائف الافريقية فى المدن قليلة نسبياً ثم تغيرت هذه الأوضاع بشدة بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتزايد هجرة الأوربيين الذى صاحبه تمويل على نطاق واسع ونمو الصناعات الثانوية • ففى سنة ١٩٥٣ كان الدخل الصافى للنشاط الزراعى الأوربى ١٨ر٩٢٨ر٠٠٠ جنيه ومن التعدين ١٢ر٦٦٩ر٠٠٠ جنيه فى حين أصبح الدخل الصافى الناتج من التصنيع والانشاء والكهرباء ومصادر المياه ٣١ر٧٠٠ر٠٠٠ جنيه وازداد عدد الافريقيين الذين اجتذبتهم مراكز المدن وخاصة سالزبورى وبولاوايو حيث تركزت نسبة مرتفعة من النشاط الصناعى ورغم تضاعف عدد السكان ما بين ١٩٣٦ ، ١٩٥٧ من ١ر٢٦٠ر٠٠٠ الى ٢ر٣٥٠ر٠٠٠ نسمة فقد كان هناك نقص خطير فى الأيدى العاملة بحيث أصبحت روديسيا الجنوبية تعتمدعلى المهاجرين الأجانب فاذا جمعنا هذا الى التلف السريع لخصوبة الأرض فى المناطق الافريقية نجد ان حكومة روديسيا الجنوبية اضطرت الى اتخاذ اجراءات تكفل رفع مستوى كفاءة ومقدرة الافريقى لتضمن أكبر فائدة من المصادر الوطنية الطبيعية والبشرية •

وقد تضمن هذا بالنسبة للاراضى المخصصة للوطنيين القيام بثورة اجتماعية وزراعيه تضطر الافريقى لهجرة العادات القبلية التقليدية ومزاولة الزراعة الثابتة وكان السبيل الى ذلك هو قانون أراضى الوطنيين الصادر فى سنة ١٩٥١ وينص هذا القانون على مسح هذه الاراضى جميعا وحمايتها من التآكل وتزويدها بالمصادر المائية الكافية واذا احتاج الامر يعاد تخطيط مواقع القرى. وبعد التشاور مع المجالس والزعماء الوطنيين تقوم الحكومة بتوزيع الارض على أساس نظام جديد للملكية الفردية وحق الملكية هذا يمكن آن ينتقل بالبيع أو الوراثة دون السماح بتقسيمه تحت أى ظرف أو رهنه أو ربطه بدين وقد أمكن تحقيق هذه الثورة الزراعية بسبب الحاجة المادية المحلية للمنتجات الزراعية الوطنية ولأن طريقة استيطان الاوربيين قد أدت الى توازن توزيع المواصلات والاسواق على امتداد المستعمرة ففى سنة ١٩٥٦ قدرت المنتجات الزراعية الافريقية بحوالى ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا وهو ما يعادل ٣٢ جنيها للعائلة التى تستحوذ على أربعة الى ستة

أفدنة وكان من المنتظر ان يؤدى هذا القانون الى زيادة محسوسة فى الدخل السنوى للاسرة الافريقيه وينص القـانون كذلك على ألا يملك الارض فى المنـــاطق القروية الا الزارع المحترف وبذلك فان الافريقيين الذين يحرمون من هذا الحـــق تمتصهم المدن ومن هنا شرعت الحكومة فى تنفيذ برنامج عريض لاقامة المنازل فى المـــدن ووضعت خططا عديدة منها ما يمكن معه للافريقى شراء منزل نظير مبلغ ٣٥٠ جنيها عن طريق الايجار لتســـعة وتسعين سنة مع تسهيلات فى القرض ولكنه كان من اللازم أيضا رفع مستوى الكفاية الفنية للافريقى ماديا وبصورة سريعة نظرا لان العامل غير الماهر الذى لا يربح الا جنيهات قليلة شهريا لا ينتظر منه أن يحمـــل عبء تأمينه الاجتماعى ويشارك فى الوقت نفسه فى مصاريف الاصلاح الزراعى واقامة المنازل بالمدن وقدرت تكاليف قانون الاصـــلاح الزراعى لخمس سنوات ابتداء من سنة ١٩٥٦ بحوالى ٦ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيه واقامه المنازل بالمدن ٧ر٠٠٠ر٠٠٠ ملايين جنيه وشرعـــت الحكومة فى تنفيذ خطط خمسية للتعليم تهدف الى تخريج ٥ر٠٠٠ مدرس أفريقى مدربين حتى سنة ١٩٦٠ قدرت تكاليفها بحـــوالى ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه .

وبذلك فان مركز روديسيا الجنوبيه يســمح لها بعمل ما لا يمكن لروديسيا الشمالية أو نياسالاند القيام به وهو القيام بثورة اجتماعية واقتصادية تهدف الى رفع مستوى معيشة الافريقى وجعل نمط حياته بالشكل الذى يعد مقبولا فى نظر المجتمع الاوربى وزيادة على ذلك فالمستعمرة غنية بخاماتها المعدنية بما فى ذلك كل العناصر اللازمة لاقامة صناعة ضخمة للحديد والصلب .

غير ان مايتخذ من اجراءات لرفع مستوى معيشة الافريقى سيكون لها عواقب محتومة فقانون الاصلاح الزراعى سيحرم عددا كبيرا من الافريقيين من حرية الاقامة بالقرى وتوفير الامن له بالمدن عمل باهظ التكلفة . وهذا كله سيقع على كاهل دافـــع الضرائب الاوربى وزيادة على ذلك فاذا أصبح الافريقى قادرا على المشـاركة فى تأمين حياته فيلزم تدريبه على أنواع من الحرف الماهرة التى كانت قاصرة على الاوربيين .

وفى الوقت الذى لايوجد فيه مايماثل صناعة لتعدين النحاس تسيطر على اقتصاد روديسيا الجنوبية فانه من المستحيل معاملة الافريقيين ولهم نفس التدريب الفنى كأفراد متخلفين اجتماعيا وبذلك فان روديسيا الجنوبية رغم طاقاتها العظيمة فى تحقيق تقدم متوازن ما بين المناطق القروية والمدنية ورفع المستويات المادية للافريقيين لما يماثل المجتمع الاوربى تواجه نفس المشاكل التى تواجهها المجتمعات الاوربية فى المحميتين .

والسؤالان الجوهريان للمجتمع الابيض بوجه عام هما « هل يمكن هذا المجتمع عن طريق الاتحاد انتزاع السلطة من الحكومة الانجليزية ؟ واذا ما نجح فهل يمكنه الصمود أمام ضغط تقدم الافريقيين ؟ »

الفصل الخامس عشر

مستقبل الاتحاد

١ ـ جهاز مراقبة السلطة السياسية

قامت الحكومة سنة ١٩٥٦ بتشكيل لجنة لبحث موضوع النظام الانتخابى واقترحت اللجنة عمل قائمة عامة يسجل فيها جميع الناخبين بحيث يكون لها عدد من الصفات المختارة ، ويتضمن هذا أساسا عمل قائمتين قائمة أعلى أو عاديه وقائمة اقل أو خاصة وبالاولى صفات عالية تستند الى الدخل والممتلكات والثقافة وبالثانية صفات منخفضة من نفس النوع • فقائمة الصفات العالية يسودها الاوربيون دائما وللافريقيين القائمة الثانية رغم ان اللجنة اقترحت بعض الضمانات للتثبت من أن القائمة الخاصة ليس لها الا تأثير محدود على الانتخابات • وفى معرض ميزات النظام الانتخابى المقترح ذكرت اللجنة « ان الحكومة الحقيقية المسئولة تتضمن مسئولية الهيئة التشريعية لا عن الانتخاب الضيق فحسب بل عن الشعب بوجه عام • ويمكن وصف هذه القائمة بأنها قائمة عامة ، القبول فيها مشروط بصفات لا تتوقف على العنصر أو اللون ونحن نعترف صراحة ان هذه الصفات لن تتوافر لعدة سنوات الا للأوربيين فى القائمة العامة ، وللافريقيين فى القائمة الخاصة غير أن الصفات الخاصة ستمنح للافريقيين قوة انتخابية مادية فى الحال • ومن البداية سيكون عدد معين من هؤلاء فى القائمة الأولى اذ سيكون قد بلغ مستوى لا يمكن الا لعتاة المتعصبين الأوربيين أن يحقد عليه مشاركته فى الانتخاب ، وقد عدل النظام الانتخابى للمستعمرة فأصبح يستند الى قائمة عامة على درجتين يصوت فيها كل الناخبين المقيدين لنفس المرشح • وحدد عدد الناخبين المخصوصين الذين يمكن قيدهم بعشرين فى المائة من مجموع المقيدين فى القائمة العليا

وتكون القائمة السفلى مغلقة دائمة عندما يحدث ذلك • ولتلافى خطر انتخاب مرشح افريقى فى حالة ما اذا كانت أصوات القائمة العليا موزعة بالتساوى بين مرشحين أوربيين ادخـــل نظام التصويت الاختيارى بالتفضيل •

وبهـــذا فان تعديل قانون الانتخاب فى روديسيا الجنوبيـة قد ضمن استمرار السلطة السياسية للاوربيين لعدد من السنوات المستقبلة اذ رفعت شروط حق الانتخاب العادى اذا ما قورنت بما فى القائمة العامة • ومع هـــذا فقد اتخذت لفتة حرة فقد اتســع قانون الانتـــخاب بحيث أصبح يشـــمل الاكثر ثقافة ورغدا من الافريقيين عن طريق التصويت الخاص وبذلك ضمن القانون الجديد عدم تجاهل المشرعين الاوربيين كلية لآمال واحتياجات المجتمـــع الافريقى غير ان التعديل فى قانون الانتخاب فى روديسيا الجنوبية لم يكن ذا أهمية حيوية ، فقـــد كانت السلطة وستظل فى أيدى الاوربيين وسن قانون انتخابى للاتحاد كان بمثابة ســـتار يحمى مصالح العناصر الاوربية وخاصة فى المحميتين •

وفى ابريل سنة ١٩٥٧ زار لندن الســـير روى ويلنسكى رئيس وزراء الاتحاد مع وزير العدل واجريا مباحثات مع لينوكس بويد ولورد هوم وزيرى المستعمرات والعلاقات العامة وصـــدر تصريح مشترك من الحكومتين تضمن عددا من الاتفاقيات فقـــد اتفق على أن يعهد لحكومة الاتحاد بالمسائل الخارجية لأقصى مـدى ممكن بما يتمشى مـــع مسئوليات الحكومة الانجليزية فى القانون الدولى خلال الفترة التى لايمكن أن يكون فيها الاتحاد وحدة دولية قائمة بذاتها • وأوضحت حكومة المملكة المتحدة انها لن تسن أى تشريع لتعديل أو تعطيل أى من قوانين الاتحاد الا بناء على طلب الحـــكومة الاتحـــادية • وانتهزت الحكومتان الفرصة لتأكيد معارضتهما لأى اقتراح يمكن أن يؤدى الى ادماج أقاليم الاتحاد فى دولة موحدة أو الانفصال عنه كما تقرر عقد مؤتمر ســنة ١٩٦٠ لاعادة النظر فى دستور الاتحاد على ضوء التجارب المكتسبة منـــذ اقامة الاتحاد وللاتفاق على التعديلات الدستورية التى يحتمـــل اجراؤها لتنظر فى برنامج يتمكن معه الاتحاد من أن يصبح لائقا للعضوية الكاملة فى الكومنولث •

واستقر الامر نهائيا على اتبـــاع نظام انتخابى مؤسس على قائمة عامة ذات درجتين بشروط مماثلة لمـــا هى عليه فى النظام الانتخابى بروديسيا الجنوبية وأجرى توسيع المجلس الاتحـــادى فأصبح بالوضع الآتى : ٤٤ عضوا ينتخبهم الناخبون المقيدون فى القائمة العامة و ٨ أعضاء افريقيين بالانتخاب المبـاشر منهم ٢ من روديسيا الشمالية و ٢ من روديســيا الجنوبية وينتخبون بنفس الطريقة والباقون من الافريقيين اثنان من كل محمية مـــع الاثنين الاوربيين المثلين للمصالح الافريقية فى تلك الاقاليم ويعينون وفقا لدستور سنة ١٩٥٣ ونظرا للشروط المنظمة لعملية القيـــد فان الغالبية الساحقة فى القائمة العامة تصبح من الاوربيين وهى وفق تقدير وزير العدل الاتحـــادى ، ١٠٠ر٨ أوربى وحوالى ٥٠٠ر١ افريقى .

وفى الانتخابات الاتحادية الثانية ٤٤ أى ٧٥٪ من مجمـوع أعضاء المجلس الاتحادى تنتخبهم أغلبية ســاحقة من النـــاخبين الاوربيين ومن الخمسة عشر افريقيا أو الاعضاء المثلين للمصالح الافريقية ، ٣يكونون من الاوربيين والاربعة الافريقيون منروديسيا الجنوبية تنتخبهم أغلبية ساحقة من الناخبين الاوربيين والعضوان الافريقيان من روديسيا الشمالية ينتخبهم ناخبـــون من البيض والسود متساوون عددا والاثنان من نياسالاند ناخبوهم من أغلبية افريقية والمثلان المخصوصان الافريقيـــان من كل من المحميتين تستمر فى تعيينهما جمعية انتخابية افريقية .

وفى ديسمبرسنة ١٩٥٦ أصدر المجلس التشريعى لروديسيا الشمالية قرارا بوجوب بدء مباحثات دستورية فى الربع الاول من سنة ١٩٥٧ ثم أعلان التغييرات الدستورية المقترحة فى الربع الاول من العام اللاحق فبدأت الحكومة فى سلسلة من المباحثات مـــع الافراد والهيئات بالمجلس التشريعى وبزعماء المنظمات السياسية الاخرى وفى معرض بيانها لميزات مقترحاتها ذكرت حكومة الاتحاد « ان حكومة الاتحاد اذ تتعرض لمسألة تدبـــير نظام انتخابى عادل للاتحاد فان شاغلها الأول هو التمسك بمبدأ القائمة العامة التى تعدها الامل الحقيقى الوحيـــد للمشاركة الكاملة الحقيقية للعناصر المختلفة والامل فى ان النشاط السياسى وآمال كافة العنـــاصر

ستتجه الى طريق الحزب السياسى لا الى الانقسامات العنصرية وفى ظل المرحلة الحالية لتطور الافريقيين فان نسبة قليلة منهم ستكون صالحة للانتخاب مما يدعـــو الي الالتجاء الى طرق خاصة لاشراك الافريقيين فى الحكم حتى يصبحوا قادرين على القيام بدورهم كاملا كالاوربيين ٠

ولقد هاجمت المعارضة العمالية بشدة فى مجلس العمـــوم ، الحكومة الانجليزية لامتناعها عن رفض قانون انتخـــاب الاتحاد وقانون التعديل الدستورى فصرح المتحدث باســـم حزب العمال « اننا ندرك التقدم الاقتصادى الذى انجز فى الاتحاد ولكننا ندرك كذلك انه لا يمكن للأقلية أن تستمر فى حكم تلك البلاد مستبعدة الملايين من سكانها ٠ اننى أعتقد أنه من الممكن ايجاد حل يمكن معه ربط المنافع المادية للاتحاد بالتقدم السياسى للشـعب الافريقى ٠ انه من الواجب اجراء اصلاحات داخلية للحكم الذاتى فى روديسيا الشمالية ونياسالاند لمنـــح الافريقيين فرصة أعظم للحكم فى تلك البلاد ٠ وأعلن المتحدث باسم العـــمال كذلك ان حزبه لن يؤيد الاتفاق الذى عقدته الحكومة الانجليزية مع حكومة الاتحـــاد فى ابريل سنة ١٩٥٧ اذا ما قيض له العودة الى الحكم قائلا « قد تكون أيدى الحكومه مغلولة ولكن أيدينا ليست كذلك ٠ »

وفى الحقيقة لم يكن حزب المحـافظين أو حزب العمال بقادر على الوصول الى لب المشكلة العنصرية فالمحافظون يشـــعرون بان الحكومة الانجليزية عليها التزام أدبى بالمحافظة على المصالـــح الاوربية وان وجود الرجل الابيض حيوى لامكان رفـــع مستوى الافريقى ولذلك فقد قبل المحافظون الشروط التى وضعتها العناصر البيضاء وكان منطقيا أنيطبقوها فى كلا المجالين الاقليمى والاتحادى متجاهلين التعارض ما بين المحافظة على المثل الاوربية وتقـــدم الافريقيين واستحالة ايجاد اســـتقرار سياسى فى أى من الاقاليم الثلاثة على أساس المبدأ السابق وفشل حزب العـــمال بدوره فى تقدير حقيقة قوة الهيئات الاوربية المحلية وكان من السذاجة بمكان اقتراح ان التشريع الذى تقره الحكومة الانجليزية فى وستمنستر سيكون له أى تأثير فى الاتحـــاد ما لم تكن الحكومة الانجليزية مستعدة لفرضه بالقوة ٠ وبذلك فقد المحافظون الامل فى ايجـــاد

استقرار سياسى رغم تأييدهم لمبدأ المحافظة على المثل الاوربية فى حين ان أمل حزب العــــمال كان يتركز فى اســـتمرار الفوائد الاقتصادية الناشئة عن وجود مجتمع أبيض دائم رغم نيتهفى زيادة القوة السياسية للافريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند •

٢ ـ رد الفعل عند الاوربيين :

فى الوقت الذى تعهــدت فيه حكومة الاتحــاد وحكومات روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند بتأييــد مبدأ المشاركة فسرته العناصر الاوربية بانه يعنى رفع مستويات الافريقيين داخل اطار من التقدم العنصرى المنفصل ورغم هذا فقــد أنشئت جامعة مختلطة فى سلزبورى ساهمت فيها الحكومة الانجليزية بمبلــغ ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه وأقامت حكومة الاتحاد خدمات مدنيــة لكافة العناصر على أساس الجدارة • ووافقت على قبول غير الاوربيين فى عربات الأكل فى السكك الحديدية التى تملكهــا الدولة وخفضت مظاهر التمييز العنصرى فى مكاتب البريد والمحلات بروديســيا الشمالية وأقيم عدد من النوادى لمختلف العناصر وأبطــل التزام حمل تصريح ليلى فى مناطق المدن لفترة اختبار • وفى روديســيا الجنوبية عدل قانون توزيع الاراضى فأصلح من حــق الافريقيين المحترفين مثل انشاء مكاتب فى جزء المدينة الذى كان مخصصا قبلا للاوربيين فكان ذلك فى نظر الطــوائف الاوربية امتيازات مادية ولذلك فقد ساءهم فقد حزب العمال واستمرار مطالب الزعمــاء الافريقيين السياسيين •

وفى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ تدهورت أسعار النحاس مما غير الموقف الاقتصادى فى الاتحاد تماما وأعاد الى الظهور مخاوف البيض من أن تحل محلهم الايدى العاملة الافريقية الرخيصة فتكون حزب سياسى جديد هو حزب الدومنيون فى روديسيا الجنوبية معبرا عن مخاوف البيض اذ كان مبدؤه معارضة سياسة المشاركة العنصرية نظرا لعــدم صلاحيتها للاحوال فى روديسيا الجنوبية ونادى بمنح الاتحاد الاستقلال عام ١٩٦٠ وقت اعادة النظر فى الدستور فاذا ما رفضت الحكومة الانجليزية ذلك تولت حكومة الاتحاد أعلان ذلك من جانبنا غيرأن السير روى ولنسكى صرح فى احدى المناسبات عن أمله

في تحقيق الاستقلال للاتحاد بالاتفاق الأكمل من جانب واحد قائلا: انني لا أريد أن أكيل التهديدات عمـــا سنفعله سنة ١٩٦٠ فنحن سنذهب الى لندن مؤمنين تماما ان أعمال الاتحاد تبرر منحنــــا الاستقلال فاذا فشلنا في اقناع حكومة صاحبة الجلالة بذلك فعلينا أن نقرر ما يجب علينا فعله • وهذا الصراع ما بين الاحزاب في روديسيا الجنوبية مهدد اذ تحاول كل منها كسب رضا الاوربيين طمعا في أصواتهم بعد ما ثارت مخاوفهم فقانون الانتخاب لا يمكن أن يحمي مصالحهم الا بصفة مؤقتة وهو ليس الا وسيلة لتأخـــير اليوم الذي تصبح فيه الاغلبية للافريقيين وعندها يلزم البحث عن وسائل أخرى لحماية مصالـــح الهيئات الاوربية وأصبح من اللازم الحصول على الاستقلال وحرية العمل في أقرب وقت مستطاع •

٣ ـ رد الفعل عند الافريقيين •

ليس للافريقيين في الاتحـــاد الا تأييد أو معارضة الادارة الحالية التي يسيطر عليها الاوربيون اما قبل الاتحاد فقـــد كان الأمر متباينا في أقاليمه الثلاثة ففي روديســـــيا الجنوبية كان الاوربيـــــون مسيطرين على الحكومة ويستحوذون على الســـلطة السياسية والاقتصادية وكان المستنيرون في المجتمع الافريقي أكثر شعورا بالطبع بمهانة التمييز العنصري ولكنهم كانوا يدركون جيدا الآثار المفجعة التي سيتعرضون لها هم أنفسهم لو حاولوا التخلص من هذا الحكم • وتوحيد روديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة مع روديسيا الجنوبية يتضمن فوارق أساسية فعدم وجود نشـــــاط صناعي أو اقامة مدن في نياسالاند بالمدى الموجود في الروديسيتين أدى الى ان ظلت الطوائف الافريقية أكثر انسجاما ووحدة وقد زاد من هذه الوحـــدة ما لاقاه العمال المهـــاجرون من نياسالاند الى روديسيا الجنـــــوبية من متاعب فأصبحوا ينظرون الى نياسالاند كواجهة لا تعرف التمييز العنصري في وســـط قارة يعتبر اللون الاسود فيها وصمة وكل ما هو افريقي يوصم بالتخلف وعلى ذلك فان الكرامة بالنســـبة للافريقي في نياسالاند أهم من التقـــدم الاقتصادي وقد علمتهم الخبرة ان الكرامة لا يمكن صيانتها الا في وجود حكومة وطنية ولا يفيد في الجدل معهم ان مثل هذه الحكومة

قد لا تشجع الاستثمارات الاجنبية وتوجد فوضى اقتصادية • أما روديسيا الشمالية فهى فى حالة وسط ما بين روديسيا الجنوبية ونياسالاند ففيها عدد أكبر من السكان البيض ونسبة أكبر من التقدم الصناعى مما فى نياسالاند آلا ان ٩٠٪ من البلاد تكون فى حقيقتها مجتمعا افريقيا ولذلك ففى الوقت الذى يؤمل فيه المستنيرون الافريقيون تخليص البلاد من التمييز العنصرى يؤملون فيه كذلك جعل روديسيا الشمالية دولة افريقية فهم أكثر وعيا من أن يرضوا بالمزايا التى تحققها المشاريع الاوربية •

والسر فى معارضة العناصر الافريقية للاتحاد هو تقديرها أنها بتطبيقه سوف تلزم بزيادة الاعتماد على الطوائف الأوربية المحلية ويقل اعتمادها على وزارة المستعمرات مما يجعل حصولها على الاستقلال كدولة افريقية أشد صعوبة ولقد تأكدت مخاوف الافريقيين بالتعديلات الدستورية التى أدخلت بعد انشاء الاتحاد اذ أصبح واضحا ان الحكومة الانجليزية لا تنوى أن تجعل من أى من الاقاليم المكونة للاتحاد دولة افريقية وان الافريقيين رغم أغلبيتهم الساحقة مكتوب عليهم أن يظلوا فى المرتبة الثانية •

فما هى الخطوات التى يجب عليهم اتخاذها ؟ تركز الوضع فى نياسالاند على عودة الدكتور هاستنجزباندا الذى أقام فترة طويلة خارجها وفى يوليو سنة ١٩٥٨ انتخب سكرتيرا عاما لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى بنياسالاند اما فى روديسيا الشمالية فقد أنشق زعماء حزب الكونجرس وخرج كينيث كواندا فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ على المؤتمر الوطنى الافريقى بروديسيا الشمالية مكونا حزب زامبيا الوطنى الافريقى وازدادت الروح العدائية بعد عودة زعماء حزب المؤتمر من غانا حيث حضروا المؤتمر الذى عقده الدكتور نكروما رئيس وزراء غانا وبمجرد وصول دكتور باندا الى مطار شيليكا قرب بلانتير أعلن ان سياسته هى (عدم العنف والمقاومة السلبية والعصيان المدنى) وبعد ذلك بقليل أكد رغبته فى فصل نياسالاند عن الاتحاد •

وبدأ زعماء الكونجرس فى تنظيم اجتماعات سياسية غير قانونية وكانوا يعملون عمدا على أن يعتقلوا وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ أعلن رئيس وزراء روديسيا الجنوبية حالة الطوارىء واعتقل جميع زعماء المؤتمر الوطنى الافريقي وحل الحزب باعتباره منظمة غير قانونية • وعندما بدأت المظاهرات وحاول المتظاهرون اطلاق سراح الزعماء أطلقت عليهم النيران فقتل منهم ثلاثة وعشرون فى اليوم الأول وفى روديسيا الشمالية أعلن الحاكم العام ان حزب زامبيا الافريقي الوطنى وفروعه ليس بالمنظمة القانونية وكان التبرير المقدم لهذه الاجراءات هو ما عمد اليه المؤتمر من تحريض الناس على تحدى القانون وارهاب ومقاطعة الافريقيين المعتدلين الذين يؤيدون التعاون العنصرى •

ويبدو أن خطط المؤتمر قد افترضت أن الضغط قد جلب الاستقلال للمستعمرات الانجليزية الاخرى وانه يلزم لذلك اتباعه فى الاتحاد غير أن حكومة نياسالاند طلبت المساعدة فى ساعات المحنة من الحكومة الاتحادية ومن حكومة روديسيا الجنوبية وكلاهما أكثر اهتماما بسحق المعارضة من الموظفين الانجليز العابرين •

٤ ـ السبيل الى الاستقلال

بالقضاء على حركات الجهاد التى أعلنها حزب المؤتمر الافريقى أصبح الطريق خاليا أمام العناصر الاوربية والادارات فى الاتحاد وحكومة المحافظين ليترجموا الى افعال مبادىء « المشاركة » التى تستند الى المحافظة على المثل الاوربية ـ فعينت حكومة الاتحاد أول وزير افريقى بها فى مارس سنة ١٩٥٩ وفى الشهر التالي أعلن السير روى ولنسكي ان مكاتب البريد الجديدة فى روديسيا الجنوبية لن يكون بها مداخل منفصلة للافريقيين والاوربيين وان وخزات الابر التى كان يحسها الافريقيون المثقفون ستختفى تماما وقبلت حكومة روديسيا الجنوبية السماح للافريقيين بالتمتع بالخدمات المدنية وفى ٢١ يوليو سنة ١٩٥٩ أعلن ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا تكوين لجنة استشارية لتنصح الحكومات بالعمل على تنفيذ البرامج الدستورية ووضع نظام لتحقيق الأهداف التى يحويها دستور سنة ١٩٥٣ بما فى ذلك المقدمة وذلك تمهيدا لاعادة النظر فى الدستور سنة ١٩٦٠ • وقد حدد ماكميلان موقف حكومته

من المستقبل الدستوري للاتحاد بأنه (سيزيد من المسئوليات الدستورية للحكومات الاقليمية حتى يصبح موقف كل منها تدريجيا مضارعا لمركز حكومة الاتحاد نفسها • ان الهدف من سياستنا هو الاسراع بقدر الامكان نحو حكم ذاتي فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ولذلك فنحن نأمل أن يتم توسيع القاعدة الانتخابية وأن يقوم الحكم الذاتى على البرامج الطبيعية للاحزاب • فاذا اتفقت كافة الوحدات على ان الحماية البريطانية لم تعد مرغوبا فيها فان الاتحاد كله سيسير قدما الى عضوية كاملة بالكومنولث) •

وقد استلزم نقل السلطة الى المجالس التشريعية بروديسيا الشمالية ونياسالاند أن تواجه حكومة المحافظين مسألة التمثيل البرلمانى فأعلن وزير المستعمرات انه من الصعب اجراء انتخابات فى نياسالاند تحت الظروف الحالية وانه يلزم اتخاذ خطوات فعالة فى الميدان الدستورى ولتحقيق هذا الهدف لزم زيادة الممثلين الافريقيين فى المجلس التشريعى باضافة مقعدين آخرين وبذلك يصبح عددهم سبعة مما يحقق أغلبية بعضو واحد لغير الرسميين الافريقيين على غير الرسميين للعناصر الاخرى • وينتدب كذلك عضوان افريقيان للمجلس التنفيذى وبالنسبة لروديسيا الشمالية أعلن اللورد هوم وزير شئون الكومنولث انه متفق تماما مع مبدأ اقامة سياسة غير عنصرية تستند على برامج الاحزاب فى روديسيا الشمالية • وبتزايد عدد الافريقيين الذين تنطبق عليهم القواعد الانتخابية فانه سيأتى اليوم الذى سيصبح فيه الافريقيون أغلبية فى القوائم الانتخابية وعندما يأتى هذا الوقت يجب أن يقوموا بالتصويت على أساس برامج حزبية •

ولنعد الى علاقات حزب العمال بالاتحاد • ففى يوليو سنة ١٩٥٩ صرح جيتسكيل زعيم المعارضة بمجلس العموم قائلا : ان اهتمامنا لا ينحصر فى روديسيا الجنوبية فحسب بل فى روديسيا الشمالية ونياسالاند كذلك ، ولحد ما فى الاتحاد • ولا يوجد أى شك فيما سيكون عليه هدفنا • ان هدفنا هو رعاية مصالح أولئك الذين هم أمانة فى عنقنا •• مساعدة الافريقيين كافة وهم الاغلبية الساحقة للسكان • وفى الوقت الذى لا يعتقد فيه بوجوب تعارض مصالح الافريقيين والاوربيين وفى الوقت الذى يقر فيه بأن التقدم

الاقتصادى لا يتحقق بغير الاستثمار الاوربى يقول ان التقـــدم الاقتصادى ليس كافيا فى حد ذاته ولا يمكن أن يعده الافريقيون بديلا عن الحرية السياسية وقال جيتسكيل أن هدفنا الثانى يجب أن يكون اقامة ديمقراطية سياســية وحكم ذاتى ويجب أن يؤسس مبدأ المشاركة على تساوى الحقوق دون اعتبار لتبرير ســيادة البيض • واذا كانت المشـــاركة تعنى مساواة فى الحقوق فالمبدأ النهائى الوحيد فى الميدان السياسى يجب أن يستند على مبـــدأ «للرجل الواحد صـــوت واحد» واعترف جيتسكيل بندرة عـــدد الافريقيين القادرين على مزاولة الاعمال السياسية والادارية الا انه يشعر بوجوب وجود أغلبية فى نياسالاند من الافريقيين المنتخبين فى المجلس التشريعى وعلى الأقل عدد من الوزراء الافريقيين مساو لعدد وزراء العناصر الاخرى وقـــرر آنه من الواجب المساواة فى التمثيل بـــين الافريقيين والعناصر الاخرى فى المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى وهو هنا يقول « هذا ما نعده أقل خطوات تلزم لكى يصبح للرأى العام الافريقى أى ثقة فى نوايانا النهائية » •

ولقد تنفست الطوائف الاوربية الصـــعداء عندما فاز حزب المحافظين فى انتخابات اكتوبر سنة ١٩٥٩ ولكن الزمن كان يزيد الأزمة حدة بالنسبة لحكومة الاتحاد ولحكومة روديســيا الجنوبية اذ عين سفانهو وزيرا ومنح احدى منازل الحكومة الاتحـادية فى ضاحية أوربية بسالسبورى •• غير ان قانون تقسيم الاراضى اذا كان يسمح للوزير بالاقامة فى المنطقة الاوربية فهنـــاك شك فى أحقية عائلته فى ذلك • فقررت الحـــكومة أن تبنى له منزلا فى ضاحية افريقية وحتى سنة ١٩٥٩ لم تكن توجد فى روديســـيا الجنوبية فنادق أوربية يمكن أن يقيم فيها غير الاوربيين •

ان الحاجة الى الاستقلال وحرية العمل أصبحت حيوية فى نظر العناصر الاوربية كمـــا لم تكن فى أى وقت الا ان الحكومة الانجليزية كانت مرتبطة بعهد لحماية روديسيا الشمالية ونياسالاند طالما ان الاهالى يرغبون فى ذلك وهؤلاء قـــد تصلبت رءوسهم على استمرار هذه الحماية وقد أيد الاوربيون الاتحاد فى الروديستين ونياسالاند لاعتقادهم بانه السبيل الى حمايتهم من تقدم الافريقيين السياسى وانه عن هذا الطريق يمكن تحقيق استقلال الاقاليم الثلاثة

والسلطة لا زالت وقفا عليهم وخاصة اذا استمر حزب المحافظين في الحكم .

غير ان النمو المتدفق للوعي السياسي والوطني بين الافريقيين غير الأوضاع اذ زحفت حدود الدول الافريقية المستقلة جنوبا حتى وصلت الى الحدود الشمالية لاتحاد وسط افريقيا بقيام دولة الكونغو في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ وبذلك لم يعد في مقدور الحكومة الانجليزية أن تتحلل من عهدها بحماية روديسيا الشمالية ونياسالاند دون أن تضر بسمعتها وعلاقاتها لا بالدول الافريقية المستقلة فحسب بل بمجموعة الدول الافريقية كلها .

وفي الواقع أصبح انهيار الاتحاد وانشطاره الى روديسيا ونياسالاند مسألة وقت بسبب تعارض مبدأ المحافظة على المثل الاوربية مع تقدم الافريقيين ولان الطوائف الاوربية في روديسيا الجنوبية لتصميمها وقوتها يمكنها أن تحاول الاستمرار في سياسة المحافظة على المثل الأوربية . وعندما ينشطر الاتحاد فستصبح روديسيا الشمالية ونياسالاند دولا أفريقية مستقلة أما روديسيا الجنوبية فستصبح الدولة الشمالية القصوى من الكتلة الجنوبية التي تسيطر عليها عناصر المستوطنين البيض المقيمين هناك . وسيصبح الزامبيزى الحد الفاصل ما بين افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء وسينظر الى هذا الانقسام على انه خطوة في اتجاه اقامة منطقة توازن سياسية وسط جنوب افريقيا وهو خطوة نحو تصحيح عدم التوازن الذى تسبب عن هزيمة القبائل الافريقية واقامة دول يسيطر عليها البيض تستند الى مبدأ المحافظة على المثل الاوربية . وبسبب طبيعة الصراع في هذه المأساة فان العناصر البيضاء وقد صارت حبيسة في طرف أصبع القارة ستقف يوما وتقاتل دفاعا عن البلاد التي انشأتها وعن طريقتها في الحياة وعن وجود مجتمع أوربى في القارة الافريقية .

هيئة قناة السويس

تحليل حركة الملاحة فى القناة
يولية سنة ١٩٦٢

الحركة الملاحية

زاد عدد السفن التى عبرت القناة خلال يوليو ١٩٦٢ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من عام ١٩٦١ بمقدار ٣٦ سفينة ، أى بنسبة ٢ر٤٪ .. فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال يوليو الحالى ١٥١١ سفينة مجموع حمولتها الصافية ١٦٤١١١٦٣ طنا بمتوسط يومى قدره ٧ر٤٨ سفينة مقابل ١٤٧٥ سفينة حمولتها الصافية ١٥٣٣٧٨٠٨ اطنان ومتوسط يومى قدره ٦ر٤٧ فى يولية سنة ١٩٦١ .

وقد عبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال يولية من العام الحالى ٧٦٨ سفينة مقابل ٧٧٢ سفينة فى يولية من العام الماضى بنقص قدره ٤ سفن ويرجع هذا النقص الى السفن المحملة التى نقص عددها بمقدار ٣١ سفينة « ٣٨٥ مقابل ٤١٦ » ، بينما زاد عدد السفن الفارغة بمقدار « ٣٨٣ مقابل ٣٥٦ » .

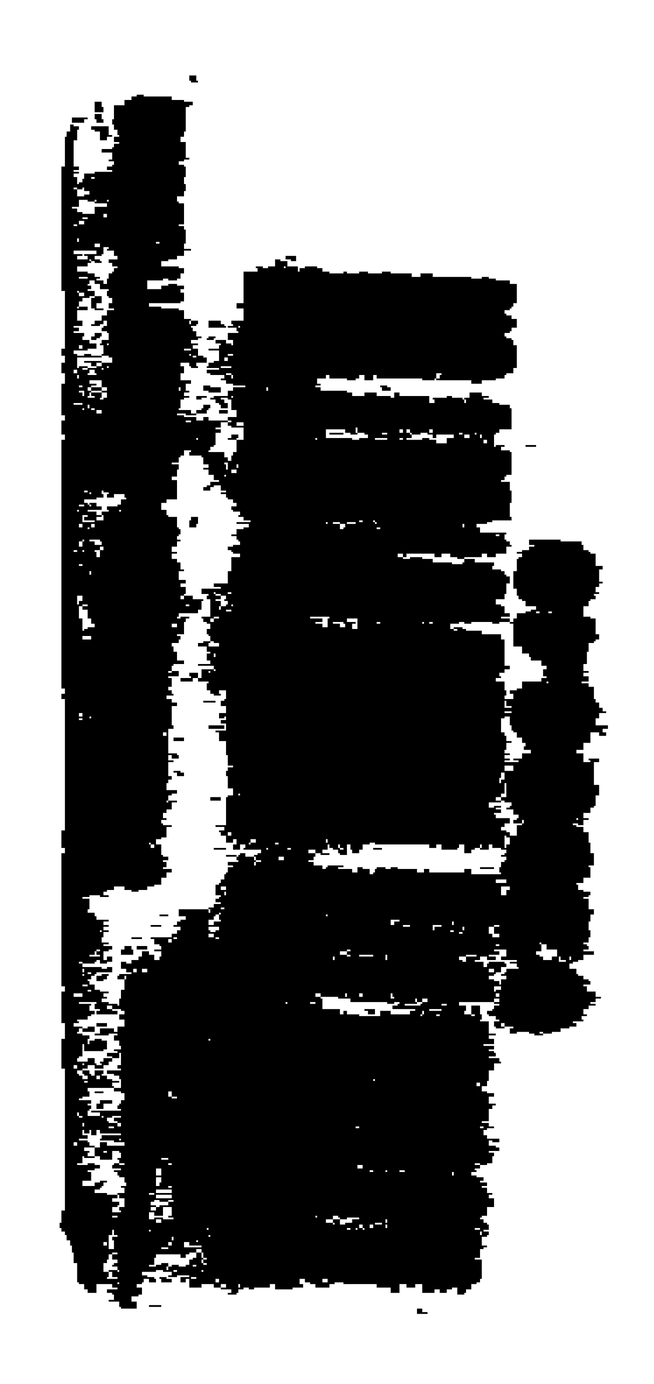
وبلغ عدد السفن العابرة من الجنوب الى الشمال ٧٤٣ مقابل ٧٠٣ سفن بزيادة قدرها ٤٠ سفينة وترجع تلك الزيادة الى السفن المحملة التى زاد عددها بمقدار ٥٨ سفينة « ٦٩٣ مقابل ٦٣٥ » ، بينما نقص عدد السفن الفارغة بمقدار ١٨ سفينة « ٥٠ مقابل ٦٨ » .

مطابع الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج



الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون ٤٠٥٨٨ ـ ٤٠٨١٤
٤٠٧٥٣ ـ ٤١٠١٢



الثمن ٥ قروش

العدد ٢٩٠